وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي بالأغواط
كلية العلوم الإسلامية والحضارة
قسم التاريخ

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر
تخصص: تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

إتفاقيات إيفيان والآراء المختلفة منها (1962)

إعداد الطالبة:
- حدباوي خديجة

إشراف الأستاذ:
د/ محمد بن سعيدان

السنة الجامعية: 2021/2020م
الموافق لـ 1442-1443هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

أتوجه بالشكر إلى أستاذي المحترم (محمد بن سعيدان) الذي أحيا ارادتي وبصرني بخبايا البحث وأمدني بتقنياته ووسائله فتقديري أبثه إليك سيدي وأدامك الله لنا ذخرا وفخرا وللبحث سندا

إلى كل أساتذة وعمال قسم التاريخ بجامعة عمار ثليجي الأغواط

وإلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد

خديجة حدباوي

إهداء

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد طريق العلم

إلى القلب الكبير والحنون (والدي العزيز)

إلى التي أنارت دربي بدعائها وسهرت على تربيتي ونجاحي كرم الله وجهها وحفظها لي (أمي الغالية)

إلى التي علمتني الصمود مهما تبدلت الظروف إلى منبع قوتي أمي الثانية (أختي خلود)

إلى من كانوا يضيئون لي الطريق ويساندوني إخوتي (بولرباح وخصال)

إلى من قدم لي يد العون والمساعدة إلى رفيق دربي (أسامة)

خديجة حدباوي

مقدمة

مقدمة:

كانت انطلاقة شرارة الثورة المباركة في الأول من نوفمبر سنة 1954 بشيرًا بميلاد فجر الحرية والاستقلال، فبعد ما يزيد عن القرن وربع قضاها شعبنا تحت نير الاستعمار والعبودية ولدت من رحم هذه المعاناة والكفاح الدولة الجزائرية العتيدة.

فقد كان لاندلاع هذه الثورة أهداف ومبادئ للحصول على الاستقلال، فاستطاعت مواجهة الاستعمار الفرنسي بكل الوسائل رغم سياسته الرامية للقضاء عليها ودليل قوتها هو إسقاط ست حكومات فرنسية متعاقبة قبل مجيء الجنرال ديغول للحكم، وبالإعلان عن قيام الحكومة المؤقتة الجزائرية عرفت الثورة التحريرية فترة مميزة في تاريخها لأنها كانت تعيش مرحلتها الأخيرة (1958-1962) إذ أعطت دفعا للقضية الجزائرية، فقد كان من الضروري إقناع الرأي العام العالمي بحقيقة ما يحدث بالجزائر من معاناة جراء الاستعمار الفرنسي، مما دفع الجنرال ديغول إلى التفنن في مشاريعه الاستيطانية لكسب ثقة الشعب الجزائري في نفس الوقت كان هنالك اتصالات ولقاءات مع الجانب الجزائري ثم تطورت إلى مفاوضات. ومن هنا كان موضوع دراستنا سوف يتركز تحديدا على اتفاقيات ايفيان.

أهمية الموضوع:

اتفاقيات ايفيان كانت بمثابة تتويج لكفاح الشعب الجزائري والمرحلة الأخيرة من المفاوضات التي جرت بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني حيث انبثق عنها وقف إطلاق النار، كما صاحب هذه الفترة عدة أحداث كانت تتطور بشكل مستمر نظراً للاتصالات المتتالية بين الطرفين إضافة إلى ذلك ساد نوع من الغموض حول هذه الاتفاقيات.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع سبب اختيارنا لهذا الموضوع الهام في مسار الثورة التحريرية الكبرى إلى عدة عوامل منها:

- رغبتي الشخصية والملحة في دراسة تاريخ ثورتنا المجيدة، والتعرف على مختلف مراحلها الحاسمة التي مرت بها.
- محاولة دراسة هذه المرحلة من 1956 إلى 1962، والتغلغل في خبايا مضمون الاتفاقيات وطبعة مسارها في إدراك عظمة الجزائر والجزائريين.

- رغبتي في التعرف على تاريخنا الوطني وخاصة التعرف على حقيقة تلك التضحيات والتحديات الحقيقية.

الإشكالية: من هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية:

- **هل حققت اتفاقيات ايفيان ما كان وارداً في نداء أول نوفمبر 1954؟ وكيف كانت ردود الأفعال منها لدى كل من الطرفين الجزائري والفرنسي؟**

وهذه الإشكالية تفرعت إلى عدة تساؤلات تمثلت فيما يلي:

- كيف كانت منطلقات التي بدأت بها هذه الوثيقة؟
- كيف كانت اللقاءات بين الطرفين؟
- ما هو محتوى هذه الوثيقة؟ وما هي الآراء المختلفة منها؟
- والى أي مدى تم تطبيق ما جاء في الاتفاقيات تماماً؟
- **خطة البحث:**

- للإجابة عن الإشكالية قسمنا البحث إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة ومجموعة من الملاحق قصد التوضيح على النحو التالي:

- بداية بالمقدمة ثم الفصل التمهيدي الذي جاء بعنوان المحادثات السرية والرسمية بين جبهة التحرير الوطني والحكومات الفرنسية 1955-1961، والذي قسم بدوره إلى مبحثين، المبحث الأول بعنوان المحادثات السرية وتطرقنا فيه عن مرحلة جس النبض بين الحكومات الفرنسية وجبهة التحرير الوطني والظروف العامة قبل التفاوض، أما المبحث الثاني بعنوان المفاوضات الرسمية وضم المحادثات الرسمية الغير جدية والمحادثات الرسمية الجدية.

- أما الفصل الأول معنون بتحليل اتفاقيات ايفيان، قسّم إلى المبحث الأول دراسة مسودة ايفيان فجاء فيه مفاوضات لي روس واجتماع المجلس الوطني للثروة الجزائرية، أما المبحث الثاني محادثات اتفاقيات ايفيان الثانية فأحطنا فيه عن تشكيلة الوفدين المفاوضين وأسباب اختيار المكان سويسرا، وقد جاء المبحث الأخير بعنوان محتوى اتفاقيات ايفيان فاحتوى على قراءة في مضمون اتفاقيات ايفيان وقراءة نقدية لهذه الأخيرة.

- أما الفصل الثاني والأخير فدرسنا فيه الآراء المختلفة لاتفاقيات ايفيان، فضم مبحثين الأول جاء لردود الفعل اتفاقيات ايفيان فكانت فيه ردود الفعل الاتفاقية وردود فعل بعض رؤساء الدول،

أما المبحث الثاني فجاء فيه استفتاء تقرير المصير وتناول تحضير وتنظيم هذا الاستفتاء، أما المبحث الثالث تكلمنا فيه بوادر الصراع والصراع غداة الاستقلال (أزمة الصائفة).

- الخاتمة كانت عبارة عن الإجابات للمشكلة والتساؤلات وتم ذلك بالاعتماد على مجموعة من الملاحق المهمة التي تكمل البحث وتدعمه علمياً ومنهجياً.

المنهج المتبع: وللإجابة على هاته التساؤلات اعتمدنا على:

- المنهج التاريخي الوصفي:

في سرد الأحداث بطريقة وصفية كونولوجية لفهم الأحداث حسب تسلسلها الزمني، تم الاعتماد عليها في الفصل التمهيدي.

المنهج التحليلي النقدي:

وذلك بتحليل وقراءة ونقد مضمون نص اتفاقيات ايفيان إلى جانب البحث وراء السطور عن الأفكار والمواقف المتعلقة بها أو بآراء وتفسيرات من استأنسنا بأقوالهم وتعليقاتهم بشأنها واعتماد على مصادر اخرى.

المنهج الإحصائي:

وفي إعطاء بعض الإحصائيات الجديرة بالذكر حولة مدى مشاركة الشعب الجزائري والفرنسي خلال استفتاء مصير الشعب الجزائري وما يرتبط به.

عرض لأهم المصادر:

ولإنجاز هذا العمل فقد تيسر لنا جمع المادة علمية لعلها تكون قد استوفت بعض الجوانب حول الموضوع مثلاً اعتمدنا على مصادر مهمة منها: بن يوسف بن خدة في كتابه " **نهاية حرب التحرير_اتفاقيات ايفيان_**" هذا الكتاب يعتبر مصدر مهم وثري من حيث المعلومات التي تخص هذه المرحلة من الدراسة، كما أن بن خدة كان رئيس الحكومة التي كانت تشرف على توقيع هذه الاتفاقيات، وكذلك رضا مالك وكتابه " **الجزائر في ايفيان_تاريخ المفاوضات السرية 1962/1956**"، وسعد دحلب "**المهمة منجزة من أجل الاستقلال**".

باعتبار هذين الكتابين مهمين جداً لموضوعنا لان الشخصيتين من أعضاء الوفد المفاوض في ايفيان. بالإضافة إلى كتاب لشخصية سويسرية مثلت دورا بارزا في سير مراحل المفاوضات بين الطرفين والإشراف عنها إلى نهايتها وهو "اولوفي لونغ" في كتابه "**الملف السري_اتفاقيات ايفيان_مهمة سويسرية للسلم في الجزائر**". وكتاب لطفي الخولي "**عن الثورة في الثورة بالثورة**

حوار مع بومدين" حيث اعتمد الاختصار والتحليل الدقيق. بالإضافة إلى مراجع مهمة منها كتاب خليفة الجنيدي "**حوار حول الثورة في جزءه الثالث**" لأنه يتضمن نقاش وإثراء للموضوع المدروس من قبل عدة مؤرخين وباحثين مختصين في دراسة تاريخ الجزائر المعاصر. ومن المصادر الأجنبية اعتمدنا

Histoire de L'Algérie contemporaine 1830_1982. Charles Robert Ageron**:**

وبخصوص الرسائل العلمية فقد استفدت من أطروحة دكتوراه بعنوان "**فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة 2000/1899** " لعز الدين معزة بالإضافة إلى رسائل ماجستير منها:

_"**الإشكاليات القانونية الناجمة عن ازدواج الجنسية في ضوء أحكام القانون الدولي من خلال دراسة حالة ازدواج الجنسية بين الجزائر وفرنسا** " لبوبكر مولود .

_"**مفاوضات ايفيان في منظور القانون الدولي** " لعقيلة عفيري .

بالإضافة إلى جملة من المقالات المنشورة في المجلات "**الراصد –المصادر–أول نوفمبر ...**" والجرائد منها "**المجاهد**".

صعوبات البحث:

بطبيعة الحال إن أي باحث تواجهه مجموعة من الصعوبات ومن بين هذه الصعوبات نذكر ما يلي:

– عدم التحكم في تحليل وصياغة المادة العلمية لتنوعها.

_ معظم الدراسات تناولت الموضوع بسطحية حيث لم تتعرض إلى الزوايا الجوهرية والتفاصيل والكواليس نظرا لحساسية الموضوع واختلاف الأفكار لاختلاف الخلفيات والمشارب الفكرية والسياسية المرتبطة به خاصة بين صانعي هذه المرحلة من القيادات والزعامات التاريخية وخصوصا التي تظهر في انتصار طرف ضد آخر وبين المعارضين لها، وتوجه على حساب آخر وبين المعارضين لها، وتوجه على حساب آخر مما شكل صعوبة بالغة التعقيد. في حين بقيت جوانب أخرى من الموضوع بقيت حبيسة الظل والإشارات المقتضبة إلا ما ورد عرضا وهي تشكل علامات استفهام لدى الكثير إلى يومنا هذا.

_ اختلاف وتباين الآراء من الدراسة العربية والأجنبية فيما يخص بعض القضايا المنصوص عليها في الاتفاقيات.

_ الحجر المطبق وصعوبات التنقل بسبب الظروف الصحية(covide 19).

الفصل التمهيدي:

المحادثات السري والرسمية بين جبهة التحرير الوطني والحكومات الفرنسية 1955-1961

تمهيد:

الحقيقة أن مفجري ثورة التحرير الجزائرية بقيادة جبهة التحرير الوطني FLN كانوا على وعي بالمصاعب التي سيجابهونها قبل بلوغ هدفهم النهائي "الاستقلال"، فقد كانت الجزائر في نظر التشريعات الفرنسية قطعة من التراب الفرنسي رغم وجود الاختلافات والتباين في كل شيء (العادات، اللغة، العقيدة....)[1].

لقد أكدت جبت. وعن رغبتها في التفاوض من خلال بيان أول نوفمبر 1954[2] الذي يؤكد أن الهدف الأساسي من الثورة هو الحرية والاستقلال، وأن السيادة على الجزائر مارس من طرف الشعب الجزائري[3]، وأن الكفاح المسلح ليس هو الهدف إنما هو الوسيلة[4] لإجبار المستعمر على الجلوس إلى مائدة المفاوضات ليكرس مبدأ "إعادة بناء الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات سيادة في إطار المبادئ الإسلامية[5]، كذلك وضع أهداف خارجية منها تدويل القضية الجزائرية[6]، كما أكدت من جهتها وثيقة مؤتمر الصومام 1956 على شروط المفاوضات التي ينبغي أن تحرى على أساس الاستقلال وتحديد نقاط المفاوضات وأثر المفاوض الوحيد هو ج. ت. و[7].

---

[1] ايجي بوعزيز: مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، د. م. ج، الجزائر،1999،ص 390.

[2] رضا مالك: الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، تر. فارس غصوب، ط1، م. و... ن، الجزائر، 2003، ص 25. نشير إلى أن هذا الإجراء من أجل تجنب التفسيرات الخاطئة وإظهار الرغبة في السلام لذلك اقترحت جبت. وعلى السلطات الفرنسية بدء المفاوضات مع الناطقين الرسميين المفوضين من الشعب الجزائري.

[3] إبراهيم مياسي:مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2007، ص 295.

[4] أحمد سعيود: العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني (انوفمبر 1954-19 سبتمبر 1958)، وزارة الثقافة الجزائر 2008،ص162.

[5] جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، م. و... ن، الجزائر، 1994، ص 261.

[6] أحمد حمدي: دور الدبلوماسية من خلال منظور صحافة الثورة، منشور في كتاب الدبلوماسية الجزائرية 1830-1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر،1998، ص 57.

[7] حزب جبهة التحرير الوطني: النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954- 1962، وزارة الإعلام والثقافة الجزائر،1979، ص 29.

المبحث الأول: المحادثات السرية (1956-1959):

1- مرحلة جس النبض بين الحكومات الفرنسية وجبهة التحرير الوطني:

عملت الإدارة الفرنسية منذ انطلاق الثورة الجزائرية على عدم التجاوب مع قادة الثورة واعتبارهم خارجين عن القانون[1]، حيث رفض مسؤولوا الجمهورية الرابعة من 1954 إلى 1955 التفاوض معهم من هذا المنطلق[2].

تعود جذور الاتصالات بين (ج.ت.و) وممثلين عن الحكومة الفرنسية إلى ربيع 1955[3] حيث قام "سوستيل" بعد تعيينه حاكما عاما للجزائر بإجراء اتصالات مع قادة الأحزاب والجمعيات السياسية الجزائرية قصد التفاوض معهم، حيث كلف رئيس ديوانه "مونتاي" بهذه المهمة[4]، لكن لم يكتب لهذه الاتصالات النجاح، لذلك شهدت سنة 1956 إجراء سلسلة من الاتصالات بين ممثلين عن الحكومة الفرنسية وقيادة ج. ت. و، لكن لا تعرف تفاصيل هذه اللقاءات[5]. كان أول لقاء بالجزائر في جانفي 1956 الذي جمع بين مبعوثين عن "منداس فرانس[6]" الذي أوفدهم في لقاء سري مع عبان رمضان[7] وبن يوسف بن خدة هذا اللقاء قام بتنظيمه الأستاذ "أندري ماندوز "، وخلاله أكد وفد ج.ت. وعلى شروطه للمفاوضات المعلنة في بيان أول نوفمبر 1954، وهو ما رفضه وفد منداس فرانس[8].

---

[1] سيد علي أحمد مسعود: التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة، الجزائر،2010، ص 185.

[2] أحمد توفيق المديني: حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية، ج 3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 584.

[3] سامية خامس: 19 مارس 1962 مسيرة نحو التحرر من النير الاستعماري، محلة الراصد، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ع2، الجزائر، مارس - أفريل 2002، ص12.

[4] عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1،دار الغرب الإسلامي، بيروت،1997، ص 511.

[5] عمر بوضربة: تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1954_1960، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر،2013، ص 224.

[6] ولد عام 1907_1982، من السياسيين الفرنسيين الاشتراكيين، أصبح رئيسا للحكومة الفرنسية في 1954 إلى غاية جانفي 1955. ينظر

LE PETIT ROBERT: Dictionnaire de culture general,France, 1993,p1188

[7] ولد في 10/6/1920 بالقبائل، كان مناضل في حزب الشعب، التحق بFLN عام 1955 أغتيل بالمغرب سنة 1957 ينظر محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر نجيب عياد، صالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر،1994، ص 185. ودليلة بركان: من أبطال الثورة الجزائرية، دن، الجزائر،2006، ص20.

[8] محمد بلعباس: الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر،2009،ص 168.

واحتضنت القاهرة لقاء آخر في 12 أفريل 1956 بالقاهرة[1] من خلال عرض وزير الشؤون الخارجية الفرنسي "كريستيان بينو" بتوسط جمال عبد الناصر في إجراء محادثات مع ممثلي ج.ت. والمقيمين بالقاهرة[2] وتم اللقاء بين "غورس" و"بيغارا" من الجانب الفرنسي و"محمد خيضر[3] من الجانب الجزائري[4]، فاقترح "بيغارا" على ممثل الجبهة مشروع "غي موللي"[5] إيقاف القتال، إجراء انتخابات، ثم المفاوضات مع النواب المنتخبين حول دستور الجزائر المقبل[6]، فكان رد خيضر أن ج.ت. ولن تتفاوض مع فرنسا إلا إذا قبلت بحق تقرير المصير وأن FLN وحدها لها الحق في التفاوض.

وفي جويلية 1956 احتضنت العاصمة اليوغسلافية "بلغراد"لقاء جمع بين مبعوثي ج.ت. و"محمد يزيد[7] وأحمد فرنسيس[8]" بممثل فرنسا "بيير كومين[9]" وخلال هذا اللقاء طالبت ج.ت. وبضرورة الوصول إلى تسوية عامة للمشكلة الجزائرية قبل وقف إطلاق النار في الجزائر[10]،

---

[1] مصطفي الهشماوي: جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2010، ص147.

[2] عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1956، ط1، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، د.ت، ص 293.

[3] حصلت مراسلات بين عبان وخيضر جاء فيها أنه سيذهب مبعوث من الحكومة الفرنسية للقاء مع الوفد الخارجي بالقاهرة (تذكر الوثيقتان 32 و33 الاتصالات مع مبعوثي الحكومة الفرنسية) ينظر مبروك بلحسين: المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر_القاهرة) 1954_1956، دار القصبة للنشر، الجزائر،2004، ص ص 182_184.

[4] يحي بوعزيز: ثورات الجزائر بين القرنين 19 و20م من وثائق ج ت و(1954_1962)، ج3، دار الغرب، الجزائر،2009، ص 115.

[5] تم تعيينه في 2 جانفي 1956 رئيسا للحكومة الفرنسية خلفا ل "ادقاردفور" الذي خلفه ماندس فرانس ينظر بشير كاشة الفرجي: مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830_1962، م. و... ن، الجزائر،2007، ص156.

[6] محمد الميلي: فرانز فانون والثورة الجزائرية، دار الكتاب العربي، الجزائر،2010،ص 103. هناك تعقيب حول هذا المشروع ينظر عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1955، دار هومة، الجزائر،2010، ص 589.

[7] ولد بالبليدة وله شهادة ليسانس في الحقوق، كان رئيس الرابطة انتصار الحريات بفرنسا، سنة 1954 قررت اللجنة المركزية إرساله إلى الخارج للاتصال بمسؤولي الحركة ونواب الجبهة في الخارج، عين مع آيت أحمد ممثلا في الأمم المتحدة_المجاهد: طبعة خاصة،19 سبتمبر 1958.

[8] ولدعام 1912 بغليزان،له شهادة الطب، عين وزير للشؤون الاقتصادية والمالية في الحكومة المؤقتة، ثم وزير للمالية في 1962 ينظر:

MOHAMED HARI:LE FLN Mirage et Réalité des origines a la prise Du pouvoir 1945-1962,Na QD/ENAL, Alger, 1993,p400

[9] عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ الجزائر عامة_ ما قبل التاريخ إلى 1962، ج1، دار المعرفة، الجزائر،2009، ص 365.

[10] نبيل أحمد بلاسي:الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر،1990، ص 204.

وبعد هذا اللقاء نظم اتصال آخر كان في سبتمبر 1956 بروما بين "محمد خيضر[1]، محمد يزيد وعبد الرحمان كيوان[2]" من جهة وبين "بيير كومين وبيير هيربوت[3]" اللذين اقترحا على الجزائريين منحهم استقلالا في الشؤون الداخلية، أما مسائل الدفاع والداخلية والاقتصاد فيتم تقاسمها بين الطرفين على أن يبقى الإشراف والامتياز للفرنسيين فكانت نتيجة اللقاء رفض الوفد الجزائري لهذه المقترحات. لينظم لقاء بلغراد للمرة الثانية في 22/9/1956 جمع كل من محمد خيضر والأمين دباغين[4] عن FLN، وبيير هير بوت عن فرنسا[5]، لكن هذه اللقاءات توقفت بعد شهر من الاتصال الأخير، بسبب حادثة 22/10/1956 حيث تم اختطاف خمسة من الزعماء الجزائريين (محمد بوضياف[6]، حسين آيت احمد، مصطفي الأشرف[7] محمد خيضر[1]

---

[1] ولد في 1912 ببسكرة، كان من مناضلي حزب الشعب، كان عضوا في الوفد الخارجي بعد أن انتقل إلى القاهرة سنة 1951، ثم أصبح عضو المجلس الوطني 1956، وعضوا شرفيا في لجنة التنسيق والتنفيذ عام 1957_ينظر المجاهد، ع 37، 25/2/1959، ص 15.

[2] ولد عام 1925 بالجزائر، كان ضمن النخبة المثقفة الجزائرية بصفته محاميا، ألقي عليه القبض مع اندلاع الثورة، أطلق سراحه سنة 1955، عين سفيرا للحكومة المؤقتة في بكين عام 1961_ محمد الشريف ولد حسين: من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1830 – 1962، دار القصبة للنشر، الجزائر،2010، ص51.

[3] محمد الأمين بلغيث: تاريخ الجزائر المعاصر (دراسات ووثائق)،ط2، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،2007، ص 227.

[4] هو من الثوريين العب دورا هاما في تطور الحركة الوطنية، انضم مبكرا إلى ج.ت. والتي مثلها في القاهرة قبل أن يعين وزير بأول (ح.م. ج. ج) – ينظر محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1،دار البعث، الجزائر،1984، ص 76.

[5] محمد الحسن أزغيدي: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة، الجزائر،2009، ص 261

[6] ولد سنة 1919 بالمسيلة، من القادة الثوريين الأوائل، شكل يوم 23 مارس 1954 (ل.ث. و. ع)، وفي سنة 1964 أضطر إلى مغادرة الجزائر بعد أن تعرض للسجن، وفي بداية 1992 عاد إلى الجزائر بطلب من القيادات السياسية والعسكرية، أغتيل يوم 28 جوان1992 عبد الكريم بوالصفصاف وآخرون: معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج 1، دار الهدى، الجزائر، 2002، ص ص 285، 288.

وينظر وزارة الدفاع الوطني: محمد بوضياف (رئيس المجلس الأعلى للدولة)، مديرية الاتصال والإعلام والتوجيه، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 1992، ص 21. ويحيى زكريا: من قتل محمد بوضياف؟، ط1، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت،1993، ص 13.

[7] ولد بسيدي عيسى في مارس 1917، درس بالسربون بفرنسا، انخرط في PPA عام 1939، انضم للجبهة وتولى مهام سياسية وكذا الدعاية والإعلام، عين سفيرا في 1960 للجزائر بعدة دول، عام 1977 عين وزير تربية _ ينظر
Mostapha Elachraph: des noms et des lieu_mémoires d'une Algérie oublie, Edition casbah ,E2, Alger, 2003.

الذين كانوا يستقلون طائرة مراكشية للانتقال من مراكش إلى تونس لحضور مؤتمر مغاربي عزمت فرنسا لعقده لمناقشة القضية الجزائرية[2]. وهناك سبب آخر هو أن العدوان الثلاثي على مصر كان له تأثير سلبي على مسار هذه اللقاءات لأن فرنسا دخلت كطرف في هذا العدوان بحجة أن القيادة المصرية كانت تدعم القضية الجزائرية ماديا ومعنويا[3].

كشفت حكومة غي موللي من خلال هذه الأحداث عن عجزها لمناقشة القضية الجزائرية سلميا. كما تأكد الجزائريون على أنه يسعى لاستغلال هذه اللقاءات لربح الوقت خدمة الأهداف السياسة الفرنسية في الجزائر[4]. فأصبحت ج.ت. وتتمتع بمكانة وهيبة دولية، في حين أضعفت فيه هيبة فرنسا أمام العالم"[5].

2- الظروف العامة قبل التفاوض (1958 إلى غاية 1960):

1.2 - عودة ديغول إلى الحكم وسياسته حول تقرير المصير:

أصبح تأثير الثورة على الأوضاع الداخلية لفرنسا جد كبير فقد أدى إلى تحالف المعمرين مع قادة الجيش الفرنسي في الجزائر يوم 13/5/1958 للقيام بانقلاب عسكري بقيادة الجنرال "ماسو"[6] مقابل تعهد ديغول بعدم الابتعاد عن سياستهم المتمثلة في مواصلة التهدئة وعدم التفاوض مع الجبهة[7]، وكان الانقلاب يهدف لتسهيل مهمة عودة الجنرال ديغول[8] إلى الحكم.

---

[1] بسام العسلي: الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، دار الرائد والنفائس، الجزائر بيروت،2010، ص111.

[2] مصطفى طلاس: الثورة الجزائرية، تق. بسام العسلي، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق،1984، ص 325.

[3] عبد الوهاب بن خليف: تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط1،دار طليطلة، الجزائر، 2009،ص 215.

[4] حسينة حماميد: المستوطنون الأوربيون والثورة الجزائرية 1954_1962، ط1، منشورات الحبر، الجزائر،2007،ص142.

[5] شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، تر. عيسي عصفور، منشورات عويدات، بيروت،1982، ص 168.

[6] أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص 550.

[7] عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1960،دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر،2010، ص 103.

[8] اسمه "شارل أندريه جوزيف ماري ديغول" ولد في سنة 1890 بمدينة "ليل "الفرنسية، التحق بمدرسة "سان سير"، شارك في ح ع1، رقي إلى رتبة جنرال بعد نجاحه في القيادة خلال ح ع 2، وفي عهد الجمهورية الرابعة أجريت انتخابات ووضع دستور جديد لكن ديغول استقال من الرئاسة سنة 1946،وعند بداية تدهور أوضاع فرنسا أحس ديغول أن واجبه أمام فرنسا لم ينتهي،لذلك عاد إلى حكم فرنسا، وكل ما اهتم به هو تحقيق مصلحة فرنسا. عبد المجيد عمراني: جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي، مصر،1996، ص 120. وعبد القادر خليفي: محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830_ 1962، د. م. ج، الجزائر،2010، ص 128. ومحمد كامل حسن المحامي: عباقرة خالدون_ شارل ديغول، منشورات المكتب العالمي، بيروت، 1988، ص 14.

فكانت النتيجة سقوط الجمهورية الرابعة وقيام الجمهورية الخامسة[1]، وتولي ديغول الحكم يوم 1 جوان 1958[2]. فجاء بسياسته الإصلاحية المظهر، عدوانية واستعمارية البعد[3] فقد حاول بشتى الوسائل السياسية والعسكرية بتبني مشاريع في الميدان الاقتصادي والاجتماعي لأنه يعرف لا سبيل لحل المشكل الجزائري إلا بالتفاوض مع الجبهة، لذلك سيبذل كل جهوده العسكرية بهدف القضاء على الثورة عسكريا[4] التي خلفت خسائر كبيرة للجزائريين هذا ما جعل فرحات عباس يقول: "إن الجزائر لم تعرف ثقل الحرب مثل ما عرفت ذلك في عهد ديغول[5]، فقد كان غرض ديغول أن يتفاوض من موقع قوة ويجد حين ذلك مفاوض ضعيف[6]. أما عن وسائله السياسية فقد قام بتنظيم استفتاء شعبي يوم 28/9/1958 حول دستور الجمهورية الخامسة الذي يرمي به إلى الاندماج[7] فقد كانت صيغة سؤال الاستفتاء في الجزائر "هل توافق على الدستور أم لا؟"، والسؤال نفسه طرح في فرنسا، ولإنجاح هذا الاستفتاء فرض على الجزائريين التصويت بالقوة حيث انتهى الاقتراع ب96.5% ب نعم و3.5 % ب لا[8].

في يوم 3 أكتوبر 1958 أعلن ديغول عن "مشروع قسنطينة" وهو اقتصادي إلى حد كبير، يظهر أنه من أجل تحسين وضعية الجزائريين، لكن في الحقيقة لإغراء الشعب الجزائري للتخلي عن مساندة الثورة،[9] وخلق القوة الثالثة، لكن لم تتحقق هذه الأهداف التفطن ج.ت. و، مع معارضة المستوطنين له[10].

---

[1] صالح فركوس: تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى)، دار العلوم،2005، ص 444

[2] حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر،2007، ص 181.

[3] محمد ودوع: الدعم الليبي للثورة التحريرية، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع، الجزائر،2008، ص231.

[4] للمزيد حول هذا المخطط ينظر المجاهد: ع 55، 6 نوفمبر 1959، ص 5.

[5] محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر (1954_1962)، ج 2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق،1999، ص 131.

[6] أحمد بشيري: الثورة الجزائرية والجامعة العربية،ط2، منشورات ثالة، الجزائر، ص 144.

[7] بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، ط1، شركة دار الأمة، الجزائر،2007،ص 103.

[8] جوان غليسي: ثورة الجزائر، تر. عبد الرحمان صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر،1966، ص 198.

[9] عبد المجيد عمراني: المرجع السابق، ص 124.

[10] المجاهد: ع94، 25 أفريل 1961، ص 9.

وفي 23 أكتوبر اقترح ديغول "**سلم الأبطال**[1]" الذي لم يكن سوى نداء للاستسلام، وزرع الشقاق في صفوف جبهة وجيش التحرير الوطني[2] لذلك تفطنت له ج.ت. وقامت بحملة دعائية جعلت المشروع لا يلقى أي استجابة من الجزائريين[3]، في حين أعلنت ح.م. ج. ج عن رفضها لسلم الشجعان باعتباره غير قادر على حل القضية الجزائرية، والتأكيد على أن السلم لا يكون إلا باعتراف فرنسا بحق تقرير مصير الجزائريين، وفتح باب المفاوضات الرسمية بين ممثلي الحكومتين الجزائرية والفرنسية في إطار مفاوضات جدية في بلد محايد[4].

ونتيجة لفشل كل المناورات الديغولية التي أدت إلى خسائر كبيرة[5] (كادت أن تؤدي إلى انهيار الاقتصاد الفرنسي) التي جعلته يضطر إلى اللجوء للحل المبني على التفاوض الذي شرع في تطبيقه منذ 16/9/1959 عندما أعلن ديغول خطابا[6] باسم فرنسا أنه يعترف للشعب الجزائري ب "**حق تقرير مصيره**"[7]، وقد تزامن الخطاب مع انعقاد الدورة 14 للجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة القضية الجزائرية. كان هدف ديغول كسب الرأي العام العالمي وخاصة هيئة الأمم المتحدة[8]. كما تضمن خطابه[9] أن يكون حق تقرير مصير الجزائريين بعد 4 سنوات

---

[1] يحي بوعزيز: مغزى وأبعاد 19 مارس 1962، محلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ع5، الجزائر، 2001، ص17. وعن محتوى نداء سلم الشجعان ينظر عمار قليل: المرجع السابق، ص 146.

[2] محمد تقية: الثورة الجزائرية المصدر، الرمز، والمآل، تر. عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر،2010، ص 521.

[3] سعيد بورنان: شخصيات بارزة في كفاح الجزائر 1830_1962، ج 3،ط2، دار الأمل، الجزائر،2004، ص38.

[4] عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958 جانفي 1960، ط 2، دار الحكمة، الجزائر،2012، ص 90.

[5] علي كافي: من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946/1962،دار القصبة، الجزائر، 1999، ص 179. ويذكر ديغول: "كنا في جميع المجالات على حافة النكبة...". ينظر شارل ديغول: مذكرات الأمل_ التجديد_ 1958/1962، تر. سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، 1981، ص ص 154_158.

[6] كان لهذا الخطاب تأثير كبير على مسار الاتصالات الجزائرية الفرنسية التي ستؤول إلى المفاوضات الرسمية، ويعتبر أول اعتراف من طرف مسؤول فرنسي بهذا الحق – ينظر عمر بوضربة: موقف الحكومة. م. ج. ج من المناورات الدبلوماسية الفرنسية "حق تقرير المصير" 16/9/1959 من خلال وثائق الحكومة المؤقتة بالمركز الوطني للأرشيف، حولية المؤرخ، ع2002،2، ص287.

[7] محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2،

[8] عمر بوضربة: موقف الحكومة المؤقتة من المناورات الدبلوماسية الفرنسية...، المرجع السابق، ص 285.

[9] أنظر خطاب الجنرال ديغول يحي بوعزيز: ثورات الجزائر...، المرجع السابق، ص 28.

من التهدئة التي حددها بعدم زيادة القتلى عن 200 شخص في العام، وأن يجري في ختام هذه السنوات استفتاء أنهم يختارون الاندماج مع فرنسا[1]، الاستقلال التام أو الفدرالية مع فرنسا، كما فضل الحل الأخير بحيث تكون حكومة الجزائريين من الجزائريين واتحاد وثيق مع فرنسا فيما يتعلق بالاقتصاد والتعليم والدفاع والعلاقات الخارجية[2]. لنلاحظ أن الخطاب أفرغ من محتواه لأنه مطروح بشروط وقيود مما جعل تحقيقه مستحيلا. ومن هذه الشروط أن الصحراء لا يشملها تقرير المصير أي أنها تبقى فرنسية[3]، فديغول يعرف أن ج.ت. ولا تقبل هذا الحل، ليواصل مناوراته السياسية التي تجعل الشعب الجزائري يظهر أنه متمسك وأن ج.ت. ولا تمثل هذا الشعب، ولا يمكن أن تكون المفاوض الشرعي[4].

لقد أدت مبادرة ديغول إلى حالة استنفار لدى ح.م. ج. ج فقامت بعقد عدة اجتماعات واستشارات داخلية وخارجية دامت الأسبوعين. وردا على تصريح ديغول خرجت ببيان أذيع في ندوة صحفية بتونس يوم 28 سبتمبر 1959[5]، فكان جواب ح م. ج. ج أنها ترحب بمبدأ تقرير المصير على شرط أن يطبق كما حددته المواثيق الدولية، وضمان وحدة الشعب الجزائري والتراب الوطني، كما عبرت عن رغبتها للدخول معها في المفاوضات[6].

وأثناء عقد الجمعية العامة للأمم المتحدة دورها14 في (سبتمبر ديسمبر)1959م قدمت خلالها مختلف الدول الإفريقية والآسيوية توصيها لإجراء مفاوضات فورية وصولا إلى حل سلمي على أساس الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره طبقا لميثاق الأمم المتحدة[7]. حينها صرح وزير الخارجية الفرنسي يوم 12 أكتوبر 1959 أن حكومة بلاده مستعدة للتفاوض مع جدت. وبشأن وقف القتال[8].

---

[1] المرجع نفسه، ص 450

[2] محمد بلعباس: المرجع السابق، ص 214.

[3] سعيد بورقان: المرجع السابق، ص 38.

[4] عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954_1962، د. م. ج، الجزائر،2012، ص142.

[5] عمر بوضربة: موقف (ح.م. ج. ج) من المناورات الدبلوماسية الفرنسية....، المرجع السابق، ص 289_292.|

[6] المجاهد: ع92، 27 مارس 1961، ص 8.، وينظر الجنيدي خليفة: حوار حول الثورة، ج2، موفم للنشر، الجزائر،2009،ص267.

[7] محمد بلعباس: المرجع السابق، ص 214.

[8] إدريس خضير: البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830/1962، ج 2، دار الغرب والجزائر،2006، ص308.

وفي يوم 10/11/1959 أعلن ديغول عن استعداده للتفاوض بشأن شروط وقف القتال، فكان رد ح.م. ج. بأنها ستسند مهمة التفاوض للوزراء الخمسة المعتقلين بإجراء المفاوضات[1]. لكن ديغول رفض ذلك بحجة أنه لا يتفاوض مع رجال يوجدون خارج المعركة[2]، كما كان هدفه إيجاد قوة ثالثة ليظهر أن الحكومة المؤقتة لا تمثل كل الجزائريين[3]. كما نشير إلى أن سياسة التسوية التي سلكها ديغول أدت إلى تمرد داخل السلطة الفرنسية من طرف المنادين بالجزائر فرنسية، لكنه قام باتخاذ إجراءات تأديبية للشخصيات العسكرية والمدنية المشاركة في التمرد[4]. كما لجأ إلى إجراء لقاءات بين مبعوثيه وصالح زعموم في مارس 1960[5]. ولقاء آخر مع ديغول نفسه بقصر الإليزي في 10 جوان 1960، لكن كل محاولاته باءت بالفشل[6] فاضطر إلى توجيه خطاب القادة الثورة يوم 14جوان 1960 يصرح فيه بما يلي: "إننا نتظركم هنا لنجد معكم نهاية مشرفة للمعارك التي تتواصل حتى الآن..." [7] وهو ما مهد لمحادثات مولان.

2.2- تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA) 19 سبتمبر 1958:

لقد كان للأوضاع الجديدة خلال الثورة المتمثلة في الانتصارات التي حققتها على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وإنشاء (م. و.ث. ج) و(ل.ت.ت)، وزيادة النشاط الدبلوماسي الحصول على تأييد مختلف دول العالم، والتأثير على السياسة الفرنسية الداخلية وتوالي سقوط حكوماتها. وفي خضم تزايد المناورات الفرنسية تجاه القضية الجزائرية وادعاءاتها أنها لم تحد ممثلا شرعيا للتفاوض معه[8] كانت فكرة تأسيس GPRA[1] تختمر في أذهان قادة ج.ت. ومنذ سنة

[1] محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص 262.

[2] أحمد توفيق المديني: المصدر السابق، ص 550.

[3] محمد الأمين بلغيث: المرجع السابق، ص 229.

[4] بسام العسلي: المرجع السابق، ص 202.

[5] لخضر بورقعة: مذكراته شاهد على اغتيال الثورة، تحرير صادق بخوش، تق. سعد الدين الشاذلي،ط2، دار الأمة، الجزائر،2000، ص 189.

[6] سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح، تر. محمد حافظ الجمالي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر،2002،ص 102.

[7] شارل ديغول: المصدر نفسه، ص 94.

[8] بشير بلاح، العربي منور، نبيل داودة: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، دار المعرفة، الجزائر،2010، ص 181.

1956[2]، ويذكر رضا مالك "بأن فكرة تأسيس ح.م. ج. ج بدأت تتبلور بعد اختطاف الزعماء الخمسة يوم 22/10/1956[3]. التي جاءت كرد للقضاء على الثورة وزعمائها الذين يتصدون لطموحاتها الاستعمارية[4]، لذلك أرسلت مذكرة من قبل ج.ت. ولمؤتمر "بريوبي" بيوغسلافيا المنعقد يومي 18 و19 جوان 1956 الذي حضره كل من الرؤساء (تيتو، نهرو، جمال عبد الناصر[5])، وقد كان من ضمن مطالب المذكرة إنشاء ح. م. ج. ج لتقوم بمهمة التفاوض حول شروط السلام مع فرنسا[6].

كما أثيرت الفكرة من جديد في اجتماع م. و.ث. ج المنعقد في 20-28 أوت 1957، وقد أجريت الاتصالات مع الحكومات العربية في هذا الشأن[7]، وفي سنة 1958 حددت الثورة رغبتها في التفاوض على أساس الاعتراف باستقلال الشعب الجزائري[8] لذلك كان القرار يقضي بتكليف ل.ت.ت مهمة تشكيل حكومة مؤقتة[9]. كما أكد مؤتمر طنجة المنعقد يوم 27 أفريل 1958 الذي عقدته الأحزاب المغاربية دعا إلى تأسيس حكومة مؤقتة جزائرية بالتشاور مع حكومتي تونس والمغرب وتم الاتفاق على إقامة ح.م. ج. ج في المنفى[10]، كما حددت الأهداف التي أنشئت من أجلها ح.م. ج. ج ومهمتها يلخصها أحمد توفيق المدني في قوله: "المقصود منها إقناع الرأي العام العالمي بأن المفاوض الجزائري موجود وهو يظهر رغبته في الاتصال ضمن مفاوضات رسمية بالحكومة الفرنسية على مقتضى الشروط التي أعلنتها الثورة، والمهمة

---

[1] رأت أن تصف نفسها بالمؤقتة وهذا أكثر ديمقراطية، كما رفضت أن تعتبر نفسها على أنها الحكومة النهائية لبلادها قبل أن يعرف رأي الشعب بصورة نظامية، والرضا العام، ينظر محمد بجاوي: الثورة الجزائرية والقانون 1960_1961،ط2، دار الرائد للكتاب،2005،ص107.

[2] المصدر نفسه، ص 118.

[3] محمد العربي الزبيري وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية 1954_1962،دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر،2007،ص 105.

[4] FARHAT ABBAS:Autopsie d'une guerre, Éd l'aurore, Paris, France, 1980,P232

[5] عيسي ليتيم: الكتلة الأفرو-آسيوية وقضايا التحرر القضية الجزائرية نموذجا، رسالة ماجستير، إشراف أحمد صاري، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2006، ص 79.

[6] عقيلة عفيري: مفاوضات ايفيان في منظور القانون الدولي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، إشراف أحمد ناصر، كلية الحقوق جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة،2010، ص 66.

[7] زهير احدادن: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954_1962، منشورات دحلب، الجزائر، 2012، ص 57.

[8] عمار ملاح: وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس، دار الهدى، الجزائر، 2003، ص293.

[9] عبد الرحمان بن العقون: مذكراتي، منشورات دحلب، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر،2009، ص276.

[10] عمار العايد: مؤتمر طنجة المحطة الأخيرة لتصفية الاستعمار، محلة الراصد، العدد 2، أفريل 2002، ص40.

الأساسية لح. م. ج. ج هي تحقيق الاستقلال وتمكين الجزائر من إبداء صوتها في وسط عالمي والتهيئة لهذا العمل"[1] وفي اجتماع ل.ت.ت يوم 9/9/1958 الذي ترأسه فرحات عباس[2] تمت مناقشة ترتيبات الإعلان عن مسألة تشكيل ح.م. ج.[3] وخلاله تم الفصل في مسألة الاتفاق على إنشاء هذا الجهاز وعلى توزيع المناصب، ثم شرع أعضاء ل.ت.ت في الاتصال بالحكومات الصديقة للحصول على تأييدها واعترافها[4]. وقد أعلن رسميا عن تأسيس GPRA يوم 19/9/1958 بالقاهرة[5]، وتم الاتفاق بالإجماع على تعيين فرحات عباس رئيسا لها[6]. كما وعت الحقائب الوزارية على مختلف الأعضاء القيادية[7]. وقد أذيع الإعلان عن تأسيسها[8] إلى الشعب الجزائري في كل من القاهرة والرباط وتونس على الساعة الواحدة بعد الظهر بتوقيت الجزائر[9]، لتكون وتصبح أداة لتسيير الثورة في جميع الميادين وللمفاوضات المقبلة مع الحكومة الفرنسية فاعترفت بها دول عديدة تجاوزت العشرون خاصة العربية، افريقية وأسيوية[10]. بعدها طورت ح.م. ج. ج عملها السياسي والدبلوماسي فعرفت القضية الجزائرية نجاحا باهرا بحضورها المؤتمرات الدولية للتعريف بتطور الكفاح وحشد التأييد له وتطويق السياسة الفرنسية وفضح أساليبها الخبيثة في هذه المحافل الدولية، وقد تجاوب المؤتمرون وطالبوا الحكومة

---

[1] عز الدين معزة: فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة 1899_2000، أطروحة دكتوراه، إشراف عبد الكريم بوالصفصاف، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة،2010، ص 374.

[2] ولد في 24 أوت 1899 بجيجل متحصل على شهادة عليا في الصيدلة، أسس أحباب البيان والحرية سنة 1944، في 1956 انضم إلى حزب ج.ت.و كان عضوا ب(م. و.ث. ج) ثم عين رئيسا لح. م. ج. ج من تاريخ تأسيسها إلى غاية أوت 1961. عبد الحفيظ بوعبد الله: فرحات عباس بين الإدماج والوطنية 1919_1962، رسالة ماجستير، إشراف يوسف مناصرية، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2006،ص 26. للمزيد ينظر _علي تابليت: فرحات عباس رجل دولة، ط 2، منشورات ثالة، الجزائر،2009، ص 3 وما بعدها.

[3] عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج 2، ط 1، دار الشعب، الجزائر، 1991، ص 148.

[4] عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص118.

[5] جمال قنان: تشكيل الحكومة المؤقتة نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني، محلة الذاكرة، ع4، الجزائر،1996، ص 9.

[6] BENJAMIN STOR ZAKIYA DAOUD: Farhat Abbas une autre Algérie, Ed casba ,Alger,1995,P298.

[7] حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 190.

[8] أنظر بيان التأسيس – جريدة المجاهد: ع 10، 30 أكتوبر 1958.

[9] مريم صغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954_1962، دار الحكمة الجزائر،2008،ص 111.

[10] عمار ملاح: المصدر السابق، ص 293.

الفرنسية بالإسراع في فتح مفاوضات مع ح.م. ج.ج والاعتراف باستقلال الجزائر[1]. وبهذا تغيرت العلاقات وأصبحت ح.م. ج. ج تتعامل مع الحكومات التي اعترفت بها معاملة الند للند، وتغيرت لغة الخطابات الفرنسية فلم تعد تنعت ج.ت. وبالمتمردين. كما فرضت الحكومة المؤقتة نفسها عمليا وقانونيا على الساحة الدولية، وأصبح للشعب الجزائري حكومة تمثله ومتى أرادت فرنسا التفاوض فهي مرحبة بهذا العرض[2].

ويعتبر ميلاد ح.م. ج. ج بمثابة إعادة بعث للدولة الجزائرية وأيضا من أجل توفير أداة شرعية ورسمية مع فرنسا وتكذيب ادعاءاتها التي تتذرع بعدم وجود حكومة تمثل الشعب الجزائري للتفاوض معها[3].

المبحث الثاني: المفاوضات الرسمية (جوان 1960-ديسمبر 1961)

1- المفاوضات الرسمية غير الجدية:

1-1. محادثات مولان (25 -29 جوان 1960 (MELUN

لقد تمت أولى المحادثات الرسمية في مدينة " مولان" الفرنسية بين ممثلي ح.م. ج. ج " أحمد بومنجل ومحمد الصديق بن يحي"[4] وممثلي الحكومة الفرنسية، الكاتب العام للمندوبية الفرنسية بالجزائر "روجي موريس" والجنرال "ميردي كاسين[5]". وقد حدد الطرف الفرنسي شروط اللقاء أن يكون بشكل انفرادي وعدم السماح اللوفد الجزائري بإجراء أي نوع من الاتصالات[6]، وعاملتهم كمتمردين وليس مفاوضين[7]، وخلال المحادثات ركز الوفد الفرنسي على قضية وقف القتال، بينما ركز وفد الجبهة على أسس انطلاق المفاوضات[8] المبنية على شروط حق تقرير المصير[9]، وبسبب ثقل شروط ديغول لم يكتب لهذه المحادثات النجاح[1]، وهنا يعلق

---

[1] أحمد بشيري: المرجع السابق، ص 128.

[2] سعد دحلب: المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب،2007، ص82.

[3] محمد العربي الزبيري وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص104.

[4] Saad Dahlab:Mission Accomplie Pour l'indépendance de l'Algérie, Ed.Dahlab ,Alger, 1999,P133.

[5] Réda Malek: L'Algérie à Evian histoires des négociations secretes 1956_1962,Ed.Dahlab ,Alger, 1995,P115

[6] جوان غليسبي: المصدر السابق، ص 227.

[7] محمود الواعي: مراحل الاتصالات والمحادثات والمفاوضات السرية والعلنية والرسمية بين قادة الثورة والحكومة الفرنسية في الداخل والخارج وتصريحات الجنرال ديغول، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،1995، ص 261.

[8] عن أسس المفاوضات – ينظر أحمد توفيق المديني: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 2001،ص 203.

[9] بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 139.

ديغول عن اللقاء بقوله: "كنت أتوقع فشل اللقاء نظرا لخلفيات ح.م. ج. ج، والتفويض المحدد لوفدها الذي جاء بنية لقاء قمة بيني وبين عباس".

ومع ذلك تعتبر نتائج هذا اللقاء هامة فقد حققت ح.م. ج. ج نجاحا سياسيا، فلأول مرة يطلب وفد من الجبهة المجيء إلى فرنسا للتفاوض مع ممثلين عن الحكومة الفرنسية[2]، كما تبر استجابة ح.م. ج. ج للمفاوضات نقطة ايجابية أمام جمعية الأمم المتحدة والرأي العالمي والشعب الفرنسي[3]. كما عبر فرحات عباس على اللقاء بقوله: "أن مسار المفاوضات قد انطلق، ولا أحد يستطيع إيقافه، ومولان بدايته"[4]

وأمام انتصارات الثورة في الداخل والخارج اضطر ديغول الإعلان عن " الجزائر جزائرية[5]" لكن بدون ج.ت. والتي يرفض الاعتراف بها كممثل شرعي للشعب الجزائري، ولكي يوفر النجاح المشروعة قام بزيارة الجزائر يوم 10/12/1960 فاستقبله الجزائريون بمظاهرات عارمة في معظم المدن الجزائرية الكبرى التي استمرت من 11 إلى 16 ديسمبر، وقد حصدت أرواح العشرات وهم يهتفون بالجزائر المستقلة[6] ويعبرون عن تعلقهم بج.ت. و، وبعد تحقيق ح.م. ج.ج مبتغاها وجهت نداء للشعب بإيقاف المظاهرات[7]، عندها تأكد ديغول من تمسك الشعب بثورته. كما عبر عن اندهاشه بقوله: "أن ما رأيته وسمعته هو واقع، ويجب أن نقبله، ونزن به المشكل الجزائري الوزن الصحيح[8].

حققت المظاهرات عدة نتائج منها اقتناع ديغول بعدم جدوى الحلول الوسطى وحتمية التفاوض مع ج.ت.و كممثل شرعي للشعب الجزائري، كما أنها أوجدت لدى الشعب الفرنسي تيار مناهض للسياسة الاستعمارية[9]. أما على الصعيد الدولي أحدثت المظاهرات صدى كبير

---

[1] محمد الشريف عباس: من وحي نوفمبر (مداخلات وخطب)، ط1، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،2000،ص 73.

[2] محمد عباس: في كواليس التاريخ (3) ديغول.... والجزائر (أحداث قضايا شهادات)، دار هومة، الجزائر،2007، ص 238.

[3] محمود الواعي: المرجع السابق، ص 261.

[4] Benjamin Stora et Zakya Daoud: OP_Cit,P331

[5] شارل ديغول: المصدر السابق، ص 96.

[6] علي زغدود: ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية، م. و. ن.، الجزائر،2004،ص 171. ومحلة أول نوفمبر: إحياء الذكرى 29 لمظاهرات 11 ديسمبر 1960، ع 110-111، ديسمبر 1989، ص 27.

[7] عمار ملاح: المصدر السابق، ص 293.

[8] يحي بوعزيز: ملامح ثورة أول نوفمبر الجزائرية ومواقف ديغول تجاهها لغاية مظاهرات ديسمبر 1960، محلة الأصالة، ع73_74،1979، ص39.

[9] مجلة أول نوفمبر: إحياء ذكرى مظاهرات 11 ديسمبر 1960، ع47، الجزائر،1980، ص14.

جعل الجمعية العامة لهيئة الأمم تصادق في دورتها 15 بالأغلبية على توصية تعترف للشعب الجزائري بحقه في الاستقلال وتقرير مصيره[1]، وهذا أبطلت ادعاء الفرنسيين أنها قضية داخلية لا تعني إلا فرنسا، كما جعلت فرنسا وجل في وضع الأدوات لحل تفاوضي[2] لذا عزم ديغول بعد عودته إلى فرنسا على فتح المفاوضات المباشرة مع الوفد الممثل لجبهة التحرير حيث عبرت كذلك الحكومة المؤقتة عن رغبتها للتفاوض. وبعد شهرين على هذه الأحداث بدأت المفاوضات بلوسارن[3].

2-1. لقاء لوسارن (Lucerne) ونيوشاتيل (Neuchatel) 20 فيفري- مارس 1961:

حدث لقاء لوسارن بمساعي سويسرية مثلها وزير الحكومة السويسرية "أوليفي لونغ" بواسطة لقاءاته مع قيادات الحكومة الفرنسية[4]"، ليتحقق اللقاء بمدينة لوسارن السويسرية في 20/2/1961 الذي جمع كل من أحمد بومنجل والطيب بولحروف[5] مع جورج بومبيدو[6] مدير الشؤون السياسية بوزارة الشؤون الجزائرية "برونو دولوس". خلال هذا اللقاء أثار بومبيدو الاقتراحات الفرنسية المتمثلة في المؤسسات المؤقتة، وضمانات تقرير المصير، جنسية الأقلية الأوربية، ضمانات وتمثيل الأقليات وشكل هيئة التنفيذ في المرحلة الانتقالية[7]. لكن هدف الوفد الفرنسي هو الوصول إلى هدنة في القتال، وبقاء قاعدة المرسى الكبير والصحراء[8] تحت السيادة

---

[1] مجلة المجاهد: مظاهرات 11/12/1960 صفحة خالدة في تاريخ كفاح الشعب الجزائري، ع1479، 9 ديسمبر 1988، ص13.

[2] عبد الملك مرتاض: المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 1954_1962، دار الكتاب العربي، الجزائر،2010، ص156.

[3] إبراهيم مياسي: عيد النصر اليوم الذي جاد به الدهر مرة واحدة، محلة الراصد، ع2، مارس أفريل 2002، ص8.

[4] رابح لونيسي وآخرون: المرجع السابق، ص 43.

[5] ولد بوادي الزناتي في 9 أفريل 1923، مناضل ب PPA، التحق بالجبهة بعد اندلاع الثورة، عين ممثلا للحكومة المؤقتة في روما لعب دورا هاما في الاتصالات بالفرنسيين التي توجت باتفاقيات ايفيان، بعد الاستقلال التحق بالسلك الدبلوماسي كسفير بعدة عواصم لغاية 1984 -ينظر محمد عباس: رواد الوطنية، دار هومة، الجزائر،2004،ص157.

[6] عيّنه ديغول لهذه المهمة بشكل مؤقت بدلا عن لويس جوكس، لأن بومبيدو لا يشغل مهام رسمية في فرنسا وهو رجل ثقة عند ديغول ونظرا أن اللقاء سري لا يستطيع جوكس حضوره لوضعيته كوزير دولة. ينظر - أوليفي لونغ: الملف السري - اتفاقيات ايفيان - مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، تقديم ماكس بوتيتبير، د. م. ج، الجزائر،2011،ص 29.

[7] عبد الوهاب بن خليف: المرجع السابق، ص 224.

[8] تبلغ مساحة الصحراء الجزائرية 1987600 كلم مربع، وبذلك تحتل مساحة واسعة تجاوزت نسبتها 90% من مساحة القطر الجزائري.

الفرنسية، هذا ما عبر عنه بومبيدو بقوله: "قضية الصحراء لا نقاش فيها" فحسب ادعائه أن فرنسا هي التي خلقتها[1]، في حين رفض بومنجل اقتراح بومبيدو بقوله: "أن الصحراء جزء أساسي لا يتجزأ من الجزائر ولا يمكننا التنازل عنها[2]"، كما أكد أن ج.ت. وهي الممثل الوحيد لأن بومبيدو كان يلمح إلى إشراك تيارات أخرى في المفاوضات، ورفضت الهدنة، ووضعت شرط لوقف إطلاق النار أنه لا يتحقق إلا بعد المفاوضات وتوقيع الاتفاق[3].

بين بعد سبع ساعات من المفاوضات أن الفرق بين الموقفين كبير فتوقفت المحادثات. ومع ذلك يمكن القول أنها لم تفشل لأنها مكت كل طرف من التعرف على موقف الطرف الآخر فقد كان هذا اللقاء لتبادل الآراء والأفكار والكشف عن المواقف المتباعدة للتوصل إلى الحل[4].

استؤنفت المحادثات بين الوفدين في المدينة السويسرية نيوشاتل ليقدم بومبيدو عرضا لا يختلف عن سابقه[5]، لكن الشيء الجديد أنه تحدث عن هدنة يتم بموجبها تحرير الخمسة، أما بالنسبة إلى الصحراء[6] فالنقاش حولها مازال مفتوح[7]، واتفقا الطرفان على بعض المسائل التفاوضية، كما تقرر بدأ المفاوضات الرسمية في ايفيان يوم 7/4/1961.

وفي يوم 30 مارس صرح "لويس جوكس"عن نية بلاده في التفاوض مع الحركة المصالية. فكان رد ح.م. ج. ج رفض لقاء ايفيان الذي حدد يوم 7 أفريل". كما كانت محاولة انقلاب عمداء الجيش الفرنسي على ديغول بالجزائر يوم 22 أفريل[8] أثره على مسار المفاوضات " فقد

---

[1] بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 140.

[2] محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص 265.

[3] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 527.

[4] محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية..، المرجع السابق، ص 338.

[5] صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009، ص ص 365،364.

[6] توغل المستعمر إلى الصحراء الجزائرية عبر منافذ وطرق رئيسية لإحكام السيطرة عليها وتشكيل شبكة إستراتيجية من المراكز العسكرية وهذا من خلال ما توصلت إليه البعثات الاستكشافية التي كانوا يرسلوها إلى الجنوب. وقد بدأ الفرنسيون يعطون أهمية كبرى للصحراء بعد اكتشاف المعادن وخاصة البترول والغاز – عميراوي أحميدة، زاوية سليم وقاصري محمد السعيد: السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844_1916، دار الهدى،الجزائر،2009، ص ص 17_22.

[7] محمد عباس: نصر بلا ثمن – الثورة الجزائرية 1954/1962، دار القصبة، الجزائر،2007، ص700.

[8] سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص 106.

كان هدفهم هو إرغام فرنسا للحفاظ على الجزائر فرنسية، ووقف مسار المفاوضات[1] المعلنة في ايفيان، لكن في الواقع حدث العكس وعجلوا بها[2].

2- المفاوضات الرسمية الجدية:

1-2. مفاوضات ايفيان الأولى (Evian1) 20 ماي 1961:

أمام التحضير لهذا اللقاء تم إعداد تقرير[3] للقضايا التي سيطرحها الوفد الجزائري[4] برئاسة كريم بلقاسم[5] الذي التقى مع رئيس البعثة الفرنسية "لوي جوكس" وطاقمه[6] في ايفيان يوم 20 ماي لتبدأ المفاوضات على الساعة العاشرة[7]. عرض الوفد الفرنسي مقترحاته التي تضمنت الهدنة، قانون امتيازي للأوربيين، تقسيم الجزائر أما مسألة الصحراء أقترح تأجيل قضيتها إلى أن تصبح الجزائر دولة مستقلة. فكان رد الوفد الجزائري الرفض الذي تمثل في قول كريم "المشكل المطروح قضية تصفية كاملة للاحتلال... [8]. وأمام تمسك الطرفين بمواقفهما وخاصة مسألة الصحراء تم تأجيل المفاوضات إلى يوم 13 جوان[9]. وبعد تعليق المفاوضات قامت

---

[1] جيلبرت قران جيلوم وجون بيير بيرلو: الرهانات والصراعات الفرنسية، من أجل تاريخ فرنسي جزائري (إنهاء الضغوط الرسمية ولوبيهات الذاكرة)،إشراف فريديريك آبيكاسيس وجيلبار ميني، تر. خوله طالب الإبراهيمي، إيناس للنشر، الجزائر،2011، ص 88.

[2] دحمان تواتي: منظمة الجيش السري وقاية الإرهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر1961/1962، مؤسسة كوشكار، الجزائر،2008، ص 305.

[3] ينظر التقرير – أحمد مسعود: المرجع السابق، ص ص 200،201.

[4] ضم الوفد: أحمد فرنسيس، محمد بن يحي، الطيب بولحروف، أحمد بومنجل، أحمد قايد، علي منجلي، وسعد دحلب.

[5] ولد بتيزي وزو –عام 1922 كان مناضل بPPA، من السنة التاريخيين، شغل مناصب وزير القوات المسلحة ثم نائب الرئيس الحكومة مكلفا بالعلاقات الخارجية في GPRA1958-1962. ينظر محمد عباس: ثوار... عظماء، دار هومة، الجزائر،2012، ص 106.

[6] حضر مع كل من "رولاند كادي –مستشار دولة، برنار تريكو – مستشار لدى رئاسة الجمهورية، كلود شايي، فانسان لامبور – رئيس ديوان جوكس، برونو دولوس، دو سيغان، رولاند بيليغار – مفتش مالي، الجنرال جان نكتور سيمونن.

[7] خليفة الجنيدي: المرجع السابق، ص 413. للمزيد من التفاصيل ينظر – فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر،ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990، ص 494 وما بعدها.

[8] محمد الشريف سيدي موسى: قضية الصحراء الجزائرية في المفاوضات الجزائرية الفرنسية، منشور بكتاب فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،2009، ص298. وينظر – جلال يحي: تاريخ المغرب الكبير – الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال –، ج4، دار النهضة العربية، بيروت،1981، ص 414.

[9] بنيامين سطورا: مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية 1898/1974، تر. الصادق عماري، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002، ص272.

مظاهرات بمدن الجزائر امتدت من 1 إلى 9 جويلية تطالب باستئناف المفاوضات، كما نجحت الانتفاضة في رفض فكرة التقسيم وأجبرت فرنسا للعودة إلى المفاوضات بمدينة لوغران السويسرية[1].

2-2. محادثات لوغران (Lugrin) 20-28 جويلية 1961:

التقى الوفدان برئاسة كل من جوكس وكريم يوم 20 جويلية[2] وفي هذا اللقاء تمت تسوية كثير من الخلافات[3]، فقد جاء الوفد الجزائري بتنازلات مهمة منها الضمانات المقدمة للأوربيين والتعاون مع فرنسا خلال الفترة الانتقالية[4]، لكن مسألة الصحراء شكلت عائقا لمسار المفاوضات[5]، حيث قال جوكس بأن السيادة على الصحراء ليست مشكلة في حد ذاتها، وفي لقاءه مع كريم قال أين السياسة الفرنسية في إفريقيا ومصالحها الاقتصادية تحتم على فرنسا معالجة الصحراء على حدا في حالة تشارك الدولتين الجزائرية والفرنسية، يعني بعد استقلال الجزائر[6]، لذلك أقدم كريم على إيقاف المفاوضات يوم 28 جويلية وقال: "لا يمكننا مواصلة المحادثات مع طرف لا يعترف بسيادتنا على الصحراء". ويتضح هنا أن الجزائريين لن يتنازلوا عن مبادئهم[7].

لقد تطورت الأوضاع داخل فرنسا والجزائر. فقد عقد م.و.ث اجتماعا بطرابلس في 9/8/1961 وقرر تعيين بن خدة رئيسا للحكومة محل فرحات عباس[8]. كما قامت الجالية الجزائرية في باريس بمظاهرات يوم 17 أكتوبر 1961[9] فكان رد الفعل الفرنسي إبادة جماعية

---

[1] محمد تقية: المصدر السابق، ص 526. وينظر المجاهد، ج4، 994، 17جويلية 1961،ص6.

[2] كانت المحادثات في هذه الفترة قد انطلقت في جو من الريبة والفزع بعد حادثة بن زرت حيث قامت القوات الفرنسية بقنبلة المنطقة بعد إقدام الجيش التونسي على استعادتها وهو ما يوضح حالة اليأس التي وصل إليها الرئيس بورقيبة، واستعجاله في مسألة الخلاف الحدودي مع الجزائر. وهذا ما يوضح سبب تكليف مولود قاسم من طرف كريم بلقاسم بانجاز دراسة تاريخية عن الحدود الجزائرية لتكون وثيقة دعم في المفاوضات وذلك حتى ديسمبر 1961- أحمد بن نعمان: مولود قاسم نايت بلقاسم (حياة وآثار شهادات ومواقف)،ط2، شركة دار الأمة، الجزائر،1997، ص 31.

[3] عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص 166.

[4] أوليفي لونغ: المصدر السابق، ص 99.

[5] صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 396.

[6] عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1961،دار هومة، الجزائر، 2010، ص ص 458 457.

[7] محمد الشريف سيدي موسى: المرجع السابق، ص 298.

[8] عمار ملاح: المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962، دار الهدى، الجزائر،2005، ص 78.

[9] يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 219 وما بعدها.

لعشرات الجزائريين المتظاهرين[1]. رغم هذا إلا أن المظاهرات ساهمت في التعريف بالقضية الجزائرية عالميا، وأكدت على تمسك الشعب الجزائري بوحدته الترابية وقيادته المتمثلة في ج.ت. و، كما ساعدت على تقدم المفاوضات[2]. وحينها كانت تصل إدانات من الأمم المتحدة لديغول على هذه الجرائم. كما أن وضع فرنسا كان يؤول للهلاك بتدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية وكذا تزايد خطر المنظمة السرية المسلحة[3] التي عملت على تقويض أركان الجمهورية الخامسة. ونتيجة لهذه الأوضاع عقد ديغول ندوة صحفية يوم 5/9/1961 اعترف خلالها بسيادة الجزائر على الصحراء[4]، هذا ما جعل بن خدة يعلن في 24 أكتوبر "أن جبهة التحرير مستعدة لوقف إطلاق النار فورا مقابل تخلي فرنسا عن فكرة تقرير المصير، وإعلانها عن استقلال الجزائر بعد ذلك حال القضايا المختلفة كوضع الأقلية الأوربية، إجلاء القوات الفرنسية، والتعاون الاقتصادي والتقني والثقافي مع الحكومة الجزائرية المستقلة[5].

3-2. لقاءات بال (BALE) 28 أكتوبر - 9 نوفمبر 1961:

كان لقاء بال الأول يومي 28-29 أكتوبر 1961 بمدينة بال السويسرية[6] حيث التقى المندوبين رضا مالك[7] ومحمد الصديق بن يحي[1] بالمبعوثين الفرنسيين برونودولوس وكلود

---

[1] طاهر بوعنيفة: أحداث 17/10/1961 شهادات عن جرائم الاستعمار الفرنسي ضد الهجرة، محلة المجاهد، ع16،1419 أكتوبر 1987، ص32.

[2] يحي بوعزيز: المرجع نفسه، ص 226. ومحمد الشريف عباس: من وحي نوفمبر (مداخلات وخطب)، دار الفجر، الجزائر،2005، ص.57.

[3] OAS منظمة الجيش السري: تعود بوادر إنشاء المنظمة الإرهابية إلى سنة 1958 يسيرها متطرفون أنصار الجزائر فرنسية، تأسست في 1961 حين شعر المعمرون باستقلال الجزائر حيث قامت باغتيال المناضلين ونسف الممتلكات بالمتفجرات وهذا قصد عرقلة المفاوضات = ينظر: محمد العربي الزبيري: انعكاسات الثورة الجزائرية على سياسة الجنرال ديغول، محلة الذاكرة، ع 6، نوفمبر 2000، ص ص112،89. كذلك عبد الملك مرتاض: المرجع السابق، ص138.

[4] محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، المرجع السابق، ص ص 223_226.

[5] إدريس خضير: المرجع السابق، ص 378.

[6] عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962 - الجزائر خاصة -، ج 2، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص367.

[7] ولد ببانتة عام 1931. كلف بالإشراف على رئاسة تحرير صحيفة المجاهد، عين ناطق رسمي وعضو الوفد الجزائري بإيفيان، بعد الاستقلال عين سفيرا في يوغسلافيا ثم فرنسا، بعدها عن وزير للإعلام والثقافة عام 1977 كما عين عضو في مجلس الدولة ثم رئيسا للحكومة عام 1993. -ينظر عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام وشهداء وأبطال الثورة الجزائرية،ط1، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009، ص 458.

شايي، وقد ركز ممثل الجزائر في هذا اللقاء على قضية الصحراء ليكون رد الجانب الفرنسي قبول هذا الطرح في إطار التعاون والمشاركة في الميدان الاقتصادي والثقافي والعسكري[2]. بعد ذلك طرح الوفد الجزائري سؤال على الوفد الفرنسي: هل سيتم الاستفتاء على مستوى القطر الجزائري كله؟. فرفض الوفد الفرنسي توضيح موقفه من الاستفتاء[3]. كما قامت ح.م. ج. ج بدراسة الاقتراحات الفرنسية وحضتر الرد الملائم في لقاء بال الثاني. يوم 9 نوفمبر حين التقى نفس الوفدين السابقين، فقام الوفد الجزائري بتبليغ الأجوبة على مقترحات اللقاء السابق نيابة عن الحكومة المؤقتة وكانت تعبر في مضموها على إمكانية المشاركة والتعاون فكان هناك تقارب وتفاهم في كثير من المسائل منها قضية الأقلية الأوربية ومسألة النفط والمرحلة الانتقالية.لكن توقف اللقاء كان من طرف ح.م. ج. ج إثر إضراب المعتقلين الخمسة في سجون فرنسا عن الطعام. وبعد انتهاء الإضراب قرر الوفدين مواصلة اللقاءات لتقليص خلافاتهما[4].

التقى الوفدان من جديد في لقاءين اجتمع فيهما سعد دحلب ولوي جوكس، الأول كان يوم 9/12/1961 وخلاله أجاب جوكس عن سؤال الاستفتاء بأن يكون الشمال منفصل عن الصحراء فبقيت هذه المسألة معلقة[5]، كما أثار إمكانية ازدواجية الجنسية للمستوطنين بمنحهم الجنسية الجزائرية، وحددت بدقة مهام السلطة التنفيذية المؤقتة، وشروط تأجير بعض القواعد العسكرية لفرنسا بالمرسى الكبير والصحراء[6].

وقد تحدد اللقاء بين دحلب وجوكس في 23 ديسمبر 1961 فكان الطرح حول وحدة التراب بما فيه الصحراء مع احتفاظ فرنسا بعض المراكز العسكرية في المرسي الكبير الذي خفضت مدة إيجاره إلى 20 سنة والاحتفاظ بمناطق في الصحراء تحري بها التجارب النووية لمدة 5

---

[1] ولد عام 1932 بجيجل. متحصل على شهادة الحقوق، التحق بالثورة عام 1956، عن سنة 1960 وزيرا للديوان برئاسة الحكومة المؤقتة، لقبته الشخصيات الفرنسية المشاركة بالمفاوضات بثعلب الصحراء، أصبح وزير الخارجية عام 1979 وعضو المكتب السياسي لـــ ج.ت. و، توفي عام 1982- ينظر مجموعة مؤلفين: تاريخ الجزائر1830/1962، المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 (قرص مضغوط)،2002.

[2] الغالي غربي: السياسة الفرنسية لفصل الصحراء وردود الفعل الدولية، منشور في كتاب فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية، المرجع السابق، ص 275.

[3] عبد القادر خليفي: المرجع السابق، ص 244.

[4] محمد الدرعي: التطورات السياسية في الوطن العربي، ج2، ط1،دار مديني، د.م،1998، ص 298.

[5] عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص 166.

[6] صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 405.

إلى 10 سنوات. أما الجالية الفرنسية ستتمتع بازدواج الجنسية، كما حددت كيفية التعاون في ميادين الاقتصاد والنفط والثقافة خاصة التعليم[1]، وبالنسبة للسجناء الخمسة اقترح الوفد الفرنسي إطلاق سراحهم في مدة 20 يوم بعد وقف إطلاق النار، وكذلك وضعية، الجيشين الجزائري والفرنسي. فكان رد دحلب بخصوص مسألة الجلاء عن المرسى الكبير فقد حددها بمدة 4 سنوات أما جلاء الجيش الفرنسي فحدده ب3 سنوات[2]. وتثمينا لما تحقق كانت هناك استشارات موسعة من الطرفين حيث طلب الوفد الجزائري مهلة لمشاورة الخمسة المسجونين في باريس وقد اتصل بهم كريم وبن طوبال وأعطى الخمسة كلهم موافقتهم مع بعض الملاحظات خاصة الأمور الداخلية[3]، أما الوفد الفرنسي فقد طلب أن يكون اللقاء بمحضر عدد من الوزراء. وقد استأنفت المفاوضات بعد تبادل بعض المذكرات بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة في أواخر ديسمبر وبداية جانفي[4].

من خلال هذه اللقاءات تم الاتفاق على عقد جلسة مفاوضات في "لي روس" أيام 11-19 فيفري 1962.

فما هو محل هذا اللقاء من مفاوضات ايفيان؟ كيف تم التوصل إلى توقيع اتفاقيات ايفيان ؟ وفيم تمثلت محاور اتفاقيات ايفيان؟. كل ذلك سنتطرق إليه من خلال الفصل الأول من هذا البحث.

[1] عقيلة عفيري: المرجع السابق، ص 94.

[2] عبد الوهاب بن خليف: المرجع السابق، ص 226.

[3] رضا مالك: الجزائر في ايفيان، المصدر السابق، ص 256.

[4] سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص 111. -كما نشير أن الحكومة المؤقتة قد عقدت من قبل اجتماعا طويلا في المحمدية بالمغرب بين 7 و10 جانفي 1962 لتهيأ إضبارة المفاوضات.

الفصل الأول:

تحليل اتفاقيات ايفيان

المبحث الأول: دراسة مسودة اتفاقيات ايفيان.

1-مفاوضات لي روس (Les Rousses) 19_ 11 فيفري 1962:

لقد مرت اتفاقيات ايفيان على مرحلتين: الأولى تمت فيها دراسة المسودة التي كانت بلقاء روس السري، أما الثانية فانطلقت بها المفاوضات بين الطرفين والتي من خلالها تم التوقيع على الاتفاقيات[1].

كانت هناك جولة لوضع نهاية اللقاءات المتكررة وضعت اللمسات الأخيرة، ولي روس الندوة الحاسمة التي حققت اتفاقيات ايفيان، وهي الجولة التي كانت على غرار الاتصالات السابقة سرية لكنها موسعة. حيث دارت مباحثات سرية بمدينة روس(Les Rousses) جت أيام 11_19 فيفري 1962على الحدود الفرنسية السويسرية[2]، عينت الحكومة م. ج. ج أربع وزراء هذه المحادثات هم كريم بلقاسم، بن طوبال[3]، محمد يزيد[4]، سعد دحلب[5]، وحوالي 20 خبيرا[6]. أما الوفد الفرنسي مثله ثلاثة وزراء وهم لوي جوكس، روبير بيرو، جون دو بروغلي بالإضافة إلى مجموعة من الخبراء والمستشارين[7].

ونشير بخصوص الطرف الفرنسي أنه قبيل هذا اللقاء الحاسم في مسار المفاوضات اجتمع ديغول مع الوزراء الثلاثة ليقدم لهم توجيهاته الأخيرة حيث قال لهم:"...لا تتركوا المفاوضات تستمر إلى ما لا نهاية !، فهناك الممكن

---

[1] صالح فركوس: المرجع السابق، ص 462.

[2] بسام العسلي: المرجع السابق، ص 220.

[3] لخضر بن طوبال: اسمه الحقيقي عبد الله. ولد ب"ميلة" عام 1923، كان عضو بمجموعة الـــ22، عين عضو لجنة. ت. ت عام 1957 بتونس، وعندما تكونت ح.م. ج. ج عين وزيرا للداخلية بالتشكيلات الحكومية الثلاثة. ينظر محمد الشريف ولد حسين: عناصر للذاكرة، حتى لا أحد ينسي، دار القصبة الجزائر،2009، ص87.

[4] سعد دحلب: المصدر السابق، ص 141.

[5] ولد بقصر الشلالة عام 1919. التحق بالثورة وعمل مساعدا ل"عبان"، أنتخب عضو لجنة.ت.ت، ثم عين أمين عام لوزارة الشؤون الخارجية، ومنها عين في ثالث حكومة جزائرية مؤقتة وزير خارجية بعد الاستقلال عن سفيرا في المغرب، ثم فضل الابتعاد عن الحياة السياسية. توفي عام 2000 – ينظر عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام وشهداء وأبطال الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 264.

[6] منهم محمد الصديق بن يحي، رضا مالك، الصغير مصطفاي كخبير مالي، وقاصدي مرباح (الذي كان رئيس الجهاز الأمني في غار دماو، استدعاه بوصوف في ديسمبر 1961 لكي يحضر الملف العسكري ويكون مساعد بن طوبال في لي روس، شغل منصب رئيس وزراء عام 1988، اغتيل عام 1993) – ينظر رضا مالك: الجزائر في ايفيان...، المصدر السابق، ص 277.

[7] منهم برونو دولوس، كلود شايي، رولاند بيوكار والجنرال دوگاما ينظر صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 408.

والمستحيل، لا تلحوا على أن يكون الأوربيون جزائريون، ما ينبغي هو أن الأقلية الأوروبية مهلة ثلاث سنوات للتعبير عن اختيارها، وبخصوص الصحراء لا تعقدوا الأمور كثيرا فلا حل بغير ترك مصيرها السياسي بين أيدي الجزائر، وعلى الصعيد الاقتصادي والعسكري احرصوا على المهم"[1]. في حين رئيس الحكومة "ميشال دوبري" حث المفاوضين على ضرورة التشدد ولو أدى ذلك إلى القطيعة[2].

كانت المحادثات شاقة وصعبة وكان على الوفد الجزائري أن يتحلى باليقظة والانتباه لمناقشة القضايا المطروحة بالدقة والتفصيل[3]. وابتداء من اليوم الثالث للمفاوضات توصل الطرفان إلى اتفاق مبدئي حول كثير من القضايا أهمها مسألة استثمار ثروات الصحراء التي كانت مطروحة ضمن شروطعا ها الفرنسيون لاستغلال ثروات الصحراء، لأن تلك الشروط اتسمت بطابع سياسي مقيد لسلطة الدولة الجزائرية المقبلة[4]، ومهلة استخدام التجهيزات النووية في الصحراء، وصغ إخلاء قاعدة المرسى الكبير حيث أتفق على تأجيره لمدة 15 سنة، وبشأن ترحيل القوات الفرنسية فكان الاتفاق بتخفيض عددها إلى 80000 رجل خلال 6 أشهر بينما الجلاء الكلي فبعد 3 سنوات وكذا حل المنشآت العسكرية[5] وملف التعاون الذي تم فيه الاتفاق على مبادئ العمل والتعاون الاقتصادي والتقني والثقافي، وهنا أثارت مشكلة اللغة جدلا كبيرا جدا لأن الفرنسيين حرصوا على بقاء اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية في الجزائر أو أن تكون مساوية للغة العربية، وفي النهاية تم الاتفاق على إعطاء اللغة الفرنسية الأولوية من بين اللغات الأجنبية[6]. كما دست بعناية فائقة كل المسائل المتعلقة بوقف إطلاق النار والضمانات الخاصة بتطبيق تقرير المصير، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وعودة اللاجئين والمهاجرين، وتسيير الفترة الانتقالية من طرف هيئة تنفيذية مؤقتة تعد استفتاء تقرير المصير[7]، وكذلك مسألة

---

[1] محمد عباس: في كواليس التاريخ (3) ديغول والجزائر، المصدر السابق، ص 263.

[2] Redah Malek: OP.Cit,P218

[3] سعد دحلب: المصدر نفسه، ص 142.

[4] بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر_اتفاقيات ايفيان، تر. لحسن زغدار ومحل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص 36.

[5] Charles Robert Ageron: Histoire de L'Algérie contemporaine (1830_1982), Imprimerie des Presses Universitaires de France, France, 1983,P111.

[6] إدريس خضير: المرجع السابق، ص 398.

[7] بن يوسف بن خدة: اتفاقيات ايفيان...، المصدر السابق، ص 37.

الأقلية الأوربية لا ازدواجية في الجنسية فإما أن يكونوا جزائريين فتطبق عليهم قوانين الجزائر، أو يحتفظون بجنسيتهم الأصلية فيعاملون كأجانب بدون عنصرية[1].

نلاحظ خلال هذه المفاوضات أن النصوص النهائية وضعت عن طريق التنازلات المتبادلة التي جعلت العمل أسرع أي بطريقة "التي عرفها رضا مالك على أنها" إقامة علاقة بين مسائل لا رابط بينها في غالب الأحيان"[2]. وهنا يصرح سعد دحلب أنا كنا جد حذرين حول أي شرط أو بند قد يكون متناقضا مع مبدأ السيادة الوطنية والوحدة الترابية[3]، وبهذا توصل المفاوضون إلى الاتفاق على مبدأ الاستقلال وعلى مبدأ علاقات دولتين مستقلتين هما كل السيادة[4].

2- اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) 22-27 فيفري 1962:

بعد مناقشة جميع المواضيع وتحرير الوثيقة المشتركة التي تقدم لمصادقة الحكومة الفرنسية وCNRA قبل التوقيع عليها[5]. عاد الوفد الجزائري إلى تونس وقدم مشروع الاتفاق إلى الحكومة المؤقتة التي استدعت 71 عضوا من أعضاء CNRA[6]. وفي دورة م. و.ث. ج المنعقد في 22_27 فيفري 1962 بطرابلس تمت مناقشة مشروع هذه المفاوضات[7]، كما استعرضت النقاط التي تمت تسويتها والنقاط التي مازالت تنتظر الحل، وقدمت هذه الدراسة على أساس آراء الوزراء الحاضرين وكذلك آراء بن بلة وزملائه كما لو كانوا حاضرين[8].

وقد وافق المجلس بأغلبية ساحقة على المشروع[9] وكان التصويت بمجموع 45 صوت من مجموع 49 حاضر ومصوت على المشروع[10]. نشير إلى أين فرحات عباس وت على

---

[1] عبد الرحمان بن العقون: المصدر السابق، ص 323.

[2] صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 410.

[3] محمد الشريف سيدي موسى: المرجع السابق، ص 299.

[4] عبد الرحمان بن العقون: المصدر نفسه، ص 322.

[5] محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المرجع السابق، ص 167.

[6] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 538.

[7] Jean Lacouture: Algérie , La guerre est Finie, Editions complexe, Bruxelles, 1985,P138.

[8] عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1962، دار هومة، الجزائر،2010، ص 59.

[9] حسب رأي عمار بن عودة أنه يحقق أهداف الثورة السياسية ولم يقف عند الأمور الشكلية التي تركت للحكومة التي سيتم تعيينها بعد الاستقلال محمد عباس: ثوار عظماء، المصدر السابق، ص 232.

[10] يتجاوز هذا العدد نصاب أربعة أخماس المقترعين المطلوب لإعلان وقف إطلاق النار، بناءا على المادة الثامنة من الفصل الثاني المتعلق بالمؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية المقرة في المجلس الوطني في جانفي 1960.ينظر عبد الحميد زوزو: المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق)، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 45.

الأسباب دفعته لذلك منها تحرير الخمسة، إمكانية تحسين الاتفاقيات... كمر على الاستقلال الاقتصادي[1]. أما "هواري بومدين[2]، سليمان (قايد أحمد) وعلي منجلي[3] أعضاء في هيئة الأركان صوتوا ضد هذا القرار[4] ومعهم الرائد مختار بويزم الملقب ناصر قائد الولاية الخامسة[5]، يقول بن عودة على أنها معارضة لم تكن قائمة على أسس مقنعة، فقد كان يراودهم تحقيق انتصار عسكري[6]. كما فسر بومدين موقفه في قوله " اقترعت ضد... لم نبلغ هدف الاستقلال. يعنينا فقط باستقلال شكلي". كما أقرها ووافق الخمسة المعتقلون في فرنسا (بن بله، خيضر، بوضياف، آيت أحمد، بيطاط) وقد بعثوا في هذا الشأن برسالة إلى رئيس ح.م. ج. ج[7]. وفي هذا السياق فقد برهنت الموافقة المسبقة على هذا الاتفاق على سرعة تعبر عن هاجسهم للانتهاء من هذا النزاع وتجنبهم تأخير الأمور.

تمت المصادقة على بيان رسمي في مضمونه" اجتمع م. و.ث. ج في دورة استثنائية... وبعد نقاش التقرير حول المفاوضات الجارية... فوض للحكومة. م. ج. ج متابعة المفاوضات الجارية". يلاحظ أنه شطب تعبير "يجدد ثقته في الحكومة المؤقتافدي ورد في المشروع الأولي بناء على اقتراح من بومدين وأوعمران[8].

كما نشير إلى أن 22 عضو لم يتمكنوا من حضور الاجتماع نظرا لصعوبة الاتصال بين الخارج والداخلينظر عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 538.

[1] رضا مالك: الجزائر في ايفيان...، المصدر السابق، ص 295.

[2] اسمه الحقيقي "محمد بن إبراهيم بوخروبة "ولد بقالمة عام 1932، التحق بالثورة عام 1955، تولى قيادة الأركان سنة 1960. ثم أصبح رئيسا للدولة الجزائرية من 1965 إلى غاية وفاته عام 1978_ينظر عمار بومايدة: بومدين والآخرون ما قاله وما أثبتته الأيام،تق. عبد الحميد مهري، دار المعرفة الجزائر،2008، ص16 وما بعدها.

[3] ولد عام 1922 بعزابة. التحق بالثورة عام 1955، عضو قيادة الأركان 1960_1962، تولى بعد ذلك مسؤوليات عديدة لينسحب عام 1967 من الحياة السياسية إلى غاية وفاته عام 1997.ينظر:

Benjamine Stora: Dictionnaire Biographique de militants nationalistes Algériens 1954_1962,Ed. L'harmattan ,Paris, 1985,P154.

[4] أوليفي لونغ: المصدر السابق، ص 142.

[5] سعد دحلب: المصدر السابق، ص 157.

[6] محمد عباس: ثوار عظماء والمصدر السابق، ص 232.

[7] بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 144.

[8] رضا مالك: الجزائر في ايفيان...، المصدر السابق، ص ص298–290.

وفي 5 مارس 1962 أصدرت الحكومة الفرنسية والحكومة الجزائرية المؤقتة بلاغ أذيع في باريس وتونس في وقت واحد يقول أن المرحلة النهائية ستبدأ في ايفيان يوم 7مارس لإجراء مفاوضات رسمية وعلنية بينهما[1].

المبحث الثاني: محادثات إيفيان الثانية (Evian) 7_8 مارس :1962

1_أسباب اختيار المكان سويسرا:

كانت العلاقات بين الحكومة المؤقتة وسويسرا منذ 20 جوان 1960 حين حققت الجزائر نصر دبلوماسي وسياسي هام كانت له انعكاسات كبيرة بحصولها على تسجيل حكومة سويسرا وثائق انضمام ح.م. ج.ج إلى اتفاقيات جنيف[2] التي سيكون من نتائجها إقامة الدليل على الاعتراف بالكفاية القضائية والقانونية للحكومة المؤقتة على إبرام المعاهدات والمواثيق الدولية. إضافة إلى ما تثبته سويسرا لوجود جمهورية جزائرية متميزة عن الجمهورية الفرنسية في نظر حلفاء فرنسا. [3]

لعبت سويسرا دورا رئيسيا بداية من مفاوضات ايفيان الأولى إلى نهاية المفاوضات الجزائرية الفرنسية مارس 1962 وذلك بعد أن تمكنت الحكومة. م. ج. ج من كسب الرأي العام السويسري والسلطات الرسمية إثر إتصال من طرف شخصيات من الحكومة السويسرية ب"بولحروف "ممثل الحكومة المؤقتة بروما لطلب التدخل لدى رئيس الحكومة الغانية "سيكوتوري" لأجل إطلاق سراح معتقل سويسري في كوناكري وكانت استجابة لطلب الحكومة المؤقتة، وقد دعم هذا الحدث مصداقية الجزائريين لدى السويسريين وقامت روابط جدية، وبهذا كان تبادل الآراء حول القضية الجزائرية بين الشخصيات السويسرية والجزائرية وخصوصا السيد بولحروف وأوليفي لونغ" المسؤول عن المديرية السياسية للحكومة السويسرية"[4].

---

[1] نبيل أحمد بلاسي: المرجع السابق، ص 217.

[2] اتفاقيات جنيف الأربع المبرمة في 12 أوت 1949 بشأن حقوق الإنسان، كانت الجزائر تعد البلد 78 الذي يؤلف طرفا في هذه الاتفاقيات.

[3] محمد بجاوي: النصر الدبلوماسي والسياسي للجزائر في 20 جوان 1960، مقال منشور بكتاب الدبلوماسية الجزائرية 1830_1962، ط 2 مزيدة ومنقحة، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،2007، ص ص 183،191. وينظر محمد بجاوي: الثورة الجزائرية والقانون، المصدر السابق، ص 177.

[4] سعد دحلب: المصدر السابق، ص 122.

ونشير في هذا السياق أن "أوليفي "طرح سؤال "لماذا سويسرا؟ "هنا أجاب بولحروف: "بأن الاستقلالية التامة لسياستنا، والجهود التي لطالما بذلناها لإحلال السلام بمساهمتنا في تجاوز النزاعات، وسمعة النزاهة والتكتم اللتين تتميز بهما سويسرا، كانت عوامل فرضت على القادة الجزائريين أن ي روا فيها البلد الوحيد القادر على التدخل مع توفر فرص للنجاح. فحلفاء فرنسا لا يدخلون في الحسبان[1]... كان من الممكن التفكير في الولايات المتحدة أو ألمانيا وبدرجة أقل في دول الكتلة الشرقية، ولكن لم تكن الحكومة المؤقتة ترغب في طلب خدمات دول متورطة من قريب أو من بعيد في الحرب الباردة شرق غرب[2]. لقد أعلم أوليفي صديق جوكس أنه مستعد لتسهيل الاتصالات السرية أو العلنية فوق تراب بلاده، وقد أعطى نفس الضمانات للحكومة الفرنسية[3]. فكانت المفاوضات بين الطرفين منذ عام 1961 بوساطة سويسرا إلى غاية التحضير لانطلاق مفاوضات ايفيان الثانية مارس 1962، كان اقتراح الجانب الفرنسي بإجراء المفاوضات بأحد قصور الضواحي الباريسية، للظهور بمظهر صاحب اليد العليا والإيهام بالسلم الممنوح! وتفطن كريم ورفاقه بالمناورة، فأكدوا تمسكهم بإيفيان مع الإقامة بسويسرا البلد المحايد[4].

كما نشير إلى أى لها طموح من وراء هذه الوساطة كما يوجد من إمكانية دعم لسياستها الحيادية من جانب، وكذا هي خطوة ايجابية لتحسين علاقتها مع فرنسا، مع دعم علاقاتها مع السلطات الجزائرية على طريق المستقبل حين تستقل الجزائر، كما حرص الوزراء السويسريين وبشدة على نجاح هذه المفاوضات وخاصة "بيتي بيير "الذي لعب دورا رئيسيا في انتهاج سويسرا لموقفها هذا[5].

[1] من البلدان التي رفضتها الحكومة المؤقتة في علاقتها مع فرنسا" ايطاليا الأن لها سياسة خاصة في علاقتها مع البلدان الإفريقية، وبلجيكا عندها الكونغو المرهونة، وهولندا ذات ماض استعماري لم يصفى بعد.

[2] أوليفي لونغ: المصدر السابق، ص 23.

[3] سعد دحلب: المصدر السابق، ص 122.

[4] محمد عباس: نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 716.

[5] فتحي الديب: المصدر السابق، ص 513.

2_تشكيلة الوفدين المفاوضين:

عاد الوفدان بعد استشارة كل طرف من حكومته من أجل الاتفاق النهائي، حيث استؤنفت المفاوضات بين الطرفين يوم7 مارس[1]. وقد كان الوفد الجزائري برئاسة كريم بلقاسم[2] بالإضافة له ضم الوفد بن طوبال، سعد دحلب، محمد يزيد كأعضاء للحكومة، وبن يحي، بولحروف، رضا مالك الصغير مصطفاي، والرائد مصطفى بن عودة[3] كممثل لجيش التحرير الوطني (رفضت القيادة العامة للجيش أن تتعاون مع الحكومة المؤقتة وتعيين عسكريين في الوفد). أما الوفد الفرنسي كان برئاسة لوي جوكس بالإضافة إلى روبيربرون، جان دوبرفلي، برونو دولاس، كلود شايي، رولان بيكار والجنرال دي كامس (مشاركين في محادثات لي روس) وأضيف لهم في هذه المفاوضات برنار تريكو "ملحق بديوان جوكس ومستشار برئاسة الجمهورية"، فانسان لبوري"مستشار قانوني في الشؤون الجزائرية"، سقين دي بايزيس "مستشار عسكري"، فيليب تيبو" الناطق الرسمي باسم الوفد الفرنسي"، بليزان "مستشار في الدولة مكلف بمحاضر الجلسات. [4]"

وقد توجه الوفدان إلى قصر الحظيرة بإيفيان[5] لجولة أخيرة من المفاوضات استمرت 12 يوما، وكان كل طرف يسعى من أجل الحصول على أقصى ما يمكن من التنازلات. وتركزت المباحثات حول الفترة الانتقالية وهو الموضوع المهم بالنسبة للجزائريين، أما الموضوع المهم لدى الفرنسيين فهو موضوع البنود العسكرية والأقلية الأوربية[6]. وكان من أهم المسائل التي تم بحثها هي مشكلة القوة المحلية والهيئة التنفيذية المؤقتة وإجراءات وقف إطلاق النار. بالنسبة للقوة المحلية اقترح الوفد الفرنسي قوة محايدة تسند له مهمة حفظ السلام خلال الفترة الانتقالية

---

[1] المجاهد: ج 4، ع 9، 16 مارس 1962، ص 6.

[2] محمد الصالح الصديق: أيام خالدة في حياة الجزائر، موفم للنشر، الجزائر،2009، ص 265.

[3] ولد بعنابة عام 1925. كلف في مؤتمر الصومام بمهمة جلب الأسلحة من تونس، عمل مع بوصوف في مصالح الاتصالات والتسلح، بعد الاستقلال أصبح سفير بطرابلس، وعين عضوا في اللجنة المركزية للحزب ورئيسا للجنة الانضباط سنة 1979. ينظر:

B.STORA: Dictionnaire biographique....,OP.CIT ,P322.

[4] بن يوسف بن خدة: اتفاقيات ايفيان...، المصدر السابق، ص 37.

[5] كان اللقاء بمدينة ايفيان الصغيرة على بحيرة ليمان المحاذية لسويسرا (جنوب شرق فرنسا). ينظر جريدة الحياة الجديدة: ع 5874، 11 مارس 2012، ص 15.

[6] صالح بلحاج: المرجع السابق، ص ص 417،418.

كان عددها في حدود 40000 رجل[1] أما فيما يخص الهيئة التنفيذية المؤقتة تم الاتفاق على المكونين منها يقدر با اعضو (5من الجبهة،3 أوربيين،3مسلمين أحرار)[2]. ورئيسا للهيئة هو عبد الرحمان فارس[3] واتخذ من" روشيه نوار "مقرا لها وأصبحت تنشط لمكافحة أعمال IOAS.[4]

وبقي الوفد الفرنسي رافضا للتوقيع المشترك على اتفاق بين الطرفين ومتمسكا بالصيغة المتمثلة في التوقيع على "محضر مرفوق بتصريح مشترك "يتضمن تقرير المصير، تنظيم الفترة الانتقالية ومواصفات نظام الاستقلال في إطار التعاون. كما رفض الفرنسيين تسمية الاتفاق الحاصل في ايفيان ب" البيانات الحكومية ال 19 مارس 1962 "يؤكد ذلك حرصهم على عدم الاعتراف بالحكومة الجزائرية، قبل استفتاء تقرير المصير ومعرفة نتائجه. لأن تسمية "الاتفاقيات "تعني أن موقعيها كيانان يتمتعان بالصفة الدولية والتمثيل الدبلوماسي، ولم يكن الطرف الفرنسي يقر بذلك للحكومة المؤقتة ومفاوضيها[5]. لكن في الأخير تمت تسوية هذا الموضوعات محمل الاتفاقات في وثيقة من 93 صفحة[6].

وأخيرا في 18 مارس 1962 حوالي الساعة السادسة مساءا[7] تم التوقيع على الاتفاقيات من طرف كريم بلقاسم عن الوفد الجزائري وكل من جوكس، دو براي وبير عن الوفد الفرنسي[8].

---

[1] أوليفي لونغ: المصدر السابق، ص 160.

[2] الممثلين من ج.ت. وهم: مصطفاي شوقي (الشؤون العامة) بلعيد عبد السلام (الشؤون الاقتصادية) شنتوف عبد الرزاق (الشؤون الإدارية) بن تفتيقه محمد (البريد) حميدو بومدين (الشؤون الاجتماعية)، أما الأعضاء الأوربيين هم: روت روجي (نائب الرئيس) جين مانويني (الشؤون المالية) قونيف شارل (الأشغال العمومية)، والأعضاء المسلمين هم: عبد القادر حصار (شؤون النظام العام) محمد الشيخ (الزراعة) الشيخ إبراهيم بيوض (الشؤون الثقافية) ينظر عبد الرحمان فارس: الحقيقة المرة_ مذكرات سياسية 1945/1965، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007، ص137.

[3] ولد عام 1920 ببجاية. متحصل على شهادة حقوق، التحق بالثورة عام 1955، عرضت عليه الحكومة الفرنسية عدة مناصب لكنه رفض وسجن عام 1960 إلى غاية الاستقلال ليعين حينها رئيس الهيئة التنفيذية، انسحب بعد 1962 من الميدان السياسي. ينظر مجموعة مؤلفين: المرجع السابق (قرص مضغوط).

[4] محمد بجاوي: الثورة الجزائرية والقانون، المصدر السابق، ص 200.

[5] محمد عباس: نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص ص 721،722.

[6] المرجع نفسه: ص718.

[7] سعد دحلب: المصدر السابق، ص 160.

[8] رضا مالك: مفاوضات ايفيان أو... المسيرة الوطنية نحو يوم النصر، محلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ع 5، 2001، ص 29.

وبهذا وقف الحاضرون وتصافحوا لأول مرة وتقرر أن يكون وقف إطلاق النار يوم 19 مارس في منتصف النهار[1]. وبعد لحظات صرح رئيس الوفد الجزائري كريم بلقاسم أنه تم التوقيع على اتفاق عام مع الوفد الفرنسي. كما ألقى بن يوسف بن خدة على أمواج إذاعة تونس خطابا: "باسم ح. م. ج.ج وبتفويض من م. و.ث. ج. أعلن وقف إطلاق النار في كافة أنحاء التراب الوطني ابتداء من يوم الاثنين 19/3/1962 على الساعة 12، وآمر كل قوات جيش التحرير بوقف العمليات العسكرية على مجموع التراب الوطني[2] وقد ألقى ديغول خطابا للشعب الفرنسي أعلن فيه التوصل إلى اتفاقية وقف إطلاق النار، كما أمر قوات جيشه بالتوقف عن العمليات العسكرية[3]. وفي يوم 21/3/1962 تم إطلاق سراح المعتقلين السياسيين الخمسة وكان في استقبالهم بالمغرب الرئيس بن خدة وعدد كبير من الشخصيات الجزائرية والمغربية بما فيهم ملك المغرب[4].

وبعد الإمضاء على اتفاقيات ايفيان قرر ديغول إجراء استفتاء بفرنسا يوم 8 أفريل 1962[5] حول السياسة التي انتهجها بالجزائر وعلى وثيقة الاتفاقيات. وكان عدد المسجلين 27 مليون، أما المنتخبين 19.3 مليون[6]. فكانت نتيجة التصويت "بنعم"[7] أتدرب 90.7% لاستقلال الجزائر[8].

---

[1] جريدة الأيام: الأحد 11 مارس 2013، ص 15.

[2] محمد الصالح الصديق: المرجع السابق، ص ص 265،266.

[3] إبراهيم مياسي: محلة الراصد، المرجع السابق، ص9.

[4] مسعود فلوسي: مذكرات الرائد مصطفي مراردة "بن النوي" شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية. الأولى، دار الهدى، الجزائر، 2003،ص 202.

[5] أللي موريس: الجزائر واتفاقيات ايفيان، تر. أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر،2008، ص105.

[6] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 540.

[7] يقول أللي موريس بهذا الشأن: "عندما أدلت الأغلبية "بنعم" فهي لم تدرك بأن الأمر يتعلق بمصير حياتهم... وتكمن غلطة الكثير من فرنسيي البلد الأم في اعتقادهم بأ "نعم" الذي أعطوه كاف لاستعادة النظام والسلم ولحل كافة المسائل بسهولة...وأ هذه الأحداث أدخلت الفرنسيين = في دروب الشمولية، أي نفس الأشخاص الذين هللوا في 1958 بحماس لديغول لأنه جاء لينقذ الجزائر الأرض الفرنسية للأبد، منحوه نفس الدعم سنة 1962 وهو يتخلى عن الكثير من بني جنسه وغيرهم من أصدقائهم، ويسلمهم لليأس والضياع" !؟. ينظر أللي موريس: المرجع السابق، ص ص 107 106.

[8] Charles _Robert Ageron: OP.Cit,P112

المبحث الثالث: محتوي اتفاقيات ايفيان.

1_قراءة في مضمون اتفاقيات ايفيان.

لقد أقتر اتفاقيات ايفيان الاعتراف باستقلال الجزائر ووقف القتال، ثم الدخول في مرحلة انتقالية لتنظيم الاستفتاء الشعبي. وقد تضمنت الاتفاقيات المحاور التالية:

* اتفاقية وقف إطلاق النار: وتتضمن 11 مادة تحدد إجراءات وقف إطلاق النار.

إعلان التصريحات الحكومية الخاصة بالجزائر.

التصريح العام: يتضمن خمس فصول.

الفصل الأول ينص على تنظيم السلطات العامة خلال فترة الانتقال والضمانات الخاصة بحق تقرير المصير. أما الفصل الثاني يتعلق بالاستقلال والتعاون. بينما الفصل الثالث يحدد النظم الخاصة بالشؤون الحربية. الفصل الرابع يتناول النظم الخاصة بالمنازعات. والفصل الخامس يتعلق بنتائج استفتاء تقرير المصير.

إعلان الضمانات: يحتوي على ثلاثة أجزاء.

الأول خاص بالتنظيمات العامة، والثاني يتضمن أربع فصول في مجملها تتحدث عن ممارسة الحقوق المدنية الجزائرية، حماية حقوق وحريات المواطنين الجزائريين الذين يخضعون للقانون المدني العام، والمشاركة في تطبيق الضمانات، ومحكمة الضمانات. أما الجزء الثالث يتعلق بالفرنسيين المقيمين في الجزائر بصفتهم أجانب.

إعلان مبدأ التعاون الاقتصادي والمالي: يتضمن مقدمة وأربعة أبواب.

الباب الأول يتحدث عن مساهمة فرنسا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، والثاني يتعلق بالمبادلات، أما الثالث يحدد العلاقات النقدية، الباب الرابع خاص بضمانات الحقوق المكتسبة والتعهدات السابقة.

إعلان مبادئ التعاون من أجل استثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء: يحتوي على أربعة أبواب هي على التوالي الهيدرو كاربور السائل والغازي، المواد المعدنية الأخرى، الهيئة الفنية لاستثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء، وفي الأخير ما يتعلق بالتحكيم.

إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي: يتضمن ثلاث أبواب:

الباب الأول يضبط التعاون في هذا المجال، أما الثاني ينص على التبادل الثقافي، والثالث يحدد المساعدة في هذا المحال التي تكون في باب التعاون الاقتصادي والمالي. إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الفني: يتضمن سبعة مواد.

إعلان الاتفاق الخاص بالمسائل العسكرية: يتضمن ثمانية مواد.

ملحق خاص بالمرسى الكبير: يحتوي على 35 مادة[1].

إعلان المبادئ الخاصة بتسوية المنازعات: يتضمن تصريح عام وخمسة فصول. الفصل الأول يتحدث على تنظيم السلطات العامة إبان المرحلة الانتقالية وضمانات تقرير المصير، أما الثاني ينص على الاستقلال والتعاون، والثالث يحدد النظم الخاصة بالشؤون الحربية. الفصل الرابع يضبط بالنظم الخاصة بالمنازعات، والفصل الخامس عن نتائج استفتاء تقرير المصير[2].

2_قراءة نقدية لاتفاقيات ايفيان.

لقد حققت اتفاقيات ايفيان لكل طرف بعضا من الأهداف الأساسية التي سعى إليها منذ البداية. وهو ما سهل عملية التنازل المتبادلة من أجل الوصول إلى تسوية شاملة، وكانت الأهداف السياسية المحال الأساسي في نظر الجبهة. بينما الأهم عند الفرنسيين في المجالات الأخرى المرتبطة بالعلاقات الاقتصادية وأشكال التعاون بين البلدين. فمن المطالب السياسية الثابتة للجبهة تجسدت في اتفاقيات ايفيان التي حققت للشعب الجزائري المطالب المقدسة التالية:

1_الاستقلال الوطني واستعادة السيادة الوطنية للدولة الجزائرية في الداخل والخارج.

2_تحقيق وحدة التراب الجزائري وسلامته[3] وهذا اتضح من خلال الاتفاق النهائي على إجراء الاستفتاء في كامل التراب الجزائري. رغم كل المناورات التي لجأت إليها فرنسا لتقسيم البلاد وفصل الصحراء عنها[4].

3_وحدة الشعب الجزائري ورفض الجنسية المزدوجة للمستوطنين الأوربيين وتخييرهم بين الجنسيتين الجزائرية أو الأوربية. وهذا رغم الضمانات الواسعة التي وردت في اتفاقيات ايفيان لفائدة أوربي الجزائر.

---

[1] من النص الكامل لاتفاقيات ايفيان ينظر بن يوسف بن خدة: اتفاقيات ايفيان، المصدر السابق، ص ص 85_128.

[2] من النص الأصلي لاتفاقيات ايفيان ينظر رضا مالك: المصدر السابق، ص 459.

[3] حزب جبهة التحرير الوطني: النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص60.

[4] محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، المرجع السابق، ص 168.

4_الاعتراف بجبهة التحرير الوطني ممثلا وحيدا للشعب الجزائري وهذا ما اتضح من خلال التفاوض معها على الاستقلال التام للجزائر[1].

5_ مسألة وقف القتال التي كانت الغلبة فيها الموقف الجبهة التي رفضت وقف القتال قبل الاعتراف بالاستقلال حيث كان ديغول متمسك بوقف القتال كشرط مسبق للمفاوضات، لكن في النهاية رضخ للصيغة التي تمسكت بها الجبهة وهي الاتفاق السياسي والعسكري الشامل أولا ثم وقف القتال بعد ذلك[2].

لكن هذا لا ينفي تعرض اتفاقيات ايفيان إلى كثير من النقد لأن هذه الاتفاقيات تعتبر الأساس القانوني الخاص التي أسندت إليه العلاقات الدولية بين الجزائر وفرنسا في ظل الاستقلال. وقد شكلت المبادئ والأحكام التي تضمنتها حقل ألغام سارت عليه العلاقات الثنائية بين البلدين بعد الاستقلال، ذلك أن أغلب المسائل التي تناولتها الاتفاقيات أصبحت بعد الاستقلال مشكلات حقيقية في طريق السير الطبيعي للعلاقات بين البلدين[3].

ولم يكن ذلك لينفي عدم انتصار التصورات الفرنسية للمفاوضات خاصة ما تعلق بإجراءات تحقيق المصير والاستفتاء ولن يعترف به قبل وقف إطلاق النار وإنما تحقق دون مناقضة السيادة الفرنسية لأنه سيعلن تطبيقا الإرادة السكان الذين سيعبرون عنها بواسطة استفتاءين في فرنسا وفي الجزائر. بالإضافة إلى أنه لن يكون هناك نقل للسلطات من الحكومة الفرنسية إلى الحكومة المؤقتة. هذه الصيغة اقترحها بن خدة الاختصار الطريق لكن ديغول رفضها وأى التخلي عن استشارات من شأنها أن تظهر الاستقلال على أنه ممنوح من فرنسا ومطلوب من سكان الجزائر وليس مفروضا عليه بقوة السلاح[4].

إذن لم تكن الاتفاقيات الثلاثة الأولى الخاصة بشروط الاستفتاء بالنسبة لفرنسا سوى طريقة سياسية لحفظ ماء الوجه فقد كانت نتيجة الاستفتاء معروفة مسبقا التي قدرت بـــ90.7%، لكن ديغول لم يشأ أن ينقل السلطات إلى الجبهة مباشرة ويشلم باستقلال البلاد لأن هذا يوحي إلى

[1] يحي بوعزيز: مغزى وأبعاد 19 مارس 1962، المرجع السابق، ص 48.

[2] صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 423.

[3] أحمد نازلي معوض: العلاقات بين الجزائر وفرنسا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر،1978، ص 23.

[4] صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 424.

الهزيمة الواضحة، على أى فرنسا قد احتفظت بمقتضى الاتفاقيات الأخرى التي جاءت بعد الاتفاقيات الثلاثة الأولى بكثير من الامتيازات[1].

فيما يخص مصير المستوطنين الفرنسيين بعد تقرير المصير فقد وفرت الاتفاقيات لهم امتيازات لحمايتهم وحماية ممتلكاتهم ومستقبلهم في الجزائر، فقد منحت اتفاقيات ايفيان الفرنسي الجزائر إمكانية اختيار اكتساب الجنسية الجزائرية أو الإقامة فيها كأجانب. في الحالة الأولى يخضعون للقانون الجزائري وفي الثانية يخضعون لاتفاقية الإقامة. وقد حدد لهم أجل ثلاث سنوات للاختيار ينتهي في 1/7/1965، وخلال هذه الفترة الانتقالية، وفي انتظار ممارسة حقهم في الاختيار استمر هؤلاء في التمتع بمركزهم الأصلي كفرنسيين، وفي نفس الوقت استفادوا من حقوق في الجزائر، وتبعا لذلك فقد اعتبروا بمثابة مواطنين فرنسيين يمارسون حقوقا مدنية جزائرية[2].

بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات من أجل ضمان حمايتهم بعد نهاية ثلاث سنوات أن لهؤلاء الاشتراك الرسمي في الشؤون العامة، وفي شؤون البلديات في الجزائر ووهران تبعا لنظم خاصة، وستحترم حقوقهم في الملكية ولن يتخذ أي إجراء ضدهم لمصادرة أملاكهم. وسيسلمون الضمانات المناسبة للمثقفين واللغويين ورجال الدين[3]. ويحتفظون بقانونهم الشخصي الذي ستحترمه وتطبقه محاكم جزائرية مكونة من قضاة يخضعون لنفس القانون. كما أهم يستخدمون اللغة الفرنسية في الحياة السياسية والإدارية والقضائية بأي له الحق في الوظيف كما له الحق في الامتيازات الدينية والثقافية. كما نصت الاتفاقيات على حق الدخول والخروج من الجزائر والإقامة بها بمجرد حمل البطاقة الشخصية، ولهم حق نقل الأموال خارج الجزائر بشرط أن لا يضر النقل بالاقتصاد الجزائري ولا يجوز التمييز بينهم وبين الجزائريين في الضرائب أو قوانين الإصلاح الزراعي. وبهذا أعطي لهم أكثر مما يمكن أن يعطى لمواطن جزائري.

[1] خليفة الجنيدي: حوار حول الثورة، ج 3، موفم للنشر، الجزائر،2008، ص 193.

[2] بوبكر مولود: الإشكالات القانونية الناجمة عن ازدواج الجنسية في ضوء أحكام القانون الدولي من خلال دراسة حالة ازدواج الجنسية بين الجزائر وفرنسا، رسالة ماجستير، إشراف أحمد لعرابة، فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009،ص 10. ينظر اتفاقيات ايفيان إعلان الضمانات الباب 11 الفصل الثاني.

[3] حسينة حاميد: المرجع السابق، ص 217.

ونلاحظ أن الاتفاقيات لم تتحدث عن حقوق الجالية الجزائرية بفرنسا كما فعلت مع الجالية الفرنسية بالجزائر[1].

أما بخصوص إعلان الاتفاق الخاص بالمسائل العسكرية يتضح أن فرنسا حصلت على امتيازات في هذا المحال بالسماح لها باستعمال قاعدة المرسى الكبير لمدة 15 عام قابلة للتجديد واستعمال المطارات والمنشآت العسكرية[2]. واحتفاظ فرنسا بمواقع في الصحراء لمدة خمس سنوات وأهمها "كولومب" بشار ورقان ولفرنسا أن تستخدم هذه المحطات الفنية وتشير هذه العبارة إلى محطات التجارب النووية غير أن الاتفاقية تشير صراحة إلى حق فرنسا في إجراء هذه التجارب[3] مع وجود التسهيلات الجوية والبحرية والبرية لمرور القوات الفرنسية المسلحة وتنقلها بين وهران وبشار ورقان فالمسافة بينهم طويلة جدا وبهذا نلاحظ خطورة الموقف في أن مظاهر الاستعمار تكاد تكون لم تختف مع وجود الجيش المسلح وسط الجزائر المستقلة هذا فيه مساس بالسيادة الوطنية، بالإضافة إلى منع الدولة الجزائرية في استعمال هذه القواعد التي هي جزء من ترابها، كما حصلت على تسهيلات فنية اللهبوط والتموين بالتغذية والمؤونة. مع امتلاك فرنسا لمحطات رادار التي تستخدم لتأمين الملاحة الجوية المدنية والعسكرية (المادة 14 من الملحق الخاص بالمرسى الكبير). وكذلك استخدام فرنسا للمواصلات السلكية واللاسلكية الخاصة بها الموجودة والمطلة على المرسى الكبير (المادة 21) وحق استخدام المياه الإقليمية التابعة له. كما كان للجنود الفرنسيين قضاء مستقل في حالة ما إذا قاموا بأعمال تستوجب قضاء ولكن إذا ارتكبوا مخالفات تضر بأمن الجزائر فأنهم يقدمون إلى محاكم جزائرية لكن حتى في هذه الحالة يجب أن تكون إقامتهم في سجون فرنسية (المادة 26).

وما يؤخذ على التعاون العسكري في الجزائر أن هذا الاتفاق لم ينظم بيع الأسلحة أو التكوين العسكري الجزائري الذي عادة ما تنظمه مثل هذه الاتفاقيات[4]. ونستطيع تقييم هذه الامتيازات التي شددت فرنسا الحصول عليها لحاجتها إلى القواعد الصحراوية لمواصلة

---

[1] خليفة الجنيدي: حوار حول الثورة، ج 3، المرجع السابق، ص ص 201_209.

[2] فتح الدين بن أزواو: إيديولوجية الثورة الجزائرية 1954_1962، رسالة ماجستير في التاريخ، إشراف محمد العربي الزبيري، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2000/2001، ص136.

[3] جوان غليسبي: المصدر السابق، ص 233.

[4] خليفة الجنيدي: حوار حول الثورة، ج 3، المرجع السابق، ص 216 وما بعدها.

برامجها النووية[1] والفضائية بانتظار إنجاز منشآت في بولينيزيا، وأيضا بحاجة لوجود عسكري معتبر في الجزائر لمدة معينة من أجل حماية الأقلية الأوربية في الفترة الانتقالية[2]. ونعرف أن فرنسا لم تعط الاستقلال الجزائر إلا وعندها أمل في البقاء بأي طريقة. كان أملها أن تنتهي كدولة مستعمرة للشعب الجزائري ولكن من ناحية أخرى هي قادرة على فرض استعمار جديد.

ورغم أن اتفاقيات ايفيان تقيد تواجد القواعد العسكرية الفرنسية في الصحراء وحددت فترة تواجدها إلا أن فرنسا ضربت عرض الحائط كل الشروط العسكرية وبدأت تجاربها النوية بتفجير قنبلة ذرية في 18 مارس 1963 في الصحراء الجزائرية واستعمال الجزائريين دروعا بشرية لهذه التجارب دون احترام أدنى شروط الإنسانية[3]. لذلك لم تمنع سياسة التعاون الجزائر الجديدة من اعتبار هذا العمل مهدد لاستقلالها وسيادتها الوطنية وسياسة عدم الانحياز السلمية التي تنتهجها في المجال الدولي وطالبت من خلال حملة سياسية عربية ودولية تعديل الشروط العسكرية بالاتفاقيات المقيدة لاستقلال الجزائر، فاضطرت فرنسا للدخول مع الجزائر في مفاوضات جديدة أسفرت في ماي 1963 عن موافقة فرنسا على تعجيل موعد الجلاء التام للجيش الفرنسي عن أرض الجزائر من جويلية 1965 كما جاء في الاتفاقيات إلى عام 1964 على أن يتم الجلاء عن مقاطعة قسنطينة قبل نهاية 1963[4].

***التعاون الاقتصادي والمالي:** بالنسبة لهذا الجانب جاء في مقدمة الاتفاقية أى فرنسا تقدم إعانة مالية بقدر ما لها من مصالح في الجزائر وتشمل هذه الإعانة التعويضات التي تدفع للأوربيين نتيجة لتطبيق قانون الاصطلاح الزراعي أو التأميم، كما يجب أن تكون الإعانة مساوية لمعدل المشروعات التي يجري تنفيذها في السنوات السابقة التقرير المصير يقصد مشروع قسنطينة حيث وضعت قروض للتعاون بحوالي مليار فرنك سنويا عن طريق جهازين

---

[1] هذه التجارب كان لها تأثير سلبي حيث أدت إلى تضرر مناطق الصحراء من الإشعاعات النووية التي تتقاذفها الرياح التي أثرت على البشر والحيوان والنبات وأصبحت هناك تشوهات وعاهات وأمراض غريبة تفشت وسط المجتمع بالإضافة إلى مظاهر الاحتراق والقحط في الصحراء جريدة الخبر: مقال بعنوان باحث فرنسي يكشف إخضاع الجزائريين لتجارب رقان النووية، 16 /10/ 2006.

[2] صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 425.

[3] بوعزة بوضرساية: التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية وردود الفعل الدولية، مقال في كتاب فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية، المرجع السابق، ص 281.

[4] لطفي الخولي: عن الثورة في الثورة وبالثورة حوار مع بومدين سنوات 1965 1966، 1974، دار الهدى، الجزائر،2011، ص28.

أسسا خصيصا لهذا الغرض صندوق الجهاز التقني الفرنسي الجزائري الذي حصل على دعم مالي قدره 30 مليون فرنك عام 1963 وفي عام 1964 ارتفع إلى 47 مليون فرنك. أما صندوق تجهيز التنمية الجزائري حصل على قرض قدره 100 مليون عام 1963 و800 مليون عام 1964 وتم إنشاء صندوق للفلاحة بهدف درء المخاطر المترتبة عن الظروف الطبيعية.لكن الإجراءات التعسفية للتأميمات المتعلقة بالممتلكات الفرنسية على حد تعبير فرنسا حالت دون أن يلعب هذا الصندوق دوره. ونلاحظ أن بنود هذه الاتفاقية لها أهمية كبيرة لأنها تحتوي على جوانب تزيد فرنسا من خلالها السيطرة على الاقتصاد الجزائري بكيفية أو بأخرى[1] خاصة القضية المتعلقة باستغلال النفط والمواد المنجمية حيث نصت الاتفاقية على كيفية استغلال النفط الجزائري وباقي المعادن في الصحراء وبموجبها خلال مدة ستة سنوات تكون الأولوية للشركات الفرنسية في الحصول على خص التنقيب إذا تساوت عروضها مع الشركات الأخرى[2] وأيضا ما يتعلق بالعملة يعني هيمنة الفرنك أو بقاء الجزائر في منطقة الفرنك الفرنسي. وفي هذا الإطار تتأسس هيئة مشتركة متساوية في أفرادها لكي تشرف على تنفيذ هذه الأعمال، هنا تتساوى فرنسا مع الجزائر لكي تسير جانبا من الاقتصاد الجزائري وخاصة بالنسبة للطاقة والمواد الأولية بالإضافة إلى مشكلة الفرنك. هنا ننظر إلى مساعدة فرنسا إلى الجزائر على أهذه المساعدة تقدم في إطار معين متعلق بمساعدة الأوربيين فقط كما نلاحظ أن هذه الاتفاقيات الاقتصادية فيها تعسف كبير يعود بالمصلحة على فرنسا أكثر من الجزائر التي تصبح تتمتع باستقلالها[3].

رغم خطورة هذا التعاون بين الطرفين إلا أن فرنسا قد ألوت طبقا للاتفاقيات بتقديم إعانات سنوية مالية للجزائر وذلك لتغطية نفقات الخبراء والتعويضات وبعض الأعمال الإنشائية الجديدة، وقد أتيح للجزائر الاستفادة من الخبرة الفرنسية التي كانت تحتل المقام الأول في قائمة احتياجات الجزائر الجديدة بسبب المؤسسات القائمة بما وغلبة اللغة الفرنسية على مستوى الإدارة، وتعويضها على النطاق الواسع[4].

---

[1] Salah Mouhoubi: La Politique de coopération Algéro_Française, Publiu, O.P.u, 1991,P53.

[2] الحاج موسي بن عمر: بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، وزارة الثقافة، الجزائر،2008، ص 243.

[3] خليفة الجنيدي: حوار حول الثورة، ج3، المرجع السابق، ص 230.

[4] لطفي الخولي: المصدر السابق.، ص 27.

وفي الميدان السياسي والنفطي:لقد كان الملفات المسائل التقنية والقانونية التي أعدت من طرف الخبراء والإطارات العليا للجبهة ونقص التحضير وعدم الإلمام بها ساهم في ترجيح كفة التصورات الفرنسية فقد اعترف المفاوضون الجزائريون أن الوفد الفرنسي كان متفوقا عليهم خاصة في المجال التقني والقانوني لكهم نفوا أن يكون ذلك قد أثر في نتائج المفاوضات. كان الفرنسيون متفوقين من حيث التحضير وامتلاك الوسائل اللازمة للتفاوض، وهم من زود الوفد الجزائري بالنصوص الأولى حيث كانت إجابتهم على أساس هذه النصوص. [1] مثلا في المجال النفطي اعترف سعد دحلب أن وفده ارتكب حماقات أثناء المناقشات بسبب المعلومات الخاطئة التي زودهم بما خبيرهم في المجال النفطي: "كان خبيرنا في النفط قد جعلنا نقول أشياء تافهة عن البترول، مما دفع السيد رولان بيوكار إلى أن يسخر ما قائلا: "إننا نتصور أيها السادة أن تطلبوا منا 100% من الأرباح النفطية..لكن أنتم تطلبون منا 110%، ألا ترون أن الأمر شيئا من المبالغة؟". وأضاف دحلب أنه لتغطية زلته هو ورفاقه تظاهر بأنه تلاعب بالألفاظ، وصرح بالخطأ لمعرفة الصواب، ولكن الفرنسيين لم يكونوا مغفلين بطبيعة الحال[2].

ونشير إلى أن الاتفاقية توضح إقصاء السيادة الجزائرية في بعض المجالات كالمادة الأولى من إعلان مبادئ التعاون من أجل استثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء على أن تكفل الجزائر سلامة الحقوق الخاصة باستثمارات التعدين، النقل، نقل المحروقات والمواد المعدنية التي منحت بواسطة فرنسا للبحث والاستغلال وذلك في المناطق الشمالية للجزائر، مع بقاء نظام الامتيازات على ما كان عليه عند وقف إطلاق النار. كما تنطبق هذه المادة على مجموع الامتيازات الصادرة عن فرنسا قبل تقرير المصير. وتصدر فرنسا خص التنقيب في المناطق التي لم تخصص بعد لذلك إلا إذا كانت هذه المناطق قد أعلن عنها في الجريدة الرسمية الفرنسية لإجراء التنقيب. كما يتضح من المادة 7 من الإعلان الخاص بثروات باطن الأرض أن الجزائر تحد نفسها مقيدة بعدم اتخاذ أية إجراءات في محال استثمار ثروات باطن الأرض، إلا من حيث الإجراءات التنظيمية فقط، أما ما خص التنظيم الجذري لهذا القطاع فلا يجوز للجزائر أن تتدخل فيه[3]. وهناك إحصائية تبين أهمية الجانب المتعلق بالبترول، رخص التنقيب الموزعة في عام 1963 للمصالح الفرنسية 67.4 % بينما الشركات المتعددة الجنسية لها 17.3

[1] صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 429.

[2] Saad Dahlab: OP.CIT, P164.

[3] Salah Mouhoubi: OP.Cit,P55.

% والشركات الأجنبية القائمة بذاتها لها 10.5 %. نجد فرنسا تحتل المكانة الأولى بينما الجزائر عندها 4.6 % من مجموع التنقيب. في حين إجمالي الاحتياط البترولي المكتشف في سنة 1963 نجد 93% لفرنسا و7% للشركات الأجنبية والجزائر. ونلاحظ هنا أين فرنسا حاولت أن تبقي هذا الامتياز وتشكل هيئة تتولى الحفاظ عليها لمدة 6 سنوات[1]. وبقدر ما كان لهذا سلبيات إلا أن هناك شيء إيجابي هو أثر في البداية التنقيب على ثروات الصحراء يحتاج إلى جهود مادية وبشرية لا تستطيع الجزائر أن تقوم به لوحدها لهذا فرنسا قامت بهذا المجهود لاستخراج هذه الثروات التي أصبحت مورد هام بالنسبة للاستقلال الاقتصادي فيما بعد حيث لجأت الجزائر إلى تأميم والبنوك، المناجم، المحروقات[2] وكان التسويق إنتاج الغاز تتحكم فيه فرنسا لأنها تملك أكثر من 51% فحينما يسوق الغاز إلى أي بلد فالجزائر ليس لها أي امتياز في ذلك، وإنما فرنسا هي التي تملك الأغلبية وهي التي تقرر، وهذا ما أدى أيضا إلى قرار التأميم في فيفري 1971، أي أنها تتحكم في اقتصاد الجزائر وهذا يتضح عندما تريد الجزائر البيع بسعر مرتفع لا تستطيع الأن فرنسا لها الأغلبية[3].

ميدان التعاون الثقافي والفني: البنود المتعلقة بهذا التعاون تشمل قطاعات التعليم، التكوين، والبحث العلمي. ويمكن الملاحظة أن الطرف الفرنسي سيحاول جعل الجزائر تقع في التبعية الثقافية، والغريب أنه لم ينص على أن العربية ستكون لغة الجزائريين في التعليم والإدارة والمعاملات بحيث لم تذكر العربية سوى مرة واحدة. فقد جاء في إعلان المبادئ أين المناهج التي تسير عليها المنشآت التعليمية التي تؤسسها كل بلاد تعلم لغة الآخر في بلاده، علي أن يشجع كل من البلدين دراسة اللغة والتاريخ والحضارة الخاصة بالبلد الآخر مع احتفاظ فرنسا في الجزائر بعدد من المؤسسات التعليمية التابعة لها (المادة 2 من الإعلان). كما حرص

الوفد الفرنسي على أن النصوص الرسمية التي تصدرها الحكومة الجزائرية المقبلة تنشر أو تبلغ باللغة الفرنسية وتستخدم في المعاملات بين المرافق العامة الجزائرية وبين الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام كما لهم الحق في استخدام اللغة الفرنسية في الحياة السياسية والإدارية والقضائية والتعليم هذا إلى جانب الفرنسيين الذين سيقيمون بالجزائر، إضافة إلى ذلك

[1] خليفة الجنيدي: حوار حول الثورة، ج3، المرجع السابق، ص 243.

[2] رضا مالك: ثورتنا ناقصة والجزائر المستقلة لم تبن مجتمعا صحيحا، محلة جون أفريك،20 مارس 2012.

[3] عصام الشيخ: قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971 دراسة للسياق والمضامين والدلالات،دفاتر السياسة والقانون، ع 6 جانفي 2012، ص 193.

فإن على الإذاعة والتلفزيون تخصيص جزء من إذاعتها باللغة الفرنسية في الجزائر. يلاحظ أن هناك إلحاح على بقاء الثقافة الفرنسية ممثلة في التعاون العلمي والتعليمي والتقني والفني ستكون هي السيدة في الجزائر. وبمعنى آخر أنهم غير ملزمين بتعلم اللغة العربية ولا باستعمالها في مختلف أنماط حياتهم[1] وتم الاتفاق على أن تقدم فرنسا مساعدة في ميدان التفتيش المدرسي، وتنظيم الامتحانات والمسابقات وتسيير الأجهزة الإدارية والبحث العلمي والمساعدة في إطار التوظيف بصفة عامة، وتقديم الفنيين والتقنيين السامين والباحثين في الميدان العلمي. وهنا يظهر تشبث الطرف الفرنسي بالإبقاء على لغته وحضارته. كما تريد تكوين إطارات جزائرية حسب القواعد الفرنسية وفي ذلك انعكاس على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وابتعاد الجامعة ولو نسبيا للمتطلبات الوطنية[2].

كما يلاحظ أ التعاون في المجال الثقافي (الامتيازات الثقافية) نفذت إلى حد بعيد طبقا لاتفاقيات ايفيان، وخاصة في ميدان الإدارة والتعليم والإعلام وهذا ما كانت تريده فرنسا لأنها كانت تعرف أن الجزائر قد تراجع نفسها في المسائل الاقتصادية والعسكرية مع فرنسا لكنها لا تقوى على تغيير الإدارة والتعليم، خاصة في السنوات الأولى من الاستقلال وهذا ضمان لبقاء الفرنسية في الجزائر[3]. وقد انعكست هذه السياسة على الدستور الجزائري السنة 1963 في مادته 76 التي جاء فيها: "يجب تحقيق التعريب في أقرب وقت ممكن في كل تراب الجمهورية... يجوز استعمال اللغة الفرنسية مؤقتا إلى جانب اللغة العربية"[4].

وفيما يتعلق بالمعتقدات نصت الاتفاقيات على ضرورة التقيد بحية المعتقدات للجزائريين الذين سيخضعون للقانون المدني العام (أي الفرنسيين الذين سيصبحون جزائريين) وكذلك ضمان حرية إقامتهم للشعائر الكاثوليكية والبروتستانتية واليهودية، وحرية تنظيم هذه المعتقدات وممارستها وتعلمها وحرمة أماكن العبادة. لقد وردت هذه العبارات رغم أن فرنسا طبقت فصل

---

[1] أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1954_1962، ج10، طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر،2007، ص ص103،102.

[2] خليفة الجنيدي: حوار حول الثورة، ج3، المرجع السابق، ص 250.

[3] عبد المجيد شيخي: اتفاقيات ايفيان أو ميثاق الاستعمار الجديد، محاضرة ألقيت في قسنطينة 19 مارس 1993 منشور في كتاب المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر 1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،1995، ص 109.

[4] ينظر المادة 76 من الدستور الجزائري لسنة 1963. 5 أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 103.

الدين عن الدولة منذ 1905 على النصرانية واليهودية ولم تطبقه على الإسلام، وما يلاحظ أن الوفد الجزائري لم يحرص على جعل نصوص مثلها بالنسبة للجزائريين الذين يعيشون في فرنسا[1].

أما ميدان التعاون الفني: تعهدت فرنسا أنها ستمد الجزائر بالمدرسين والفنيين والوسائل اللازمة لتطوير التعليم والبحث (معونة إدارية وفنية جاءت في المادة 1). وهنا يرى الكتاب الشرقيين أن هذه الاتفاقية تساعد الجزائر لأنهم ربطوا بين الثقافة والتعاون الفني، ويرون أن الجزائر بعد 132 سنة من الاستعمار تنقصها الإمكانيات بالنسبة للإطارات والفنيين بدعوى أن فرنسا تساعد الجزائر مساعدة كاملة، لكنهم لم يفكروا في الخطورة التي تنجر من وراء هذه العملية فهي تضر الجزائر على المدى القريب والبعيد. أيضا هناك مادة في هذا المجال تلميع فرنسا بتقديم الوثائق التقنية وهذه الوثائق في إطار البحث والتجارب التي تجرى في فرنسا وغيرها بحيث هذه الأخيرة كان من الواجب أن تقدم إلى الدولة الجزائرية لكي تستفيد منها لكن هذه البنود لا يدري أحد إن استفادت منها الجزائر، لأن هذه المواد تعتبر هامة جدا حيث أنها تساعد الجزائر على أن تستلم التكنولوجيا الحديثة في إطار البحث العلمي.

أما عن تعهد الجزائر فقد تضمنته المادة 2 والتي جاء في مضموها بأن السلطات الجزائرية سوف تتعهد بأن تطلع الحكومة الفرنسية على قائمة بأسماء الموظفين الفرنسيين الذين تنوي الاستغناء عنهم وتطلعها أيضا على قائمة بالوظائف التي تريد أن تعهد بها إلى موظفين فرنسيين، ولا يتم الاستغناء عن الموظفين الفرنسيين الذين كانوا يمارسون أعمالهم حتى يوم تقرير المصير إلا بعد أن تطلع الحكومة الفرنسية على قائمة بأسمائهم وبعد إحضار المعنيين بالأمر وذلك بشروط يحددها اتفاق خاص سابق[2].

وما يؤخذ على اتفاقيات ايفيان هي عدم صياغتها باللغة العربية والاكتفاء فقط بالنص الفرنسي[3]. كما يمكن أن نطرح تساؤل الذي يعيب على اتفاقيات ايفيان هو "هل اتفاقيات ايفيان اتفاقيات دولية؟" نشير هنا أ أي اتفاقية مبرمة بين دولتين سواء في شكل رسمي أو بسيط يجب أن تنشر في الجريدة الرسمية لكل منهما حتى تكون نافذة في إقليمها. ومن جهة أخرى فإن نص

1

[2] خليفة الجنيدي: حوار حول الثورة، ج 3، المرجع السابق، ص 252 وما بعدها.

[3] يحي بوعزيز: محتويات اتفاقيات ايفيان 18 مارس 1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،1995، ص 55.

الاتفاقية يجب أن يسجل لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة عملا بنص المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة وهذا الإجراء يجب أن يتم في أقرب أجل عقب التوقيع ليمكن تقديم الحجة بالاتفاقية في حالة نشوب نزاع بين الطرفين المتعاقدين.

فيما يخص اتفاقيات ايفيان فقد نشرت في الجريدة الرسمية الفرنسية بشكل غير عادي إذ لم يد في النص المنشور لا المقدمة ولا الطرفان المتعاقدان. في حين لم تنشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. كما تم إيداعها من الجانب الفرنسي بشكل متأخر لدى الأمانة العامة[1]. ومن الواضح أن الحكومة الفرنسية كانت ترفض اعتبار الطرف الجزائري الموقع على اتفاقيات ايفيان طرفا مساويا وتبعا لذلك فقد اعتبرت تلك الاتفاقيات بمثابة تصريحات صادرة عن إرادتها منفردة[2].

وهكذا واجهت الجزائر المستقلة سياسة التعاون طبقللاتفاقيات بو نصيها المتناقضين في وقت واحد "عنصر الضرورة وعنصر الخطورة". واعتمدت القيادة الجزائرية أسلوب القبول بالواقع والعمل على استغلال التناقضات الكامنة فيه من أجل تغييره ومع كل مخطط تخطو من خلاله القيادة خطوة آمنة ومحسوبة للحد من أخطار سياسة التعاون والاستعمار الجديد. فعندما شرع المستوطنون في تنفيذ مخططهم لتخريب الاقتصاد الجزائري بعد أسابيع من الاستقلال وذلك عن طريق الهجرة إلى فرنسا وغلق مؤسساتهم الصناعية والتجارية وترك أراضيهم دون زراعة، أنذرتهم حكومة الاستقلال بضرورة العودة إلى الجزائر وتشغيل ممتلكاتهم قبل 7 أكتوبر 1962 وإلا اعتبرتها أملاك شاغرة تقوم الجزائر بتشغيلها وهذا ما فعلته الجزائر بهذه الأملاك فقد قام بهذا الدور الأساسي في هذا الشأن كادر جيش التحرير بالتعاون مع العمال في وقت قياسي. [3]

هذا محمل ما تناولته اتفاقيات ايفيان هنا نطرح تساؤل أنه كيف كانت ردود الأفعال المختلفة تجاه اتفاقيات ايفيان سواء من الأطراف الجزائرية أو من الدول الأخرى؟ وكيف جرى استفتاء تقرير المصير ؟وكيف استقبلت الجزائر السلطة بعد استفتاء تقرير المصير ذلك ما سنتناوله عرضا وتحليلا من خلال طرح الفصل الثاني.

---

[1] تم إيداعها بالأمانة العانة للأمم المتحدة في 24 أوت 1964.

[2] عقب ذلك أصدر مجلس الدولة الفرنسي قرار في 31 جانفي 1969 اعتبر فيه اتفاقيات ايفيان اتفاقية دولية._بوبكر مولود: المرجع السابق، ص 12.

[3] لطفي الخولي: المصدر السابق، ص ص 27،28.

الفصل الثاني:

الآراء المختلفة من اتفاقيات ايفيان والأزمة الصائفة (فيفري–سبتمبر 1962)

المبحث الأول: ردود الفعل على اتفاقيات ايفيان.

اختلفت ردود الفعل على اتفاقيات ايفيان سواء بالنسبة لأطراف الاتفاقية، أو بالنسبة للأطراف الدولية. وفي ما يلي نستعرض بعض من ردود الأفعال.

1_ ردود فعل أطراف الاتفاقية:

1_1_ ردود فعل الأطراف الجزائرية:

تنوعت وجهات النظر بخصوص الطرف الجزائري فقد أبدى البعض الترحيب والتها على محتوى الاتفاقيات، وأعرب البعض الآخر على أنه "ليس بالإمكان لأبدع أفضل مما كان من نتائج المفاوضات. في حين عبر الطرف الممثل للتيار المتحمس عن كون هذه الاتفاقيات مجرد تسليم وخضوع للرجعية الفرنسية. وسنذكر فيما يلي مختلف المواقف:

* الموقف الأول: المرحب والمهلل (صانعها).

صرح رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة عند إعلان وقف إطلاق النار:"... إن قرار وقف العمليات العسكرية في كافة التراب الوطني هو نتيجة لاتفاقيات أبرمت على أساس ضمانات تتعلق بتقرير المصير وبمستقبل البلاد. إن محتوي هذه الاتفاقيات يتماشى مع مبادئنا الثورية التي أعلناها أكثر من مرة وهي: الوحدة الترابية للجزائر في حدودها الحالية...، استقلال الجزائر، ويؤكد أن الدولة الجزائرية ستتمتع بجميع مقومات السيادة...، وحدة الشعب الجزائري التي اعترفت بها فرنسا...، والاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بوصفها المفاوض الوحيد والممثل الحقيقي للشعب الجزائري. وأضاف أن الدولة الجزائرية ستختار بكل حرية مؤسساتها الخاصة وتسطر نظامها السياسي والاجتماعي الذي يتلاءم مع مصالحها...".

وقال بالنسبة للفترة الانتقالية بأنها:"...هي الاستعداد للاستقلال... يجب أن لا نتخلى عن قضيتنا طيلة هذه الفترة الانتقالية ويجب أن نقوي طاقتنا وحين بعث الدولة الجزائرية المستقلة ذات السيادة..."[1].

كما ذكر أن "الملفات الخاصة باتفاقيات ايفيان لا تلقي مما كاملا من جانب الحكومة، لكنها الأفضل في الظروف الحالية[2]. قد برر بن خدة موقفه بقوله: "أن المفاوضات تعني المساومة

[1] أنظر نص التصريح كاملا في: بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص ص 31_38.

[2] رضا مالك: اتفاقيات ايفيان، المصدر السابق، ص 296.

وتحتمل بعض التنازلات، وفعلا قدمت الحكومة المؤقتة بعض التنازلات... لكن تم استرجاعها بعد الاستقلال، ولم يكن هناك أي تنازل فيما يتعلق بالنقاط الأساسية للثورة... وقد استرجعنا باليمنى ما أعطيناه باليسرى وفي ذات السياق عبر على أن اتفاقيات ايفيان أنت حربا ضروسا دامت أكثر من سبع سنوات، وأختها بشرف وكرامة وعزة. فلقد قامت الحكومة المؤقتة بدور لا يستهان به، فالجانب المسلح لا يمثل إلا جانبا من المعركة، وهو استمرارية السياسة بوسائل أخرى، وسائل عسكرية وميزها أن تطرح الإشكالية بطريقة عنيفة ولكن الكلمة الأخيرة لا بد وأن ترجع إلى السياسة وعليها أن تتقوى على الجانب العسكري[1].

وكان ل"بن خدة "موقف رافض لاعتبار أي اتفاقيات ايفيان مدخلا لفرنسة الجزائر إذ يقول في هذا الصدد: "إذا كانت اللغة العربية اليوم غريبة في الأجهزة الحيوية للدولة، وإذا كانت بعد أكثر من جيل لم ت عوض الفرنسية حيث يجب أن يكون التعويض فليس الذنب في ذلك اتفاقيات ايفيان بل ذنب أولئك الذين حكموا الجزائر أكثر من 30 سنة بواسطة إدارة من خصائصها الإهمال والعجز وانعدام الروح الوطنية. فهؤلاء هم الذين أتاحوا القسم هام من الفرانكفونيين من أعداء الثقافة العربية الإسلامية، أن يحتلوا مواقع الهيمنة في التربية وفرض آرائهم المتحيزة حول المدرسة الجزائرية".[2]

وقد عبر سعد دحلب عن فرحه للتوقيع على الاتفاقيات بقوله: "لقد ولى عالم في الجزائر وعالم جديد بدأ يظهر، ويستطيع شهداؤنا الأبرار الآن أن ي وأرعين ويرتاحوا في الملكوت الأعلى مطمئنين. فتضحياتهم لن تذهب دهرا، فتحية خالصة للمجاهدينا البواسل، والمجد والشموخ لشعبنا، والعرفان والشكر للحكومة المؤقتة التي قادت سفينتنا إلى شط الأمان رغم العواصف الهوجاء، وتحية لمفاوضينا تحت كنف الحكومة المؤقتة الذين أنجزوا ببراعة مهمتهم، فقد كانوا بفضل تضامنهم خير ممثل للجزائر المكافحة في أكبر حدث من تاريخنا المحيد. وقد كان لي الشرف أن أكون منهم ومعهم، وهذا ما أعتز به وأفتخر"[3].

كما صرح بن طوبال بعد معاينته للاتفاقيات التي أصبح الجميع مقتنعا بما:"إن النصر لن يتحقق بالسلاح، ومن المستحيل بلوغ استقلال مثالي".

---

[1] بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص ص 156_158.

[2] محمد عباس: في كواليس التاريخ (1) بن بله_عبان، مواجهة من أجل الحقيقة، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، دت،ص 129.

[3] سعد دحلب: المصدر السابق، ص 160.

ومن جهته فقد صرح كريم بلقاسم الموقع على اتفاقيات ايفيان: "إن انتصارنا هو أن الفرنسيين اضطروا للجلوس وجها لوجه لكي يتفاوضوا معنا، انتصارنا أيضا هو الاعتراف بدولة جزائرية موحدة على أرضها كما في شعبها[1]" كما علق على الخطوط العريضة للاتفاق الذي كان يرى أنه متوازن رغم أن الحكومة المؤقتة قد قدمت تنازلات أكثر حسب رأيه، وكان عازما على تطبيق الاتفاق. ولكنه كان واعيا بالمشاكل العويصة التي ستطرح، وخاصة المتعلقة بالمجتمعين (الجزائريين والأوربيين). وهذا ما اتضح أثناء تصريحه في 18 أفريل 1962 بأن: "مهمتنا الأساسية هي مواصلة تطبيق اتفاقيات ايفيان..." [2].

كما دافع رضا مالك عن اتفاقيات ايفيان على النحو التالي: "إن انتقاد المفاوضين بدعوى أنهم عادوا وفي حقيبتهم استقلال شكلي فقط، معناه إصدار حكم مجحف في حقهم، لا سيما وأن التسوية التي كان لا بد من الاتفاق عليها وكل تفاوض تسوية تتمثل تحديدا في الحصول على السيادة، ولو اقتضى ذلك التساهل بشأن المصالح الاقتصادية التي هي بالضرورة انتقالية، وها هو المسعى السليم"[3]. وفي ذات السياق عبر عن الاتفاقيات على أنها: "بنجاح أكيد بالنسبة لنا"[4].

لقد عبر فرحات عباس يوم 19/3/1962 عن انتهاء الحرب رسميا في الجزائر بقوله: "ليل الاستعمار انتهى، وغدا الفجر والحرية"[5]. لكن كيف كان موقفه من اتفاقيات ايفيان؟.

وقع فرحات عباس لصالح اتفاقيات ايفيان مع إبداء ملاحظة له هي:"... مولان، ايفيان ولوغران (جرت في عهد رئاسته للحكومة المؤقتة) لم تكن مفاوضات، لكن لقاءات لتمكين ثورتنا من فرض شروطها، وتحضير الشعب الفرنسي للمفاوضات... الحكومة كان أمامها كل الوقت من أجل ربح معركة البساط الأخضر...د ست الملف جيدا، ولم أجد فيه سوى إصلاحات ووعود... وعود تعطينا الاستقلال بصفة قطعية، ووعود معلقة حسب إرادة الجنرال ديغول الطيبة!".

يظهر من تصريحه أنه يوجد انتقاد لاذع لابن خدة الذي لم يستطع إضافة شيء للمفاوضات التي بدأها فرحات عباس، وكانت كل الظروف الداخلية والخارجية مناسبة للضغط على فرنسا

[1] رضا مالك: الجزائر في ايفيان، المصدر السابق، ص 291.

[2] أوليفي لونغ: المصدر السابق، ص 160.

[3] صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 430.

[4] رضا مالك: الجزائر في ايفيان، المصدر السابق، ص 291.

[5] Farhat Abbas: OP_CIT,P228.

من أجل تقديم تعويضات مادية للجزائر، ومد يد العون للجزائريين لتجاوز الصعوبات والمشاكل الناتجة عن استعمار استيطاني دام 132 سنة.

لقد عدد فرحات الأسباب التي دفعته إلى التصويت على الاتفاقيات: تحرير الخمسية، وإمكانية تحسين الاتفاقيات ووجود جيش.ت. وكضمانة، يسار فرنسي قد يستطيع بعد أن يتحرر من حرب الجزائر، أن يتسلم السلطة ويمد يده لنا. وقد ألح فرحات عباس في ملاحظاته على الاستقلال الاقتصادي قائلا: "ليس لنا الحق أن نقول أن لنا راية، وحكومة، وبرلمان. بالنسبة للفلاح يجب أن يكون الاستقلال الاقتصادي، لقد سمعت فقراء تونس يقولون بأن زمن فرنسا أحسن مما نحن فيه الآن، لا نستطيع أن نحكم شعبا بواسطة الشعارات، يجب ألا يحدث ذلك، غدا حكومتنا تجلس على الأرائك، وشعبنا يموت بالجوع، أتمنى وأرجو أن يكون هذا النص (نص اتفاقيات ايفيان) بذرة الثورة الاجتماعية"[1].

وفي الأخير فقد تأكد هذا الموقف خلال عقد م. و. ث. ج بطرابلس جوان 1962 حيث وقف أعضاء المجلس عند نص اتفاقيات ايفيان بالقراءة والتقييم،لكن حسب المؤتمرون واعتمادا على ما جاء في بيان أول نوفمبر ووثيقة الصومام أوت 1956 فقد حدث إجماع بينهم ماعدا قيادة الأركان بشأن القضايا المتضمنة في اتفاقيات ايفيان.

***الموقف الثاني: الرافض والمندد.**

قبل أن نتطرق إلى ممثلي هذا الموقف نطرح التساؤل التالي: هل كان هذا الرفض مبني على أسس موضوعية أم الاعتبارات ذاتية في إطار الصراع على السلطة (موقف قيادة الأركان)؟.

مثل هذا الموقف التيار المتحمس المتمثل في شخصية العقيد هواري بومدين قائد الأركان العامة لجيش. ت. والذي اعتبر اتفاقيات ايفيان هزيمة للثورة الجزائرية[2] حين عبر عن رفضه للموافقة على اتفاقيات ايفيان بقوله: "... اقترعت ضد، لأن نتائج سبع سنوات من الحرب لا توجد في النص الذي قدم لنا، هدف الاستقلال لم نصل إليه. يعدوننا فقط باستقلال شكلي. وأرى أيضا أنه لا يوجد شيء يستطيع أن يمكننا بمتابعة الثورة"[3]. ويضيف".. فيما عدا حق تقرير

[1] رضا مالك: الجزائر في ايفيان، المصدر السابق، ص 295.

[2] لطفي الخولي: المصدر السابق، ص 91.

[3] رضا مالك: الجزائر في ايفيان...، المصدر السابق، ص 297.

المصير، باعتبار أنها حل وسط لا يمثل ما كافحنا من أجله وما استشهد في سبيله أكثر من مليون ونصف مليون مواطن"[1]. وفي ذات السياق عبر بومدين على أن هناك ثلاثة أسباب تدعو للتصويت ضد الاتفاقيات: أولا يجب تنقية الجو الداخلي قبل الدخول بمحادثات مع فرنسا، ثم إن هيئة الأركان قد أبقيت خلال الأشهر الست الأخيرة، بعيدة عما يجري في المحادثات وهي لا تريد أن يكون تقرير مصير شعبها من صنع الفرنسيين، وآخر سبب أن النص "غير كامل وغير كاف" وهيئة الأركان لا يمكنها أن تسير على غير هدى[2]. كما صرح بأن هذه الاتفاقيات تعتبر وجه جديد للاستعمار، وتأكد هذا التصريح سنة 1966 بمناسبة مرور سنة على التصحيح الثوري لسنة 1965. ومن الأسباب التي جعلت قيادة الأركان ترفض هذه الاتفاقيات هو أنها كانت تؤمن بأن العمل العسكري هو السبيل الوحيد لنيل الاستقلال بدون قيود، ثم إن فرنسا لم تعترف لا بالحكومة المؤقتة ولا بالمفاوضين بأنهم يمثلون دولة، بل هم في وجهة نظر فرنسا مجرد محاولة لتسوية سياسية بين فرنسا وبعض المحاربين الجزائريين[3]. وقد صرح بن عودة بقوله: "أنها معارضة لم تكن قائمة على أسس مقنعة فقد كان يراودهم تحقيق انتصار عسكري"[4]. كما رفضت هيئة الأركان وضع "الثقة في ما لا يمكن توقعه" وفي الواقع فإن تصويتها السلبي لم يكن يتناول ضرورة تسوية بقدر ما كان يتناول مضمونها والنوايا المنسوبة إلى الحكومة المؤقتة بإرادة تسريح جيش التحرير. وقد انتقل النزاع بين الحكومة وهيئة الأركان في مدة ستة أشهر من التباين حول تنظيم السلطات إلى الخلاف الكلي، وسوف تستمر المجابهات دون توقف حتى استلام السلطة[5].

يمكننا أن نقيم هذا الموقف الرافض للاتفاقيات بالرجوع إلى حقائق تاريخية سابقة منذ تشكيل هيئة الأركان العامة التي من المفروض أن تكون مرآة لمطامح الشعب ومبادئ وأهداف أول نوفمبر، لكن الواقع لم يكن كذلك لأن تشكيل الهيئة كان غطاء لخلافات وتيارات ومطامح شخصية. فالتاريخ والأحداث تؤكدان أن أهداف الهيئة لم تكن كما ذكرنا وإنما بدأ يراودها

---

[1] لطفي الخولي: المصدر السابق، ص 92.

[2] رضا مالك: الجزائر في ايفيان...، المصدر السابق، ص 296.

[3] محمد ناصر بوغزالة: خرق المعاهدات الدولية (القانون الداخلي)، ط1،دار الفجر، القاهرة،1999، ص 257.

[4] محمد عباس: ثوار عظماء، المصدر السابق، ص 232.

[5] محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر. كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983، ص 241.

وسواس السلطة والاستيلاء على الثورة وإبعاد السياسيين من الساحة[1]. كما أن تفاقم المسعى المتعرج للحكومة المؤقتة أدى إلى انفصالها عن هيئة الأركان التي كانت على علم بكل أعمالها، وقد امتدت التباينات والخلافات إلى المفاوضات مع فرنسا فكانت هيئة الأركان تعرف أنه لا بد من تسوية، لكنها كانت تريد الاستفادة من تنازلات الحكومة المؤقتة لوضعها على كرسي الاتهام والظهور كالمدافع الوحيد عن التطلعات الوطنية. وحين جرى الإلحاح عليها للانضمام إلى المفاوضين تملصت من ذلك، فأجبرت الحكومة على استدعاء العقيد بن عودة الذي لم يكن له سوى وظيفة ممثل صامت. وعند عقد م. و.ث. ج في 22/2/1962 تم إعلام الحضور على أنه لن يكون هنالك نقل السلطات من الحكومة الفرنسية إلى الحكومة المؤقتة كما كانت تتمنى هيئة الأركان[2] فقد أبدى كل من قايد أحمد وعلي منجلي تشاؤمهما لأنهما كانا يأملان بدون شك أن تتناول المباحثات تحويل السلطة إلى الحكومة المؤقتة"[3].

كان رفض هيئة الأركان الاتفاقيات ايفيان يستند إلى النية المنسوبة للحكومة المؤقتة بأن "تتفكك مهما يكن الثمن"، وقد كانت هيئة الأركان تعتبر جيش ت وفي الخارج هو الجيش الوحيد القابل للحياة. وكانت الوقائع تثبت تحليل الهيئة فقد تغلب الوزراء على تردد المجلس وث الذي كان يتمنى نقاشا مسبقا حول مستقبل الثورة قبل المصادقة على اتفاقيات ايفيان. لكن الحكومة المؤقتة لم توافق على ذلك، ولم تضع نتائج معارضة هيئة الأركان في الحسبان وأكدت أنها ستجعلها غير فاعلة عن طريق خلق وضع جديد لها حيث صرح بن خده بقوله: "سوف تزول هيئة الأركان تلقائيا في كل حال، ستكون الغلبة لنا"[4].

وحسب بعض الدراسات فإن هناك الموقف الوسط الذي تبناه بن بلة فقد ركز على الثمن الاقتصادي والتنازلات الإستراتيجية التي قدمتها الحكومة المؤقتة من أجل إبرام هذه الاتفاقيات. وأكد في خطابه بمؤتمر جبهة التحرير في أفريل 1962 "أن السلام الذي تم التوصل إليه في

[1] علي كافي: المصدر السابق، ص 282.

[2] محمد حربي: ج ت والأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 240.

[3] محمد حربي: حياة تحد وصمود مذكرات سياسية 1945/1962، تر. عبد العزيز بوباكير وعلي قسايسية، دار القصبة، الجزائر،2004،ص 370.

[4] محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص ص 243 242.

ايفيان والقائم على توفيقات سيقود إلى جمود الثورة إذا لم يعد النظر في هذا الاتفاق بما يتفق مع المصلحة الوطنية"[1].

1_2_ ردود الفعل الفرنسية: لقد تباينت ردود فعل الرأي العام الفرنسي بشقيه الرسمي والشعبي تجاه الاتفاقيات، فكان متراوحا بين أربع اتجاهات:

- ارتياح لتثبيت المصالح الفرنسية، مع أخذ الواقع بعين الاعتبار. فالمصالح الفرنسية تتمثل في حرية استثمار البترول، وحرية التصرف في بعض المواقع الإستراتيجية في البر والبحر والجو، والتمتع بحق التنقل بينها. أما الواقع المأخوذ بعين الاعتبار فهو ما عبر عنه ديغول بقوله: "أن كل جزائري كان يؤمن بأن الصحراء يجب أنغد قسما من الجزائر"..[2] كما قيم ديغول اتفاقيات ايفيان بقوله: "يوجد في هذه الاتفاقيات كل ما أردناه أن يوجد فيها"[3].
- تعاطف أقلية من الفرنسيين مع الجزائر، وعرض خدماتهم لبناء الدولة الفتية[4].
- التشكيك في تنفيذ الاتفاقيات المبرمة، والقلق على مصير أوربي الجزائر وضمان حقوقهم.
- اعتبار الاتفاقيات استسلاما دون هزيمة. نشير هنا أنه عشية التوقيع على اتفاقيات ايفيان أحس الكثير من الساسة الفرنسيين بمرارة شديدة ومنهم رئيس الوزراء "ميشال دوبري" و"الماريشال جوان"، فطلب هذا الأخير من مقابلة الجنرال ديغول، وعند مقابلته سأله الماريشال بقوله: ماذا فعلت يا جنرال؟ فأجابه ديغول بكل هدوء: "آه يا صديقي ما أربح هذه الصفقة التي أبرمناها ! فاندهش الماريشال ومن معه، فأوضح ديغول بأ ما أعطاه باليد اليمنى نأخذه باليد اليسرى، وأخذ يشرح ما جاء في اتفاقيات ايفيان، فخرج الماريشال ومن معه من مكتب ديغول مقتنعين[5].

وقد أجرى ديغول استفتاء للشعب الفرنسي لدعم برنامجه حول استقلال الجزائر بناءا على البند 11 من الدستور الفرنسي وهذا ما جاء في الجريدة الرسمية بسؤال "هل توافقون على مشروع القانون المطروح على الشعب الفرنسي من قبل رئيس الجمهورية الخاص بالاتفاقيات

---

[1] نازلي معوض أحمد: المرجع السابق، ص 31.

[2] شارل ديغول: المصدر السابق، ص 138.

[3] يحي بوعزيز: محتويات اتفاقيات ايفيان، المرجع السابق، ص 85.

[4] الحاج موسي بن عمر: المرجع السابق، ص 246.

[5] يحي بوعزيز: محتويات اتفاقيات ايفيان، المرجع السابق، ص 86.

الواجب تحقيقها فيما يخص الجزائر على قاعدة التصريحات الحكومية ليوم 19 مارس 1962؟. وبعد انتهاء الانتخابات في كامل التراب الفرنسي وفرز الأصوات جاءت النتائج لصالح الاتفاقيات بـــ90.7 % مقابل 9.3 % بـــ لا[1].

أما بالنسبة لمنظمة الجيش السري والأقليات الأوربية، فقد كان ذلك التاريخ بمثابة نهاية مأساوية الأسطورة" الجزائر فرنسية"[2]، لهذا السبب طبعت هذه المرحلة بالتصعيد في عمليات التدمير والاغتيال. ففي يوم 15 مارس 1962 تم اغتيال الكاتب الجزائري مولود فرعون بالجزائر[3]، كما قامت بوضع سيارة ملغمة في ميناء الجزائر في 2 ماي 1962 راح ضحيتها 63 قتيل، وكذلك أحرقت مكتبة جامعة الجزائر وتفجير المخابر والقاعات في 7 جوان 1962[4]. ومع أنها قد بلغت منتهى الجرائم البشرية والاقتصادية مع ذلك بدأت دلائل الموت النهائي لهذه المنظمة[5].

فقد اقترح سوزيني وغارد (من أعضاء المنظمة فتح مفاوضات مع جبهة التحرير فكان الاتفاق في 17 جوان 1962 في الجزائر العاصمة بتوقيف القتال بصفة نهائية. ويعتبر هذا الاتفاق بمثابة انتصار ثاني للثورة الجزائرية[6]. وبهذا الاتفاق تدفق حوالي 800 ألف مستوطن فرنسي عائدين إلى بلادهم الأصلية من الجزائر حديثة الاستقلال، وانطلقوا إلى فرنسا مع أ الكثير لم يكونوا قد رأوها[7].

---

[1] أحمد شلبي: الثورة الجزائرية والجامعة العربية، منشورات ثالة، الجزائر،2007، ص 166.

[2] دحمان تواني: المرجع السابق، ص 338.

[3] سعدي بزيان: منظمة الجيش السري في الجزائر خلال ثورة التحرير من النشأة إلى السقوط، محلة الراصد، ع2 أفريل 2002،ص17.

[4] محمد قنطاري: عيد النصر 19 مارس 1962، محلة الذاكرة، ع4، المتحف الوطني للمجاهد،1996، ص 111.

[5] مؤشرات ذلك سقوط عناصرها الفاعلة مثل الجنرال جوهود في 23 مارس، ثم دغلدر في 7 أفريل وإيقاف رئيسها راؤول سالان في 20 أفريل ثم انتهى وجودها رسميا خلال سنة 1963.

[6] الطيب بولحروف: 19 مارس 1962 انتصار للثورة وآخر لانتصار الدبلوماسية الجزائرية (فيلم وثائقي)، تق. ليلي بوزيدي، قناة الجزائرية الثالثة، تاريخ البث 19 مارس 2014، ساعة البث 10:30 صباحا.

[7] أحمد محمد عاشورا كس: صفحات تاريخية خالدة من الكفاح الجزائري المسلح ضد جبروت الاستعمار الفرنسي الاستيطاني 1500/1962، ط1، منشورات المؤسسة العامة للثقافة، ليبيا،2009، ص174.

2_ردود فعل بعض رؤساء الدول:

على إثر إعلان وقف إطلاق النار بين الجزائر وفرنسا توالت بيانات التأييد والمساندة والتهنئة الموجهة إلى رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة ووزير الخارجية سعد دحلب، حيث حيا الرأي العالمي اتفاقيات ايفيان. ونذكر بالخصوص الزعماء المعروفون بخبرتهم في الحرب الثورية منهم الرئيس "جوزيف تيتو" الذي وجه برقية إلى بن خدة يوم 19/3/1962 عبر فيها عن تلقيه نبأ الاتفاق على وقف إطلاق النار والاستقلال للشعب الجزائري بسرور كبير، وأن هذا الاتفاق سيكون عاملا قويا لتحقيق السلام والتطور السلمي الهادف إلى تحقيق تطلعات شعوب إفريقيا. ويعتبره مساهمة عظيمة في إقرار السلام والتسوية السلمية للمشاكل المتنازع عليها في العالم بصفة عامة.

ومن جهته اعتبر رئيس جمهورية كوبا" فيدال كاسترو "أين اتفاقيات ايفيان انتصارا عظيما للجزائر، وأن انتصارها هو انتصار لكوبا التي تحتل الصدارة في جبهة الكفاح المناهضة للاستعمار الجديد والامبريالية، ومما جاء في رسالته إلى بن يوسف بن خدة "إن اتفاقيات ايفيان تكرس حق الشعب الجزائري في السيادة الكاملة ووحدته الترابية"[1].

كما اعترف الوزير الأول الصيني "شوان لاي"بايجابية الاتفاقيات حيث قال "أن التكتيك الذي اتبعه الجزائريون خلال المفاوضات صائب". كما صرح لرئيس البعثة الدبلوماسية للحكومة. م. ج. ج عبد الرحمان كيوان أثناء مقابلة بينهما يوم 20/2/1962 "بأن المحادثات بين الجزائر وفرنسا هي نتيجة الكفاح المسلح الذي يخوضه الشعب الجزائري منذ سبع سنوات ونصف، ولولا هذا الكفاح لما قبلت الحكومة الفرنسية الشروع في المحادثات ندا لند مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية"[2].

عبرت البلدان العربية عن فرحتها عند إعلان وقف إطلاق النار. ومن بين هذه البلدان تونس الشقيقة فكانت زيارة الرئيس التونسي "بورقيبة" للرئيس بن خدة في مقر إقامته، عبر له عن تهانيه كما أدلى بتصريح جاء فيه: "إله اليوم عظيم في تاريخ المغرب العربي هذا الذي أعلن فيه وقف القتال بعد كفاح بطولي مرير دام أكثر من سبع سنوات... أنه سيكلل بالنصر، واليوم يقدم الشعب الجزائري على فترة في كفاحه تحف بالمصاعب، وهي فترة بناء الدولة

[1] بن يوسف بن خدة: اتفاقيات ايفيان...، المصدر السابق، ص ص 64،65.

[2] سعد دحلب: المصدر السابق، ص 277.

الجزائرية، فلا بد من أن يخرج من هذا الامتحان منتصرا... إن الجمهورية التونسية مستعدة اليوم وغدا المؤازرته في هذه المرحلة العصيبة كما آزرته بالأمس في كفاحه...ونحن نبتهج ببشري استقلال الجزائر، واستقلالها سيكون فاتحة لعهد تعاون بيننا جميعا في نطاق المغرب العربي الكبير من أجل بناء مستقبل زاهر".

ووجه الرئيس بورقيبة برقية إلى كريم بلقاسم جاء فيها " إننا لمعجبون بثباتكم وشجاعتكم السياسية فهنيئا لكم بنجاحكم في هذه المرحلة الحاسمة وتقبلوا مني أنتم ومساعدوكم أحر التهاني وليكن الله في عونكم"[1].

كما صرح ملك الأردن "الملك الحسين" بعد اطلاعه على نتائج المفاوضات لاستشارته وإعطاء ملاحظاته على الاتفاق قال: "نحن ننتظر استقلالكم القريب إن شاء الله ليتدعم الصف العربي بقيادتكم وحكمتكم وتجاربكم"[2].

المبحث الثاني: استفتاء تقرير المصير 1 جويلية 1962.

1- التحضير لاستفتاء تقرير المصير:

لقد اتفق الطرفان في ايفيان على أن "الاقتراع على تقرير المصير يجري في أجل أدناه ثلاثة أشهر وأقصاه ستة أشهر، وسيضبط التاريخ باقتراح من السلطة التنفيذية". وحول السؤال المطروح للتصويت اتفقا على أن الصيغة التي تقدم للناخبين هي "هل تريدون أن تكون الجزائر مستقلة وفي إطار التعاون مع فرنسا؟" (نعم أو لا)[3].

بعد توقيع اتفاقيات ايفيان من كلا الطرفين التي دخلت حيز التنفيذ يوم 19 مارس 1962، دخلت الجزائر بذلك المرحلة الانتقالية التي انحصرت مهامها خاصة في إعداد الشعب الجزائري لعملية الاستفتاء العام حول تقرير المصير. وفي هذه الأثناء تم عقد مؤتمر طرابلس للمجلس. و.ث. ج في 27جوان 1962 ورغم الخلافات التي حدثت فقد تمت المصادقة على مشروع ميثاق يحدد فيه اتجاه الجزائر بعد الاستقلال[4]. وبعد هذا المؤتمر بدأت الجبهة تهيئ للاستفتاء حول الاستقلال حيث قامت الولاية الرابعة بإصدار نداء إلى المواطنين الجزائريين

[1] حبيب حسن اللولب: التونسيون والثورة الجزائرية، ج2، ط1،دار السبيل، الجزائر،2009، ص ص 299_301.

[2] عبد الرحمان بن العقون: المصدر السابق، ص 324.

[3] المجاهد: ج4، ع. خ،20 مارس 1962، ص 7.

[4] محمد الأمين بلغيث: المرجع السابق، ص 235.

تحثهم على الاستعداد للانتخاب ومراجعة أسمائهم في قوائم التسجيل[1]. وفي هذا السياق كان من مصلحة الجبهة أن تدفع السكان إلى التصويت ب"نعم"، ولقد مكها إطلاق سراح المساجين من إعادة تشكيل شبكاتها في المدن والأرياف والتواصل مع المصوتين ومراقبة صناديق الاقتراع في غياب الملاحظين الفرنسيين والأجانب. أما التصويت ب"لا" فكان عملية انتحارية في مثل تلك الظروف، وبالتالي لم يكن ثمة أدنى شك بخصوص النتائج التي ستسفر عنها الصناديق[2].

2_تنظيم استفتاء 1 جويلية 1962:

جرت عملية الاستفتاء حول تقرير مصير الشعب الجزائري في الفاتح من جويلية 1962 في جو من الفرح العارم. وبعد معاينة العمليات من طرف اللجنة المركزية للمراقبة المنشأة بمقتضى اتفاقيات ايفيان[3]. وكانت النتائج كالآتي[4]:

- عدد المسجلين: 6549736.
- عدد الناخبين: 6012680. بلغت نسبة المشاركة 91.80%.
- عدد الأصوات المعبر عنها: 5992115.
- عدد المصوتين ب"نعم": 5975581. أي بنسبة 99.72%.
- عدد المصوتين ب"لا":16534. أي بنسبة0.28%.
- عدد الأصوات الملغاة: 20565.

وفي يوم 3/7/1962 أعلن الجنرال ديغول عن استقلال الجزائر استقلالا تاما عن فرنسا. وهذا بناءا لما جاء في تصريحه بباريس حول الإعلان عن استقلال الجزائر في مجلس الوزراء ومما جاء فيه: "بمقتضي استفتاء 8 أفريل 1962 صادق الشعب الفرنسي على تصريحات الحكومة بتاريخ 19/3/1962 في حالة ما إذا اختار سكان الجزائر، طبقا لقانون 14/1/1961، تأسيس دولة مستقلة في إطار التعاون مع فرنسا. وبناءا على أن العلاقات بين فرنسا والجزائر أصبحت من الآن فصاعدا مبنية على أساس الشروط المحددة في التصريحات الحكومية بتاريخ

[1] مجلة أول نوفمبر: ع. خ، نوفمبر 1979، ص 1.

[2] دومينيك فارال: معركة جبال النمامشة (1954/1962) مثال ملموس من حرب العصابات والحرب المضادة، تر. مسعود حاج مسعود، دار القصبة، الجزائر،2008، ص 244.

[3] عبد الرحمان فارس: المصدر السابق، ص 188.

[4] إدريس خضير: المرجع السابق، ص 406.

19 مارس 1962 فإن رئيس الجمهورية الفرنسية يعلن أين فرنسا تعترف رسميا باستقلال الجزائر"؟[1].

وفي يوم 5/7/1962 أعلنت الحكومة. م. ج. ج عن استقلال الجزائر واسترجاع سيادتها الكاملة على كل القطر الجزائري. كانت فرحة الشعب الجزائري عظيمة وعميقة لا يضاهيها إلا انتصاره. وفي هذه الأثناء شرع اللاجئون في العودة إلى أرض الوطن من المغرب وتونس، في الوقت الذي كان المستعمرون يخرجون من الجزائر فارين بناءا على الأعمال الإجرامية التي ارتكبوها في حق الجزائريين.

وفي النهاية أخذ كل واحد مكانه في وطنه الحقيقي، وهنا انتهت الحرب المدمرة التي دامت سبع سنوات ونصف، وحل محلها السلام رغم ما خلفته من دمار[2].

المبحث الثالث: أزمة صائفة 1962.

عاشت الجزائر غداة الاستقلال ظروف جد صعبة في جميع الميادين، ففي الميدان السياسي عرفت حدوث أزمة داخلية في ج. ت. و[3]، وجيش .ت. و. خلال هذا المبحث سنتبع مختلف المشاكل السياسية التي واجهتها الدولة الجزائرية بعد الاستقلال.

1_ بوادر الصراع على السلطة:

تعود خلفيات الصراع على السلطة بين قادة الثورة إلى مرحلة الكفاح المسلح، بدأت بوادره بعد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، حيث ظهرت الرغبة الجامحة التي سكنت الباءات التاريخيين للانفراد بالسلطة الثورية، والدخول في صراع عنيف مع عبان رمضان بهدف إقصاءه ثم تدبير عملية تصفيته في ديسمبر 1957. وأثناء عقد الدورة الثالثة للمجلس. و.ث. ج حدث خطأ حينما أقبل على إلغاء وزارة القوات المسلحة ليعوضها بلجنة وزارية للحرب متكونة من الباءات، ثم أنشأ هيئة الأركان العامة بقيادة هواري بومدين وهو الأمر الذي خلق ازدواجية في السلطة"[4].

---

[1] عبد الرحمان فارس: المصدر السابق، ص 189.

[2] إدريس خضير: المرجع السابق، ص 407.

[3] عبد الحميد براهيمي: في أصل الأزمة الجزائرية 1958/1999، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص94.

[4] إدريس خضير: المرجع السابق، ص 410.

وفي نفس الدورة السابقة للمجلس. و.ث تم الإقرار بأمر يقضي بضرورة دخول هيئة الأركان أرض المعركة داخل الوطن، وإصدار حكومة بن خدة الثالثة أمرا تنفيذيا مماثلا حدد آخر أجل لتطبيقه بتاريخ 31/3/1961 لكن هيئة الأركان لم تمتثل للقرارين ولم تنفذهما؟. وفي هذا السياق كان رفض قيادة الأركان الدخول إلى أرض الوطن خوفا من خطي شال وموريس المحكمين، والتذرع بحجة عدم استعداد الولايات في الداخل للانضواء تحت سلطتها وقيادتها الموحدة. بالتالي تحولت بالتدرج من عدم الامتثال للأوامر إلى معارض شرس ومنافس للحكومة. وفي جويلية 1961 أقبلت قيادة الأركان العامة على تقديم استقالتها[1] وخروجها من تونس إلى ألمانيا، ثم العودة في ظل تردد حكومة بن خدة في قبولها الاستقالة ابل سعيها إلى إقناعها بالتراجع[2]. وفي هذا السياق يرد بن خده على الذين يتهمون حكومته بعدم الحزم والفصل في هذه المسألة، قبل أن يعظم شأن هيئة الأركان بقوله: "إن الحكومة قبلت في بادئ الأمر استقالة هيئة الأركان التي كانت قدمتها في جويلية 1961، وأعلنت بناء على ذلك عن حل هذه الهيئة. لكن تضامن إطارات جيش التحرير على الحدود الشرقية والغربية مع بومدين ورفيقيه، جعلها تتراجع عن قرارها تجنبا لأزمة خطيرة[3] وقد عزز هذا الموقف موقع قيادة الأركان في صداها ضد الحكومة بعد عودتها من ألمانيا بصفة أقوى وبشرعية عسكرية جديدة مكنتها من إحكام سيطرتها على جيش الحدود[4]. وكما يذكر بومدين أنه ع مزعلى تولي مسؤولية الهيئة على أساس القيادة الجماعية وعزل الانتهازيين والساسة المحترفين عن التحكم في مصير

---

[1] تعود أسباب الاستقالة كما ذكرها بومدين: "أنه منذ عام 1961 هالت الخلافات والانقسامات الحادة بين أعضاء الحكومة والمؤامرات التي يحيكوها ضد بعضهم البعض بهدف أن ينفرد كل منهم بالسلطة، كما لوحظ عدم اهتمام الحكومة، بمد السلاح والأدوية للجيش والمناضلين الثوريين في حقل الثورة والموت واستمروا الحياة الرغيدة في سويسرا وغيرها من العواصم، وانفصلوا تماما عن الثورة وواقعها ومناضليها. وأصبحت لهم مصالح متناقضة مع مصالح الشعب والثورة وأصبحوا قيادة معزولة على نفسها. وعندما واجهناهم بهذه الحقائق كلها وقلنا لهم أنكم تخونون الثورة وتفجرت الأزمة بيننا وبينهم. فطبيعة الأزمة هي بين اتجاهات ومصالح ساسة تقليديين محترفين وبين اتجاهات ومصالح مناضلين ثوريين. وصارحنا جيش التحرير وكل المناضلين المسئولين برأينا أننا لا نستطيع أن نخدم مع هؤلاء السياسة المحترفين الذين خانوا الثورة، لكن في نفس الوقت لا نريد أن تحدث إشكالات خلال المفاوضات التي كانت جارية بيننا وبين فرنسا حول تقرير المصير. يستفيد منها الاستعمار لذلك آثرنا الاستقالة". ينظر لطفي الخولي: المصدر السابق، ص 92.

[2] محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المرجع السابق، ص 356. للمزيد ينظر محمد حربي: حياة تحد وصمود، المصدر السابق، ص ص 374_379.

[3] محمد عباس: في كواليس التاريخ، بن بله_عبان، المصدر السابق، ص 127.

[4] محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المرجع السابق، ص 357.

الجزائر وضبط برنامج محدد للعمل على بناء الجزائر الجديدة على أسس اشتراكية وديمقراطية"[1].

اكتفت الحكومة بمراسلة قادة ولايات الداخل تطلب دعمهم وعدم التعامل مع قيادة الأركان؟ مع إرجاء بحث المشكلة في دورة م. و.ث. ج القادمة، ومن ثم تأجيل الخلاف لتكون محطة طرحه في طرابلس[2]. فكيف حدث ذلك؟ وما هو تأثير اتفاقيات ايفيان على الصراع؟.

2_الصراع على السلطة غداة الاستقلال:

لقد ازدادت شدة الصراع بتدخل قيادة الأركان في الأمور السياسية ومحاولة فرض قراراتها على الحكومة المؤقتة. صحيح أن السلطة كانت العامل المحرك للصراع، لكن كان لكل طرف مواقفه الإيديولوجية التي ارتكز عليها ويمكن حصرها في موقفين وهما:

*موقف رافض للتفاوض مع فرنسا، والذي اعتبرها تنازلا خطيرا ونوعا من الخيانة للثورة ارتكبته الحكومة المؤقتة ففي نظرهم لا يجوز مطلقا إجراء أي تفاوض سياسي مع فرنسا إلا بعد إلحاق هزيمة كبرى بالجيش الفرنسي، وأصحاب هذا الموقف تمثله قيادة الأركان، لذلك رفضوا التوقيع على اتفاقيات ايفيان.

* أما الحكومة المؤقتة فقد تبنت موقف آخر يرى أن الانتصار العسكري على الجيش الفرنسي مستحيل، وأن التفاوض هو الطريق الأسلم للوصول إلى الاستقلال. كما اعترفت بأن اتفاقيات ايفيان برغم ما فيها من سلبيات للجزائر فهي صالحة لأن تكون قاعدة متينة للدولة الجزائرية كما هي محددة في مواثيق الثورة[3].

وكانت قيادة جيش التحرير بزعامة بومدين قد استقرت إرادتها، بعد مناقشات متصلة مع هؤلاء الزعماء الخمسة المحررين، على التعاون والتحالف مع بن بله[4] (نشأ هذا التحالف بين بن بلة وما يمثله من زعامة تاريخية، وبين بومدين وما يمثله من زعامة فعلية) وذلك وفقا لبرنامج محدد يحفظ أقصى حد من الوحدة الوطنية ويحول استقلال الحل الوسط إلى استقلال حقيقي

---

[1] لطفي الخولي: المصدر السابق، ص 92.

[2] محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، المرجع السابق، ص 358.

[3] محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المرجع السابق، ص ص 200_201. وينظر:
Mahfoud Bennoun et Ali El_ Kenz: Le Hasard et L'histoire entretiens avec Belaid Abdesselam ,tomel, Alger, 1990,P284.

[4] اعتمد هذا التحالف على أساس الوعي بأ اتفاقيات ايفيان "مجرد حل وسط للصراع الجزائري الفرنسي "يصلح موضوعيا لأن يكون قاعدة انطلاق الحل سياسي جذري يحقق مهام مرحلة الكفاح المسلح من أجل الاستقلال.

يمهد للسير على طريقة التنمية الوطنية لبناء ما سمي" الجزائر الديمقراطية والشعبية "ذات الآفاق الاشتراكية[1].

تعود جذور الصراع الذي ظهر بعد الاستقلال إلى مؤتمر المجلس. و. ث. ج المنعقد بطرابلس ما بين 27 ماي و7 جوان 1962"[2]. وأثناءه اشتدت الخلافات بين المساجين الخمسة بعد الزيارة التي قام بها أحمد بن بلة إلى القاهرة ولقائه بجمال عبد الناصر في أفريل 1962 طالبا المساندة للسيطرة على الموقف الداخلي لمواجهة كافة التحديات[3]. فالصراع كان من أجل السلطة والزعامة وفتح بذلك المجال للمطامح الشخصية[4].

توّج هذا الاجتماع التاريخي ببيانه المعروف "بميثاق طرابلس" وهو البرنامج الذي حدد طبيعة الكسب الذي حصلت عليه الجزائر من الاتفاقيات بقوله: "إ اتفاقيات ايفيان، هي بالنسبة للشعب الجزائري انتصار سياسي الأمراء له، يضع حدا للنظام الاستعماري والهيمنة الأجنبية التي دامت أكثر من قرن"[5].. كما حدد فيه م. و.ث طقير العمل الثوري وكيفية التعامل مع تطبيق اتفاقيات ايفيان، كما حدد ملامح وسياسة بناء الدولة الجزائرية المستقلة"[6]. كما حرص برنامج طرابلس على تحديد القيود الاقتصادية والثقافية التي نصت عنها اتفاقيات ايفيان التي لم تكن هي القيود الوحيدة على الاستقلال الجزائري بل رافقها قيود عسكرية حددها البرنامج دون خفاء وذلك توضيحا لحقيقة"صورة الجزائر المستقلة "أمام كل من الشعب والسلطة الوطنية. وفي هذا الصدد يقول بومدين: "إ هذا الحرص أردنا به أن تعمق في الوجدان الجزائري أ الاستقلال

---

[1] لطفي الخولي: المصدر السابق، ص 30.

[2] علي هارون: خيبة الانطلاق أو فتنة صيف الجزائر 1962، تر. الصادق عماري وآمال فلاح، دار القصبة، الجزائر،2003، ص ص 12، 11. للمزيد ينظر محمد بوضياف: الجزائر.. إلى أين؟، تر. محمد بن زغيبة ويحي الزغودي، مجموعة حواركم، الجزائر،1992، ص 161.

[3] فتحي الديب: المصدر السابق، ص 581._للمزيد حول الخطوات التي اتخذتها حكومة جمال عبد الناصر بشأن الأوضاع الداخلية ينظر شريف حنانة: رحلة الربيع إلى الجزائر، الدار القومية، مصر، 2001، ص6.

[4] علي كافي: المصدر السابق، ص 289. يصف كافي المؤتمر بأنه "مؤتمر الانفجار ونهاية الشرعية، وانتصار المغامرة.. والغائب الأكبر في هذا الاجتماع الأخير هي روح أول نوفمبر ". ويرى فرحات عباس أن المؤتمرين لو رجعوا إلى بيان أول نوفمبر الذي حدد أهداف الثورة لجنبوا أنفسهم والجزائر من ذلك الصراع الأثر البيان نص على تأسيس جمهورية جزائرية ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية. لكن الرغبة الشديدة في السلطة إضافة إلى الاختلاف بينهم كان حول كيفية بناء الدولة الجزائرية والأسس الإيديولوجية التي تنتهجها.

[5] لطفي الخولي: المصدر السابق، ص 16.

[6] عمار بومايدة: المرجع السابق، ص 28.

الذي تحصلنا عليه مازال منقوصا. يثقله احتلال عسكري وقيود اقتصادية وثقافية. وبالتالي فإ معركة التحرير لم تنته بعد، وإنما انتقلت إلى وضعية جديدة تستلزم وحدة وطنية تستند إلى قوة منظمة شعبية ونضالية تواصل مهمة التحرير الكامل ومن هنا تبرز أهمية دعم وتطوير جيش التحرير. وهو أمر كان معظم "القيادات" في ذلك الوقت يقلل من أهميته بل ويعمل على تصفيته. وكان هذا هو جوهر الصراع وقتذاك"[1]. وقد اشتد الخلاف في هذا المؤتمر وكانت هناك عدة اقتراحات حيث تم إنهاء مؤتمر طرابلس بإعلان تركيب المكتب السياسي الذي سيشرف على تسيير وإدارة البلاد[2]. وتكونت لجنتين لتقديم اقتراحين لتشكيل هذا المكتب هما اقتراح بن بلة يتكون من سبعة أعضاء هم محمدي السعيد، الحاج بن علا، أحمد بن بله، آيت أحمد، محمد بوضياف، محمد خيضر، رابح بيطاط. وقدم للتصويت فحصل على 33 صوت من 66[3]. كما قدم كريم بلقاسم اقتراحه ويضم تسعة أعضاء وهم بن طوبال، بوصوف، بيطاط، آيت أحمد، محمد خيضر، بوضياف، بن بله وسعد دحلب. وقد حصلت هذه الكتلة على 31 صوت من 66. وفي هذا السياق كان الفارق صوتين مما يستوجب التوافق وإمكانية رفع العدد إلى 11 عضوا أو الأخذ برأي بن خده الذي طرح صيغتين للحل هما:

*توسيع الحكومة إلى ثلاثة أعضاء آخرين هم فرحات عباس، بومدين والحاج بن علا. وبذلك تتحول من 12 إلى 15 عضوا كما يقع ضمان التمثيل السياسي لكل التيارات والفئات.

*تكوين المكتب السياسي برئيسين هما بن خدة والحاج بن علا.

لكن الاقتراحان نقضا بالأغلبية من قبل أعضاء الحكومة الأمر الذي دفع بن خده إلى إصدار قرار بعزل قيادة الأركان في 30 جوان 1962، لكن تم رفض القرار واستأنفت المواجهة من جديد[4] لتنقسم ج.ت. وإلى فئتين متصارعتين ولكل فئة مناصروها. فالفئة الأولى تضم الحكومة المؤقتة برئاسة بن خده ومعها الولاية الثانية، الثالثة، الرابعة وفدرالية فرنسا لج.ت. و. أما الفئة الثانية فتضم قيادة الأركان العامة بقيادة بومدين، بن بله ومعها الولاية الأولى، الخامسة، السادسة وجيش الحدود الذي يثق فيه بومدين حيث بدأ في تحضيره لهذا الغرض قبل انفجار الأزمة في مؤتمر طرابلس، كما فرض هذا الجيش قوته فيما بعد على حل

[1] لطفي الخولي: المصدر السابق، ص 19.

[2] روبير ميرل: مذكرات أحمد بن بلة، تر. العفيف الأخضر، ط3، منشورات دار الآداب، بيروت، 1981، ص 136.

[3] مصطفي الهشماوي: المصدر السابق، ص ص 156 155.

[4] علي كافي: المصدر السابق، ص 283.

الصراع القائم بين القادة بسبب بقائه محافظا على وحدته وتماسكه[1]. غير أ الطرف الأقوى المنتصر كان فريق بن بلة بسبب اصطفاف قيادة الأركان إلى جانبه ودعمه.

انتهى الصراع بقرار يتمثل في انسحاب بن خدة وحلفائه يوم 6 جوان 1962 وبالتالي تم تعليق دورة المحلس دون إيقافها ليفتح بذلك فصلا جديدا في الصراع على السلطة بين الطرفين على أرض الوطن.

وقد برر بن خدة سبب انسحابه مع حلفائه بوضياف، كريم وآخرون بالقول: "أنه خشي على الحكومة المؤقتة المسؤولة مباشرة عن توقيع اتفاقيات ايفيان، وخشي أيضا أن يقود استمرار الخلاف إلى تفجير الأوضاع فتحمل المسؤولية كاملة"[2].

وفي يوم 7 جويلية دخل بن خده مع وزرائه إلى الجزائر واستقبل بحفاوة كبيرة من قبل سكان العاصمة[3]. كما دخل بن بلة الجزائر يوم 11/7/1962 ونزل بمدينة تلمسان، عندها اتصل به مصطفى الأشرف، رضا مالك، خيضر وبومنجل حيث أعلن هذا الأخير عن تأسيس المكتب السياسي الذي اقترحه بن بله في 6 جوان بطرابلس، لكن آيت أحمد رفض ذلك وأعلن بوضياف وكريم في تيزي وزو عن تأسيس لجنة الدفاع والتنسيق الثوري[4]. وحينها طلب بومدين (بعد عزله) من فرحات أن يتصل مباشرة بتلمسان للتعاون مع جماعة بن بلة (جماعة تلمسان) بسبب تطور الأحداث وتعرض الرائد سليمان (نائب بومدين في قيادة الأركان) في قسنطينة إلى التوقيف والسجن بأمر من بوبنيدر قائد الولاية الثانية"[5]. وفي هذا الوقت تمكنت قوات جيش الحدود من تحرير الرائد سليمان ودخولها في معركة قسنطينة كما اكتسح الجيش الولاية الرابعة بما فيها العاصمة ووضع حدا لأطماع كريم وبوضياف اللذين اكتشفا بأن لعبتهما قد وصلت إلى باب مسدود"[6]. حينها تعقدت الأمور وأصبحت الجزائر مقبلة على حرب أهلية، وعند وصول فرقة خالد نزار الموالي لبومدين إلى قسنطينة هتف شعبها أما قواته رافضين

---

[1] غازي حيدوسي: الجزائر التحرير الناقص، ط1، تر. خليل أحمد خليل، دار الطليعة، بيروت،1997، ص 9.

[2] محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المرجع السابق، ص 280. كما أنه علق على هذا أنه فضل مصلحة الدولة الجزائرية على صراعات عظيمة وبالتالي الإبقاء على الحكومة المؤقتة كحارسة لاتفاقيات ايفيان أمام المتطرفين الأوربيين.

[3] حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 217.

[4] Reda Malek: op_cit,P266.

[5] روبير ميرل: المصدر السابق، ص 138.

[6] إدريس خضير: المرجع السابق، ص 417.

انقسام القيادية بشعارهم "سبع سنين براكات"[1]. وفي هذه الحالة عمل بن بلة على إقناع الولايات التي لا تزال متحفظة بوضع حد للأزمة عن طريق الاعتراف بالمكتب السياسي، وأجريت من تلمسان اتصالات ومناقشات ومساومات بين الإخوة أعداء الأمس، وفي 22/7/1962 تم الإعلان عن تأسيس المكتب السياسي وتأسيسه أدى هذا إلى تفجير الحكومة المؤقتة وإزالتها[2].

وفي يوم 25 جويلية دخل بن بلة إلى العاصمة وأجرت مفاوضات مع كريم وبوضياف وآخرين أسفرت عن إبرام اتفاق بين الطرفين في 2 أوت 1962، وبموجبه تمكن المكتب السياسي برئاسة بن بلة من دخول العاصمة سلطة وطنية قيادية حاكمة بموافقة جميع الأطراف[3].

كما تم تحديد تاريخ 2/9/1962 لإجراء انتخاب المجلس الوطني التأسيسي مع الدستور، وقوائم المرشحين تحددها المجالس الولائية لجيش.ت. و، ويراقبها المكتب السياسي[4]. وبعد أن ظهرت بوادر صفاء الجو وهدوء الصراعات واستقرار السلطة الوطنية للجزائر المستقلة حتى انفجرت أزمة أخرى يوم 3 أوت وكان السبب هو قرار أصدره المكتب السياسي بإدماج قوات الولايات الستة العسكرية في جيش التحرير التكوين الجيش الوطني الشعبي الموحد للجمهورية الجديدة حيث تحدت القرار الولايتين الثالثة والرابعة[5] لذلك جرت أحداث دامية بينهما وبين جيش الحدود بقيادة بومدين على مداخل مدن البويرة، المدية والبليدة فخرج الشعب إلى الساحة منديا بإيقاف القتال وقد رموا بأنفسهم أمام الشاحنات العسكرية من أجل تعطيلها وحتى لا تتقدم للاقتتال بين الإخوة. وفي 13 أوت توصلت الجهتين المتقاتلتين إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. وعليه انتصر المكتب السياسي من جديد وعاد لتولى سلطاته كاملة وتنفيذ قراره بإنشاء "الجيش الوطني الشعبي الجزائر المستقلة حيث أعلن بن بلة أن: "الجيش الوطني الشعبي هو اليوم في الجزائر ويمكن أن أقول لكم أن المكتب السياسي قد انتصر بفضل الشعب"[6].

---

[1] خالد نزار: يوميات الحرب 1954 _1962، طبع م. و.. ن، الجزائر،2008،ص 53.

[2] عبد الحميد براهيمي: المصدر السابق، ص 84.

[3] عدا آيت أحمد الذي قرر الانسحاب من كل شيء والإقامة بباريس، متهما الجميع بالتكالب على السلطة.

[4] Réda Malek:op_cit,p269.

[5] عمار بومايدة: المرجع السابق، ص 35.

[6] رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر،1999، ص 66.

دخلت البلاد عصرا جديدا من الاستقرار النسبي، ففي يوم 20/9/1962 جرت أولى انتخابات المجلس الوطني التأسيسي زكي بموجبها الشعب القوائم المقدمة من المكتب السياسي لعضوية المجلس التأسيسي، كما تم انتخاب فرحات عباس رئيسا لهذا المجلس. وفي 25/9/1962 تم تعيين أول حكومة وطنية جزائرية بعد الاستقلال برئاسة" أحمد بن بلة"، وتولى فيها بومدين منصب وزير الدفاع، وكلف كل من خيضر وبيطاط من الجانب السياسي بالعمل على تحويل جبت. وإلى حزب طليعي ثوري[1]. بالإضافة إلى قيادة جيش التحرير الذي أصبح نواة للجيش الوطني الشعبي للجمهورية[2].

وأصبحت المهمة الرئيسية للحكومة الوطنية الملتزمة ببرنامج طرابلس هو العمل على تطهير الاستقلال من جميع القيود الموجودة في اتفاقيات ايفيان لأنه بدون إنجاز هذه المهمة يظل الاستقلال محردا من كل معنى أو مضمون، وتنقلب اتفاقيات ايفيان من مجرد حل وسط إلى حل دائم. لكن كيف يمكن التغلب على هذه القيود التي تشل الاستقلال الوطني وهي مسجلة قانونا في اتفاقيات ايفيان؟ إ السبيل الوحيد الذي اتفق عليه هو استمرار الثورة كطاقة بناءة وكمنهج عام وشامل من خلال القيادة الجماعية، ولكن بتغيير في الأساليب بحيث أصبح العمل السياسي الثوري المسلح بطاقة عسكرية منظمة ومتنامية القدرة هو الأسلوب الرئيسي في مرحلة استكمال وتدعيم الاستقلال الوطني وتحسد ذلك في الحزب الثوري لج.ت.و، والجيش الوطني الشعبي ووحدة القوى الوطنية التقدمية للشعب الجزائري[3].

وقد كان بفضل الأسلوب الواقعي والثوري في آن واحد أن أمكن للقيادة الجماعية الملتزمة ب"برنامج طرابلس"أن تشق طريقها وسط حقل ألغام ما بعد الاستقلال، وأن تتغلب على أحرج لحظة في تاريخ عبور البلاد من استقلال "الحل الوسط" إلى مشارف الاستقلال الحقيقي" واستغلت القيادة الجماعية إلى أقصى حد احتياج فرنسا إلى البترول والغاز الجزائريين، فعمدت بين آن وآخر إلى الهجوم السياسي المحسوب بدقة، بحيث لا تملك فرنسا إلا التراجع أمامه وإلا خلقت وضعا مستفزا فيتكرر بالنسبة إليها نفس ما حدث للولايات المتحدة إزاء الثورة الكوبية،

[1] محمد حربي: جبهة التحرير...، المصدر السابق، ص 304.

[2] عمار بومايدة: المرجع السابق، ص ص 35، 36.

[3] لطفي الخولي: المصدر السابق، ص 21.

وفي هذا السياق قال بومدين: "خلال ذلك الوقت، كانت الثورة الكوبية تتردد على ألسنتنا عشرات المرات، في كل لقاء مع الفرنسيين"[1].

وبذلك تنتهي وتحسم أزمة الصراع على السلطة مؤقتا التدخل البلاد مرحلة جديدة وعهدا جديدا من الخصومات السياسية[2]، ونمو المعارضة السياسية المسلحة لحكومة بن بلة وصلت إلى حد المواجهة المباشرة سنة 1963 مع معارضة آيت أحمد رفيق بن بلة في الكفاح والسجن[3].

[1] المصدر نفسه، ص 29.

[2] إدريس خضير: المرجع السابق، ص 418.

[3] الطاهر زبيري: نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري، تق. مصطفي دالع، ط1، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر،2011، ص 75.

خاتمة

الخاتمة:

عملت الثورة الجزائرية منذ انطلاقها جاهدة على تحقيق أهدافها بشتى الوسائل من خلال التنسيق في العمل الثوري بين نضالها السياسي والدبلوماسي وكذا كفاحها المسلح، وبتشكيل العمل المشترك والموحد بين قادة الثورة ومساندة الشعب الجزائري له، هذا ما أدى إلى نيل الحرية والاستقلال في ثورة دامت أكثر من سبع سنوات. هذا ما ميز الثورة الجزائرية التي أصبحت مثالا يقتدي به زعماء الكفاح التحرري في العالم، وكذا عند قيام أي شعب في العالم بثورة ضد أي محتل.

أكدت الثورة الجزائرية مصداقية قول الثوار الجزائريين منذ القرن التاسع عشر ميلادي لجحافل جيش الاحتلال الفرنسي كلمتهم الخالدة "ما أنتم إلا عابرو سبيل".

وعلى ضوء دراستي لموضوع "**اتفاقيات ايفيان**" توصلت إلى استخلاص جملة من النتائج نوجز أهمها في:

– تعتبر اتفاقيات ايفيان التي تم توقيعها في ايفيان الثانية في 18 مارس 1962 نتيجة لتلك الاتصالات التي بدأت بين قادة جبهة التحرير الوطني والحكومات الفرنسية منذ عام 1955 والتي كان غرض السلطات الفرنسية منها جس نبض مطالب (ج.ت. و) ومعرفة أهدافها دون إبداء نية حسنة للحل السلمي. انتهت بوصف جيش وجبهة التحرير بالمتمردين والخارجون عن القانون وما زاد الطين بلة اختطاف الطائرة التي كانت تقل قادة الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني في 22 أكتوبر 1956.

– جيء بديغول إلى حكم فرنسا من أجل إنقاذ مصالح فرنسا في الجزائر (خاصة المستوطنين والإبقاء على الجزائر فرنسية. وقد ساهمت عودته إلى السلطة في بعث مسار الاتصالات.

– استمرت المفاوضات الرسمية الجدية لمدة طويلة وهذا راجع لعدة أسباب هي:

* عدم اعتراف فرنسا بجبهة التحرير الوطني كممثل وحيد وشرعي للجزائريين، من خلال محاولتها إشراك عدة أطراف في طاولة التفاوض وإيجاد القوة الثالثة من أجل الحصول على أكبر قدر من التنازلات لصالحها من جانب المفاوضين الجزائريين.

* عدم وجود نية فرنسية جدية لحل القضية سلميا فكانت تفاوض من أجل ربح الوقت، في حين كانت تراهن على الحل العسكري وإحداث بعض الإصلاحات.

* تمسك الطرفين بمطالبهما خاصة تمسك فرنسا بفصل الصحراء عن الشمال، وتمسك الجزائر بوحدة ترابها.

– دخول فرنسا في المفاوضات كانت تحت ضغط عدة ظروف منها:

* تشكيل حكومة جزائرية مؤقتة كان سببه إيجاد ممثل شرعي ورسمي للجزائر بعد ادعاء فرنسا بعدم وجود هذا الطرف. فقد جاءت كوسيلة للاعتراف بالثورة، وتحقيق الدعم والمساندة لها، وهي تعبر عن النضج السياسي، كما أنها هيئة رسمية قانونية لتمثيل الثورة والرد على فكرة "الجزائر فرنسية".

* قوة وتنظيم وشمولية الثورة الجزائرية أجبرت فرنسا على اللجوء إلى الأسلوب السلمي بعد فشل أسلوبها العسكري.

كما أطلق ديغول عدة مشاريع لكنها فشلت واقتنع أنه لا مفر من إقرار حق تقرير مصير الجزائريين بأنفسهم الذي تأكد من خلال استفتاء أفريل 1962.

* على غرار الظروف الداخلية للجزائر كانت ظروف فرنسا التي تؤول إلى التدهور في مختلف المجالات، وكذا ضغط الرأي العام العالمي عليها بعد أن تم تدويل القضية الجزائرية التي أدت إلى كسب ثقة الدول ومنها سويسرا التي لعبت دورا بارزا في نجاح هذه المفاوضات.

– تم التوقيع على اتفاقيات ايفيان بين الطرفين باللجوء إلى الحل الوسط، حيث نصت الاتفاقيات على استقلال الجزائر طبقا للأهداف الثلاث المنصوص عليها في بيان أول نوفمبر لكن في المقابل حصلت فرنسا على عدة امتيازات في شتى المجالات بعد الاستقلال خاصة في المجال الاقتصادي أي ربط اقتصاد الجزائر بفرنسا في إطار تعاون البلدين مثل استغلال المرسى الكبير والمعوقات والاحتفاظ بقواعد ومطارات عسكرية، ولم يستثن المستوطنون من هذه الاتفاقيات. وأقل ما يقال على هذا الاستقلال هو استقلال ناقص – استعمار جديد –

– النقاط المتفق عليها في اتفاقيات ايفيان لم تطبق حرفيا، خاصة منها ما تعلق بالمستوطنين الذين تنازلوا عن الحقوق التي تحصلوا عليها بعد هجرة نسبة كبيرة منهم إلى بلدانهم، إضافة إلى عدة نقاط تخص العلاقات الجزائرية الفرنسية حيث عملت الجزائر على استرجاع جزء من استقلالها الاقتصادي منها تأميم أراضي المعمرين 1963، كما واصلت العمل على استرجاع ثرواتها خاصة في عهد هواري بومدين الذي أمم عدة مؤسسات وثروات بعد التصحيح الثوري أو كما يطلق عليه البعض الانقلاب العسكري، حيث تم استرجاع المناجم عام 1966، الوحدات

الصناعية 1968، المنشآت البترولية 1971، إخلاء القواعد الصحراوية 1967 والمرسى الكبير 1968 بدلا من 1977، كما غادرت القوات الفرنسية الجزائر 1964 بدلا من 1965.

– اتفاقيات ايفيان كان لها صدى كبير على الطرفين يمكن أن نصنفه إلى موقفين:

* موقف مساند مبارك ومؤيد لهذه الاتفاقيات، ووضع حد للحرب غير المتكافئة التي طال أمها والتي خلفت خسائر مادية وبشرية، ويمثله الحكومة المؤقتة ومعظم القادة، والأغلبية الساحقة من الشعب الجزائري.

* موقف معارض رافض لهذه الاتفاقيات ممثلا خصوصا في هيئة الأركان وعلى رأسها العقيد هواري بومدين. أما الرفض الشديد كان ممثل في الحركي والمستوطنين الذين فقدوا امتيازاتهم فشكلوا منظمة الجيش السري التي استهدفت بنشاطها الجزائريين والأوربيين على حد سواء.

– رغم إعلان استقلال الجزائر في 5 جويلية 1962، إلا أنها بقيت بشكل أو بآخر تابعة لفرنسا في عدة مجالات وخصوصا الثقافية والاقتصادية، بالإضافة إلى القيود العسكرية (التواجد العسكري الفرنسي).

قائمة الملاحق

الملحق رقم1 :قائمة أسماء المفاوضين.

وفد جبهة التحرير الوطني:

- كريم بلقاسم..... نائب رئيس الحكومة المؤقتة .ج.ج ،رئيس الوفد الجزائري بإيفيان.
- سعد دحلب..... وزير الشؤون الخارجية بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.
- العقيد مصطفى بن عودة.....ممثل جيش التحرير الوطني .
- لخضر بن طوبال..... وزير بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.
- الطيب بولحروف..... مندوب جبهة التحرير الوطني
- محمد الصديق بن يحي..... مدير المكتب الرئاسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.
- رضا مالك..... الناطق الرسمي للوفد الجزائري ،خبير ومكلف بالصحافة.
- الصغير مصطفاي..... خبير مالي.

وفد الحكومة الفرنسية:

- لويس جوكس(Louis joxe).....وزير دولة مكلف بالشؤون الجزائرية ،رئيس الوفد الفرنسي.
- روبير برون(Robert Bruno).....من حركة الجمهورية الشعبية ووزير الأشغال العمومية.
- جان دي بروغلي(Jean De Broglie).....كاتب دولة مكلف بالصحراء.
- برونو دولوس(Bruno De Leusse)..... تابع للسلك الدبلوماسي.
- كلود شايي(Gloude Chayet).....مستشار قانوني بوزارة الشؤون الخارجية.
- رولان كادي(Roland Gadet).....عضو في مجلس الدولة ومتخصص في الشؤون الاقتصادية.
- الجنرال دي كامس(Le General De Camisse)
- برنار تريكو(Bernard Tricot) ..... ملحق بديوان جوكس ومستشار برئاسة الجمهورية.
- فانسان لبوري(Vancent Labouret).....مستشار قانوني في الشؤون الجزائرية.
- سونغان بايزيس(SeNguin De Pazzis)..مستشار عسكري.
- فيليب تيبو(Philippe Thibault).....الناطق الرسمي باسم الوفد الفرنسي.
- بليزان.(Plaisant).....مستشار في الدولة مكلف بمحاضر الجلسات.

الملحق رقم2 :بيان وفد التفاوض:[1]

62.03.20

بيان وفد التفاوض

- الفترة الانتقالية تتراوح بين ٣ و ٦ اشهر
- الانتخابات لتعيين المجلس الوطني الجزا ئري تبدأ في ظرف ثلاثة اسابيع بعد الاستفتاء
- فرنسا تعترف باستقلال الجزائر فور المصادقة الشعبية على حل الاستقلال والتعاون

الفترة الانتقالية التي تبتدىء من اليوم اي من وقف القتال ستمتد على هذه تتراوح بين ثلاثة اشهر على الاقل تقدير، وستة اشهر على الاكثر تقدير ، وبعد هذه المدة يقع استفتاء تقرير المصير للمصادقة على حل الاستقلال والتعاون ، والى القارئ فيما يلي معنوى الاتفاقات التي وقع ضبطها بين الجانب الجزائري والجانب الفرنسي ، والتي ستصبح نافذة المفعول بعد الاستفتاء

تضمنت الليلة البارحة الحكومة الجزائرية نص الاتفاقات التي ابرمت بينها وبين الحكومة الفرنسية وهذا هو النص كما اوردته الوكالة الجزائرية للانباء :

• ان المفاوضات التي جرت بايفيان من 7 الى 18 مارس 1962 بين حكومة الجمهورية الفرنسية والحكومة الموقتة للجمهورية الجزائرية ـ انتهت الى النتيجة التالية :

ابرام اتفاق لوقف القتال وسيوضع حد للعمليات العسكرية ولتكفاح المسلح في مجموع التراب الجزائري يوم 19 مارس 1962 في منتصف النهار

ان الضمانات الخاصة بتطبيق تقرير المصير وتنظيم السلط العمومية بالجزائر اثناء الفترة الانتقالية قد حددها باتفاق خصوصي ونظرا الى ان تكوين دولة مستقلة وذات سيادة على اثر تقرير المصير يتلاءم مع الواقع الجزائري ونظرا الى ان التعاون بين فرنسا والجزائر يتجاوب في هذه الحالة مع مصالح الطرفين فان الحكومة الفرنسية تعتبر بالاعتراف مع الحكومة الموقتة للجمهورية الجزائرية ان حل استقلال الجزائر بالتعاون مع فرنسا هو الحل الذي يتسجم مع هذا الوضع

ان الحكومة الفرنسية والحكومة الموقتة للجمهورية الجزائرية اتفقتا تبعا لذلك على تحديد هذا الحل في التصريحات التي ستعرض على مواقفة الناخبين اثناء الاستفتاء تقرير المصير

تنظم السلطات العمومية اثناء الفترة وضمانات تقرير المصير

١ ـ ستمنح الاستشارة حول تقرير المصير لناخبين يمكن ان يعدوا على اقسم يريدون ان تكون الجزائر مستقلة وهي هذه الحالة على يريدون ان تتعاون فرنسا والجزائر في ظروف تضبطها التصريحات التالية

٢ ـ تجرى هذه الاستشارة بعموم التراب الجزائري الى في المقاطعات الخمس عشرة التالية ـ العاصمة الجزائرية ـ باتنة ـ عنابة ـ قسنطينة الكبرى ـ مدينة ـ الواحات ـ وهران الاصنام ـ تحت مستغانم ـ مقاطعات الصحراء ـ تدمر ـ تلمسان ـ

٣ ـ يكون حق الاستشارة ومنحها مضمونين وفقا لتعاون المدى يضبط ظروف استشارة تقرير المصير

٤ ـ يكون نظام السلطات العمومية حين اجراء تقرير المصير مطابقا وضعا للقانون الذي لتصريح الحالي تحدث بصفة تدريجية مؤسسة وتحكم النظام العمومي ويمثل الجمهورية الفرنسية في الجزائر بمعوث خاص وتنتدب هذه المؤسسات وخاصة السلطة التنفيذية المؤقتة فور دخول وقف اطلاق النار حيز التنفيذ

٥ ـ يكون التدريب الخاص المثل لسلط الجمهورية الفرنسية سيما في ميدان الدفاع والامن وحفظ النظام موضع مراقبة الكفاءة عند الضرورة العضوي ـ اي عندما تطلب منه ذلك الهيئة التنفيذية ـ

٦ ـ تكلف السلطة التنفيذية المؤقتة خاصة :

ـ بالتصرف في الشؤون العامة التي تهم الجزائر وتسهر على تسيير ادارة الجزائر وترتيب لها مهمة ادخال الجزائريين الى الوظيفة في مختلف فروع هذه الادارة

ـ وبحفظ الامن العام وتكون لها لهذه الغاية مصالح شرطة وقوة امن توضع تحت تصرفها •

ـ وباعداد تقرير المصير وتنظيمه

٧ ـ تلغي محكمة النظام العام من عند صدور من محاكم اوروبيين و محاكم مسلمين

٨ ـ تعاد في اقرب الآجال ممارسة الحريات الفردية والحياة العادية هذه بطلبة •

٩ ـ تعتبر جبهة التحرير الوطني تشكيلة سياسية ذات طابع شرعي

10 ـ يفرج عن المعتقلين سواء بفرنسا او بالجزائر في اجل اقصاه عشرون يوما ابتداء من وقف اطلاق النار

11 ـ يعلن فورا عن العفو ويفرج عن الاشخاص المعتقلين

12 ـ الاشخاص اللاجئون بالخارج يمكنهم ان يعودوا الى الجزائر وستنزل لهم تدابير في المغرب وتونس تسهيل هذه العودة

الاشخاص الذين وقع جمعهم يمكنهم ان يعودوا الى مكان سكناهم الاعتيادي

السلطة التنفيذية المؤقتة تتخذ التدابير الاجتماعية والاقتصادية وغيرها الرامية الى ضمان عودة هؤلاء السكان الى الحياة العادية

13 ـ الاقتراع على تقرير المصير يجرى في اجمال اقصاه ثلاثة اشهر واقصاه ستة اشهر وسيضبط التاريخ بالاقتراح من السلطة التنفيذية المؤقتة في بحر الشهرين الموالين لاتفاقيات

---

1 المجاهد :ع 20 مارس 1962 ،ص ص 7 ،8 .

الاستقلال والتعاون

اذا وقع اختيار على الامة ... 19..
والتعاون فان فحوى التصريحات التالية يكون ملزما للدولة الجزائرية

استقلال الجزائر

ـ الدولة الجزائرية تمارس سيادتها الكاملة والتامة على الداخل والخارج

وتمارس هذه السيادة في كل الميادين بما في ذلك الدستوري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي

تعتبر الدولة الجزائرية نفسها بكامل الحرية عن مساهمتها الحالية بها وتعتبر الاتفاق الدستوري والاجتماعي الذي تراه الاكثر ملاءمة لمصالحها وفي البيئة الدولي اختيار وتنفيذ بكامل السيادة السياسية التي تختارها

تصادق الدولة الجزائرية بدون التحفظ على الصريح العالمي لحقوق الانسان وتلتزم بوضعها على مبادئ ديمقراطية وعلى السارى في القانون الدستوري بين كل المواطنين دون ميز في الجنس او الاصل او اللغة او العقيدة

وتعترف الجمعيات المعترف بها للمواطنين من ذوي الحالة المدنية الفرنسية

2 ـ حقوق الاشخاص وحرياتهم وضماناتها

3 ـ ترتيب مشتركة لا يمكن ان يستهدف اي شخص لتدابير الشرطة او العدالة او عقوبات زجرية او اي تمييز مهما كان سببه اذا كان مبني عليها

بصفة الجرائم التي جدت بالجزائر او المسائل التي تكيفها بصفة الجرائم تنفيذا لقوانين سنتها قبل يوم الاعلان عن وقف القتال .

لا يمكن لاي جزائري ان يجبر على مباشرة الحرب الجزائري او ان يمنع من الخروج منه .

الاحكام تخص المواطنين الفرنسيين ذوي الاسلام والذين من ذوي الاحكام

1 ـ نظام الوضع القانوني للمواطنين الفرنسيين ذوي النظام المدني لحقوق العام في نطاق التشريع الجزائري الخاص بالجنسية الجزائرية حسب

ـ طوال مدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ تحرير العقد يستطيع المواطنون الفرنسيون ذوو النظام المدني العمل للاسلام الحالية

ـ اذا كانوا مولودين بالجزائر يتمتعون بها مدة عشر سنوات كاملة متتالية ومتصلة حتى يوم تقرير المصير

ـ واذا كانوا مقيمين بالجزائر مدة عشر سنوات كاملة متتالية حتى يوم تقرير المصير او كانوا قد ولدوا مولودا بالجزائر ومتمتعا او في استطاعته التمتع بالشروط القانونية لممارسة حقوق المواطنة .

ـ او كانوا مقيمين بالجزائر مدة عشرين سنة كاملة تعادي ومتتالية حتى يوم تحرير المصير

يستطيع هؤلاء التمتع بكامل الحقوق التي حقوق المواطنة الجزائرية ويحتفظون بذلك وعليهم تسيير ممارسين لحقوق المواطنة الجزائرية .

وان التابعين الفرنسيين الممارسين لحقوق المواطنة الجزائرية لا يمكنهم في الوقت نفسه ممارسة حقوق المواطنة الفرنسية

وبانتهاء اجل السنوات الثلاث المشار اليه يحصلون على الجنسية الجزائرية بواسطة مطلب تسجيل او مطلب تأكيد الاستعداد في القائمات الانتخابية ، وفي حالة عدم تقديمهم هذا المطلب يقبل تمتعهم بالحقوق الاسبقية

2 ـ حقوقا وحمايا الاشخاص والاملاك والشركة العلمية في حياة الجزائر خلال السنوات الثلاث بالنسبة للتابعين الفرنسيين الممارسين لحقوق المواطنة الجزائرية وبالنسبة للجزائريين ذوي الاسلام الذين فقدوا الجنسية الفرنسية خلال الاجل نفرت التدابير التالية

ـ تتاح لهم مساعدة عادلة وحقيقية في الشؤون العامة ويكون تمثيلهم في المجالس مماثلا لتمثيل الجماعة المعنية وتضمن لهم مشاركة عادلة في مختلف فروع الوظيفة العمومية ، وتوضع مساهمتهم في الحياة البلدية بمدينتي الجزائر وهران في احكام خاصة .

وتحرم حقوق ملكيتهم ولا تتخذ اي اجراءات انتزاع ملكية منهم دون تعويض التعويض العادل الذي يتم تحديده مسبقا

ـ يتمتع المحاسنة الكاملة لأديانهم الثقافية والتعويضية والدينية ويحافظون على نظام احوالهم الشخصية الذي يحترم ويبقى من قبل المحاكم العليا الجزائرية المنشأة على غرفة مختلطين تتبنى النظام ، ويتمتعون باللغة الفرنسية داخل المجالس وفي علاقاتهم مع السلطات العمومية وسياسهم جميعا حماية حقوقهم في حماية هذه الحقوق المضمونة لهم وستوم محكمة الضمانات وهي موسسة من مسؤولات الحاكم الجزائري الداخلي بالسهر على احترام هذه الحقوق .

ب ـ العلاقات بين فرنسا والجزائر

العلاقات بين البلدين تقوم على الاحترام المتبادل لاستقلالهما وتتبنى تبادل المصالح والمزايا بين الجانبين

فالجزائر تضمن مصالح فرنسا والحقوق المكتسبة فيما يتعلق بالشخصيات المادية والمعنوية حسب الشروط المحددة في هذه البيانات ، وفي مقابل هذا تمنح فرنسا للجزائر اعانتها الفنية والمادية وتدعم اعانة مالية مساعدة لقاعدة تطورها الاقتصادي والاجتماعي

1 ـ الاعانة الفرنسية محددة لمدة ثلاث سنوات تابعة لتحديد وتحدد مبالغها حسب الظروف وحسب مستوى مماثل لمستوى المشاريع الجارية

وتحدد البلدان في نطاق احترام الاستقلال للتجاري والمعرفي للجزائر مكاتب البلدين التي تنتمي فيها المبادلات التجارية بنظام امتيازي

وستكون الجزائر داخلة في منطقة الفرنك وستكون لها عملتها الخاصة وغير قابلة للتحويل وستكون بين الجزائر وفرنسا حرية تحويل الاموال حسب شروط تتلاءم مع التطور الاقتصادي والاجتماعي للجزائر

2 ـ في مقاطعتي الواحات والصاورا يتم استثمار ثروات ما تحت الارض حسب البنود التالية

3 ـ التعاون الفرنسي الجزائري يضمن بجهاز فني للتعاون الصحراوي هذا الجهاز يمثل فيه الجانبان بنسبة متساوية ، ودور هذا الجهاز على الاخص هو تطوير الشبكات اللازمة لاستثمار ما تحت الارض وابعاده

وايه في مشاريع القوانين والتنظيمات ذات الصبغة التجميعية ودراسة المطالب المتعلقة باعطاء رخصة تنقيب لكن الدولة الجزائرية هي التي تمنح ورخص التنقيب وهي التي تمثل ولحدد التشريع المنجم في نطاق السيادة الكاملة

2 ـ المصالح الفرنسية ، تكون مضمونة على الاخص بواسطة :

1 ـ مماثلة الحقوق المتعلقة بالرخص المنجمية التي منحتها فرنسا حسب قوانين التشريع البترولي الصحراوي كما يوجد حاليا

ـ في حالة ما اذا كانت العروض متساوية ستعطى الاولوية للشركات الفرنسية هيئة بالتماس بالحصول الرخص الجديدة حسب الاجراءات التي ينص عليها التشريع المنجمي الجزائري .

ـ الدعم يقدم بالطرق الفرنسي فيما يخص الرواد الصحراوي الجنوب الجزائري بالاضافة الى الاقاليم الفرنسية والبلدان الاخرى التي تنتمي لمنطقة الفرنك .

3 ـ فرنسا والجزائر متعاونان بمقتضاها الثقافية . كل منهما يتمتع ان ينص فوق تراب الاخر دوليا جامعيا وثقافيا يكون مفتوحا للجميع .

وتدعم فرنسا امانيها لتكوين الصين الجزائريين . وسيوضع الفرنسيون وخصوصا المعلمون والفنيون تحت تصرف الحكومة الجزائرية بواسطة اتفاق بين البلدين .

تسوية المسائل العسكرية

فيما اذا تمت المصادقة على حق استقلال الجزائر والتعاون بين الجزائر وفرنسا ستسوى المسائل العسكرية حسب المبادىء الاتية

ـ القوات الفرنسية التي ستختفي متدرجا تدريجيا ابتداء من اتفاق الطرفين الحدود الجزائرية الى وقت مغادرة القسم الصحراوي وستنخفض عددها الى ثمانين الف جندي في ظرف اثنى عشر شهرا ابتداء من تقرير المصير ، وعودة هذه القوات الى وطنها يجب ان يتم في ظرف اجل ثمانية عشر شهرا على 24 شهرا وستوضح الجلاء عن المنشئات العسكرية بنفس التدريج

ـ الجزائر تسوغ لفرنسا استعمال قاعدة المرسى الكبير لمدة 15 عاما قابلة للتجديد باتفاق بين البلدين

ـ كما ستسوغ الجزائر لفرنسا استعمال بعض المطارات والميادين والمنشئات العسكرية التي هي ضرورية لها

تسوية الخلافات

فرنسا والجزائر تسويان مختلف الخلافات التي تعم وجها بوساطة التسوية السلمية وسيلجئان الى وسائل التسوية السلمية سواء بواسطة التحالم او التحكيم فيما اذا لم يتم الاتفاق على هذه الاجراءات يستطيع كل من الطرفين ان يتوجه مباشرة الى محكمة العدل الدولية

عواقب تقرير المصير

بمجرد الاعلان الرسمي للنتائج في المادة 27 من قانون تقرير المصير يبدأ تنفيذ الاتصال المنصوص عليها

ـ فيما اذا تمت الاجابة على حق الاستقلال والتعاون :

ـ استقلال الجزائر يتم الاعتراف به فورا من طرف فرنسا

ـ تحويل الصلاحيات يتم في الحين بالقوانين المنصوص عليها في التصريح العام والتصريحات التي ستتخذ بها جميع مادة التحول في نفس الوقت

ـ الهيئة التنفيذية المؤقتة تنظم في ظرف ثلاثة اسابيع بعد الاعلان عن النتائج انتخابات لتعيين المجلس الوطني الجزائري الذي ستحول له صلاحيات

تصريح للسيد كريم بلقاسم

اعلن السيد كريم بلقاسم وزير الوحدة الجزائري في مقر وزارة ايجان بتصريح الى مراسل وكالة الانباء الجزائرية جيلالي وهي نصه :

« بمقتضى تفويض للمجلس الوطني للثورة الجزائرية وباسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعثت في الساعة الخامسة والنصف من مساء اليوم على اتفاق تام مع الممثلين المفوضين للحكومة الفرنسية .

وينقضي هذا الاتفاق العام ايوم اعلان وقف القتال ويدخل وقف اطلاق النار حيز التنفيذ بكامل التراب يوم الاثنين ١٩ مارس في منتصف النهار بالضبط .

وفي هذه الساعة التاريخية تتجه افكارنا الى كل الذين ضحوا منذ فترة اكثر من ٧٥٥٥ يوما من اجل الجزائر حرة مستقلة الى اولئك الذين هم اهل لاعتراف عميق الجميل لما نتجه اعمالنا الى مجاهدينا الابطال وفي كل انحاء الخطة الوطنية .

الملحق رقم 3: رسالة موافقة الوزراء الخمسة المسجونين على "اتفاقيات ايفيان"[1]

فيما يلي النص الكامل للرسالة التي وجهها الوزراء الخمسة المعتقلون في فرنسا إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية:

إلى الإخوة في المجلس الوطني للثورة الجزائرية .

لقد اتصلت بنا حكومتنا مرات عديدة ،خلال الأسابيع الأخيرة ،فقد انتدبت في البداية للاتصال بنا الأخ بن يحي وبعده الأخ بن طوبال،وأخيرا قدم إلينا وفد يضم الإخوة:كريم ،بن طوبال ،وبن يحي ،للاتصال بنا بدوره.

وقد سلمت إلينا وثائق تتعلق بالمفاوضات الجارية بين حكومتنا والحكومة الفرنسية ،وأن المعلومات الشفهية التي أعطيت لنا والخاصة بوضعيتنا في الداخل تشير بجلاء إلى أن هذه المفاوضات يجب أن تستمر إلى نهايتها المحتومة.

و أن الاتفاقيات التي تمخضت عن هذه المفاوضات لم تعد تنتظر لكي تحظى بالتزامنا العلني والرسمي سوى موافقة ومصادقة مجلسنا الوطني للثورة الجزائرية.

نحن الموقعون أدناه نعلن موافقتنا ومصادقتنا على هذه الاتفاقيات المبرمة من قبل حكومتنا.

حرر بأولنوي في 15 فيفري 1962.

التوقيع: <<حسين آيت أحمد. أحمد بن بله. بيطاط .بوضياف.خيضر>>.

1 بن يوسف بن خدة : اتفاقيات ايفيان ...،المصدر السابق ، ص 55.

الملحق رقم 4 :النص الكامل لاتفاقيات ايفيان.[1]

اتفاقية وقف إطلاق النار

المادة :1 ستنتهي العمليات العسكرية و كل عمل مسلح في القطر الجزائري يوم 19مارس 1962 ،على الساعة الثانية عشرة.

المادة : 2 يتعهد الطرفان بعدم الالتجاء إلى أعمال العنف الجماعية و الفردية يجب وضع نهاية لكل عمل سري مضاد للأمن العام.

المادة : 3 تستقر قوات جبهة التحرير الوطني يوم وقف إطلاق النار داخل المناطق التي توجد بها . تتم التنقلات الفردية لهذه القوات خارج المناطق المرابطة بها بدون حمل السلاح.

المادة :4 لن تنسحب القوات الفرنسية المرابطة على الحدود قبل إعلان نتائج إستفتاء تقرير المصير.

المادة :5 ستتبع خطط مرابطة الجيش الفرنسي بحيث تمنع حدوث أي احتكاك.

المادة :6 تنشأ لجنة مختلطة لتسوية المسائل الخاصة بوقف إطلاق النار.

المادة :7 تقترح اللجنة الإجراءات التي يطلبها الطرفان خاصة فيما يلي إيجاد حل للحوادث التي تقع بعد إجراء تحقيق مستند إلى الأدلة .حل المشاكل التي لم يكن في الإمكان تسويتها محليا.

المادة :8 يمثل كلا الطرفين في هذه اللجنة أحد كبار الضباط و عشرة أعضاء على الأكثر بما فيهم هيئة السكرتارية.

المادة :9 يقع مقر اللجنة المختلطة لوقف النار في" الصخرة السوداء1)"

المادة : 10 وإذا دعت الحاجة، تمثل اللجنة المختلطة لوقف إطلاق النار بلجان محلية في الأقاليم، و تتألف من عضوين من كلا الفريقين و تسير على نفس المبادئ.

المادة : 11 يطلق سراح جميع أسرى المعارك لكل من الفريقين لحظة تطبيق قرار وقف إطلاق النار، في خلال عشرين يوما من تاريخ وقف إطلاق النار، و على الفريقين أن يخطرا هيئة الصليب الأحمر الدولية عن مكان أسراهم و عن كل الإجراءات التي اتخذت من أجل إطلاق سراحهم.

إعلان التصريحات الحكومية الخاصة بالجزائر

التصريح العام

اعترف الشعب الجزائري في استفتاء 08 يناير 1961 بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم السياسي تجاه الجمهورية و ذلك عن طريق استفتاء مباشر عام، و قد انتهت المباحثات التي جرت في إيفيان من 7 مارس إلى 18 مارس عام 1962بين حكومة الجمهورية و جبهة التحرير الوطني، إلى النتيجة التالية: تم الاتفاق على وقف إطلاق النار، و يوضع حد للعمليات العسكرية و القتال المسلح يوم 19 مارس في القطر الجزائري كله و قد حدد اتفاق مشترك الضمانات الخاصة بالعمل بحق تقرير المصير و بتنظيم السلطات العامة في الجزائر في خلال الفترة الانتقالية .و بما أن تكوين جزائرية مستقلة ذات سيادة، مطابق للواقع الجزائري، و بما أن تعاون فرنسا مع الجزائر فيه استجابة لمصالح البلدين ن فقد رأت الحكومة الفرنسية و جبهة لتحرير الوطني أن استقلال الجزائر بالتعاون مع فرنسا هو الحل الذي يناسب هذا الوضع .و قد حددت الحكومة الفرنسية و جبهة التحرير الوطني في اتفق مشترك، هذا الحل في اتفاقيات تطرح أمام الناخبين وفق استفتاء تقرير المصير.

الفصل الأول

تنظيم السلطات العامة خلال فترة الانتقال و الضمانات الخاصة بحق تقرير المصير

أ)إن هدف استفتاء تقرير المصير هو معرفة ما إذا كان الناخبون يرغبون في الاستقلال عن فرنسا، و في هذه الحالة، فيما إذا كانوا يرغبون في قيام تعاون بين فرنسا و الجزائر حسب الشروط التي حددتها هذه الاتفاقيات

ب) سيجرى هذا الاستفتاء في القطر الجزائري كله ، في الولايات الخمسة عشرة التالية :الجزائر مبتنة ،عنابة،قسنطينة،مدية ،مستغانم ،الواحات، وهران ،الأصنام سعيدة ساور اسطيف ،تيارت ،تيزي وزو و تلمسان.و ستجمع نتائج مكاتب الاستفتاء المختلفة و تعلن في كافة القطر.

ج) ستكفل حرية و سلامة الاستفتاء طبقا للقانون الذي يحدد شروط الاستفتاء الخاص بتقرير المصير.

د) سيتم تنظيم السلطات العامة بالجزائر إلى أن ينتهي استفتاء تقرير المصير طبقا للقانون المرفق بهذا التصريح.و تشكل هيئة تنفيذية مؤقتة و محكمة للأمن العام.و يمثل المندوب السامي الجمهورية في الجزائر.

و ستقام هذه الهيئات و خاصة الهيئة التنفيذية المؤقتة عند البدء في تنفيذ وقف إطلاق النار.

ه)و سيصبح المندوب السامي أمينا على السلطات الجمهورية في الجزائر و خاصة فيما يخص الدفاع و الأمن و المحافظة على النظام لأخر مدى.

ز) سيعد للهيئة التنفيذية المؤقتة بما يلي:

إدارة الشؤون العامة الخاصة بالجزائر، فستوجه الهيئة التنفيذية المؤقتة إدارة الجزائرو عليها أن تجعل الجزائريين يحصلون على الوظائف في مختلف فروع هذه الإدارة.- حفظ النظام العام، و لهذا تعد الهيئة المرافق الخاصة بالشرطة، و قوة النظام تقع تحت سلطتها.- الإعداد لتنفيذ حق تقرير المصير.

ح)ستشكل محكمة الأمن العام من عدد متساو من القضاة الأوروبيين و من القضاةالمسلمين.

ط) ستمارس في أقرب وقت الحريات الشخصية و الحريات العامة. تحل فرنسا و الجزائر المنازعات التي قد تحدث بينهما بالطرق السلمية، و في حالة الاتفاق تستطيع كل من الدولتين الالتجاء إلى محكمة العدل الدولية.

ي) ستعتبر جبهة التحرير الوطني كهيئة سياسية ذات صفة قانونية.

ك) سيطبق سراح الأشخاص المعتقلين في فرنسا و الجزائر في مدة أقصاها عشرون يوما تحتسب من تاريخ وقف إطلاق النار.

ل) سيعلن العفو فورا و يطلق سراح المعتقلين.

م)سيستطيع الأشخاص المنحيون في الخارج العودة إلى الجزائر، و ستشأ لجان مقرها في المغرب و تونس لتسهيل عودتهم و سيتمكن الأشخاص المجتمعون من الذهاب إلى أماكن إقامتهم، و ستتخذ الهيئة المؤقتة التدابير الأولى في الناحية الاجتماعية و الاقتصادية و غيرها المعدة لضمان عودتهم للحياة الطبيعية.

ن) سيجري استفتاء تقرير المصير في خلال ثلاثة أشهر كحد أدنى، و ستة أشهر كحد أقصى.و سيحدد تاريخ الاستفتاء بناء على اقتراح الهيئة التنفيذية المؤقتة بعد شهرين من تشكيلها.

الفصل الثاني:الاستقلال و التعاون

سيعرض مضمون هذه الاتفاقيات على الدولة الجزائرية إذا اتفق على الاستقلال و التعاون.

أ)استقلال الجزائر

1)ستمارس الدولة الجزائرية سيادتها التامة و الكاملة في الداخل و الخارج، و ستمارس هذه السيادة في الدفاع القومي و الشؤون الخارجية، و للدولة الجزائرية أن تعد بحرية هيأتها الخاصة و تختار النظام السياسي و الاجتماعي الذي تراه أكثر ملائمة لمصالحها وللدولة السيادة في تحديد و تطبيق السياسة التي تختارها في المجال الدول. و توافق الدولة الجزائرية على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و تقيم مؤسساتها على مبادئ ديمقراطية، بين جميع المواطنين بدون تمييز في الجنس و العنصر و الدين .و ستقوم بتطبيق ضمانات خاصة بالمواطنين الخاضعين للقانون المدني الفرنسي.

2)حقوق و حريات و ضمانات الأفراد

1)النظم المشتركة:لن يستطيع أحد القيام بأي إجراء قضائي أو تأديبي أو خاص بالأمن أو عمل أي تمييز بسبب ما يلي:

الآراء التي تعلن بمناسبة الأحداث المفاجئة في الجزائر قبل يوم استفتاء تقرير المصير

- الأعمال التي ارتكبت بمناسبة نفس هذه الأحداث قبل يوم إعلان وقف إطلاق النار. لن يكره أي جزائري على ترك القطر الجزائري أو يمنع من الخروج منه.

2)النظم الخاصة بالمواطنين الفرنسيين الخاضعين للقانون المدني العام:

أ)في إطار القانون الجزائري الخاص بالجنسية ، ينظم الوضع القانوني للمواطنين الفرنسيين الخاضعين للقانون المدني العام طبقا للمبادئ التالية:

1بن يوسف بن حدة:اتفاقيات ايفيان...،المصدر السابق،ص ص85، 128.

يستفيد المواطنون الفرنسيون الخاضعون للقانون المدني العام لمدة ثلاث سنوات من يوم تقرير المصير، بالحقوق المدنية الجزائرية و يعتبرون من أجل هذا مواطنين فرنسيين يمارسون الحقوق المدنية الجزائرية، إذا انطبق عليهم ما يلي:
الذين ولدوا بالجزائر و أقاموا بها مدة عشر سنوات إقامة دائمة و منتظمة حتى يوم تقرير المصير
ـ الذين أقاموا عشر سنوات في القطر الجزائري إقامة دائمة و منتظمة حتى يوم تقرير المصير، و كان الوالد أو الوالدة، المولودين في الجزائر، استوفوا أو يستطيعون أن يستوفوا الشروط الخاصة بممارسة الحقوق المدنية.
الذين أقاموا لمدة عشرين عاما في القطر الجزائري إقامة دائمة و منتظمة حتى يوم تقرير المصير.و لا يستطيع المواطنون الفرنسيون الذين يمارسون الحقوق المدنية الجزائرية أن يمارسوا في نفس الوقت الحقوق المدنية الفرنسية.وهم يكتسبون في نهاية المدة المقررة بثلاث سنوات الجنسية الجزائرية و ذلك بتقديم طلب تسجيل أو طلب للتصديق على تسجيل في جداول الانتخاب و يكتفي بعقد العمل في حالة عدم تقديم هذا الطلب.
ب)اتخاذ الخطوات التالية من أجل ضمان الحماية، لمدة ثلاث سنوات للمواطنين الفرنسيين الذين يمارسون الحقوق المدنية الجزائرية و بعد نهاية هذه المدة بصفة دائمة للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام و ذلك بالنسبة لأموالهم و لاشتراكهم المنتظم في الحياة الجزائرية: لهؤلاء الحق في الاشتراك الرسمي في الشؤون العامة. يجب أن يتناسب تمثيلهم في المجالس مع أهمية مراكزهم الفعلية .يشتركون في مختلف فروع الوظائف العامة اشتراكا عادلا. سيكون اشتراكهم في شؤون البلديات ، في الجزائر و وهران تبعا لنظم خاصة. ستحترم حقوقهم في الملكية و لن تتخذ أي إجراء ضدهم بالنسبة لمصادرة أملاكهم ، بدون منح تعويض عادل يحدد من قبل. سيسلمون الضمانات المناسبة للمثقفين و اللغويين و رجال الدين.
سيحتفظون بقانونهم الشخصي الذي ستحترمه و تطبقه محاكم جزائرية مكونة من قضاة يخضعون لنفس القانون. سيستخدمون اللغة الفرنسية في المجالس و في علاقاتهم مع السلطات العامة ـ ستقوم محكمة للضمانات و هيئة للقانون الداخلي الجزائري بالعمل على احترام هذه القوانين.
ب) التعاون بين فرنسا و الجزائر:
ستقوم العلاقات بين البلدين على الاحترام المتبادل لاستقلالهم وعلى التبادل المنفعة والمصلحة. ـ تضمن الجزائر مصالح فرنسا و الحقوق المكتسبة للأفراد الحقيقيين و المعنويين بالشروط التي تحددها هذه الاتفاقيات .و في مقابل ذلك ستمنح فرنسا للجزائر مساعداتها الفنية والثقافية و ستساهم في تطورها الاقتصادي و الاجتماعي بتقديم المساعدة المالية.
1)ستحدد مساعدة فرنسا لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بشروط مطابقة لمستوى البرامج الجارية. وستحدد البلدان مع احترام الاستقلال التجاري والجمركي للجزائر المجالات التي يستفيد منها التبادل التجاري بنظام أفضل.و تكون الجزائر جزءا من منطقة الفرنك و سيكون لها نقدها الخاص و عملتها الخاصة. وستكون حرية تحويل النقد بين فرنسا و الجزائر بشروط تتناسب مع التطور الاقتصادي و الاجتماعي للجزائر.
2)ستستغل ثروات باطن الأرض في ولايات الواحات و الساورا طبقا للنظم التالية: أ)ستتكفل هيئة بالتعاون الفرنسي الجزائري. وستنتهج هذه الهيئة المساواة في أعمالها و أهم دور لها العمل على استغلال باطن الأرض و إبداء الرأي في مشروعات القوانين و النظم الخاصة بالتعدين و فحص الطلبات الخاصة بمنح امتيازات التعدين. ستمنح الدولة الجزائرية امتيازات التعدين و تصدر القانون الخاص بالتعدين.
ب)ستضمن المصالح الفرنسية خاصة عن طريق:ـ ممارسة الحقوق الخاصة بامتيازات التعدين التي منحتها فرنسا طبقا لقواعد القانون الصحراوي كما يوجد حاليا. ـ تكون الأفضلية للشركات الفرنسية عند منح تراخيص التعدين و ذلك وفقا للشروط التي ذكرت في قانون التعدين الجزائري.ـالدفع بالفرنكات الفرنسية للهيدروكاربور الصحراوي اللازم للاحتياجات الخاصة بتموين فرنسا و البلدان الأخرى بمنطقة الفرنك.
3)تنمي كل من فرنسا و الجزائر علاقاتهما الثقافية: يستطيع كل من البلدين إنشاء مكتب ثقافي و جامعي في البلد الأخر، و ستفتح أبواب هذه المنشآت أمام الجميع. ستقدم فرنسا مساعدتها لإعداد الفنيين الجزائريين. سيوضع تحت تصرف الحكومة الجزائرية موظفون فرنسيون و خاصة المدرسين و الفنيين باتفاق بين البلدين.
الفصل الثالث : النظم الخاصة بالشؤون الحربية
ستنظم المسائل العسكرية إذا تم الاتفاق على استقلال الجزائر و على التعاون بين الجزائر وفرنسا طبقا للمبادئ التالية: ستنسحب القوات الفرنسية التي قل عدد جنودها تدريجيا ابتداء من وقف إطلاق النار،و من حدود الجزائر لحظة الانتهاء من استفتاء تقرير المصير. سيصبح عدد الجنود خلال إثني عشر شهرا من تاريخ تقرير المصير 80.000 و يجب أن يعود هؤلاء لأوطانهم بانتهاء المدة الثانية المقررة بأربعة و عشرين شهرا .سينشأ بالتبادل هيئات عسكرية.
تسمح الجزائر لفرنسا باستخدام قاعدة المرسى الكبير ، لمدة خمسة عشر عاما قابلة للتجديد باتفاق بين البلدين. ستسمح الجزائر لفرنسا باستخدام بعض المطارات و الأراضي و المناطق و المنشآت الحربية التي تراها لازمة.
الفصل الرابع: النظم الخاصة بالمنازعات
تحل فرنسا و الجزائر المنازعات التي قد تحدث بينهما بالطرق السلمية سواء بالصلح أو التحكيم. تستطيع كل من الدولتين الالتجاء فورا إلى محكمة العدل الدولية إذا لم يتم الاتفاق على إجراءات هذه المحاكمات.
الفصل الخامس :نتائج استفتاء تقرير المصير
بعد التصريح الرسمي الذي ذكر في المادة 27 من قانون تقرير المصير يشرع في تنفيذ القرارات المرتبطة بهذه النتائج.إذا تم الاتفاق على الاستقلال و التعاون:
ـ ستعترف فرنسا فورا باستقلال الجزائر. ـ سيتم في الحال نقل الاختصاصات.
تنفذ النظم التي أعلنها هذا التصريح العام و التصريحات المرفقة به في نفس الوقت. ـ تنظم الهيئة التنفيذية خلال ثلاثة أسابيع انتخابات لتشكيل المجلس القومي الجزائري الذي ستسلمه سلطاتها.
إعلان الضمانات
الجزء الأول :التنظيمات العامة
حماية الأفراد
لا يمكن مضايقة أي فرد أو البحث عنه أو الحكم عليه أو إنزال عقاب به أو اتخاذ إجراء تأديبي ضده أو أي إجراء معين للأحداث التي وقعت في الجزائر من أول نوفمبر1954 حتى إعلان وقف إطلاق النار، لا يمكن مضايقة أي فرد أو البحث عنه أو تتبعه أو الحكم أو إنزال عقاب به أو اتخاذ إجراء تأديبي ضده أو إجراء معين ، بسبب آراء الشخص أو العبارات التي تفوه بها بخصوص الأحداث التي وقعت منذ أول نوفمبر 1954 حتى يوم استفتاء تقرير المصير.
حرية التنقل بين الجزائر و فرنسا
لكل جزائري يحمل بطاقة إثبات الشخصية حرية التنقل بين الجزائر و فرنسا إلا إذا قرر القضاء خلاف ذلك. ـ يستطيع الجزائريون الذين يتركون للإقامة في بلد أخر ، حمل منقولاتهم معهم و يستطيعون. أيضا تصفية ممتلكاتهم العقارية بلا قيد أو شرط و تحويل رؤوس الأموال التي نتجت عن هذه العملية طبقا للشروط التي ورد ذكرها في إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الاقتصادي و المالي.
تحترم حقوق الجزائريين في المعاش، المكتسبة من الهيئات الجزائرية طبقا للشروط الواردة في نفس الإعلان.
الجزء الثاني
الفصل الأول :ممارسة الحقوق المدنية الجزائرية
ينظم الوضع القانوني للمواطنين الفرنسيين الخاضعين للقانون المدني العام، في إطار التشريع الجزائري الخاص بالجنسية حسب القواعد الآتية:
يتمتع الفرنسيون التابعون للقانون المدني العام بجميع الحقوق المدنية الجزائرية الكاملة،و يعتبرون بذلك كمواطنين فرنسيين يمارسون الحقوق المدنية الجزائرية، لمدة ثلاث سنوات ابتداء من يوم تقرير المصير إذا كانوا من الفئات التالية:
الذين ولدوا بالجزائر و أقاموا بها عشر سنوات إقامة ثابتة منظمة حتى تقرير المصير،الذين أثبتوا إقامتهم لمدة عشر سنوات بالجزائر حتى يوم تقرير المصير و كان أحد الأبوين قد ولد بالجزائر و مستوفيا لشروط التمتع بالحقوق المدنية ،أو في إمكانه استيفاؤها
ـ الذين أقاموا عشرين عاما دائمة و منتظمة بالجزائر حتى يوم تقرير المصير.لا يستطيع المواطنون الفرنسيون الذين يمارسون الحقوق المدنية الجزائرية أن يمارسوا في نفس الوقت الحقوق المدنية الفرنسية.
و سيكتسب هؤلاء في نهاية المدة المحددة بثلاث سنوات الجنسية الجزائرية عن طريق طلب تسجيل أو تأكيد التسجيل في جداول الاستفتاء. و في حالة عدم إمكان تقديم هذا الطلب سيكونون ضمن المستفيدين في الاتفاقية الخاصة بإقامة الأوروبيين بالجزائر.
الفصل الثاني:حماية حقوق و حريات المواطنين الجزائريين الذين يخضعون للقانون المدني العام

تتخذ الإجراءات التالية لحماية الجزائريين الذين يخضعون للقانون المدني العام و لحماية أشخاصهم و أموالهم و مشاركتهم في الحياة العامة بالجزائر:
يتقيد في هذه الإجراءات الرعايا الفرنسيون الذين يمارسون الحقوق المدنية الجزائرية ،طبقا للشروط الواردة في الفصل الأول الذي سبق ذكره.
1)يتمتع الجزائريون الذين يخضعون لقانون المدني العام بنفس المعاملة و نفس الضمانات،قانونا و فعلا، التي يتمتع بها باقي الجزائريين و عليهم أيضا نفس الواجبات و نفس الالتزامات.
2)يتمتع الجزائريون الذين يخضعون لقانون المدني العام بالحقوق و الحريات التي نص عليها إعلان حقوق الإنسان.و لا يجوز التفرقة بينهم في المعاملة بسبب اللغة أو الثقافة أو الدين أو الحالة المدنية التي يتبعونها.و يجب الاعتراف بشخصيتهم المميزة و احترامها.
3)يعفى الجزائريون الخاضعون للقانون المدني العام في خلال خمس سنوات من الخدمة العسكرية.
4)للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام، نصيب عادل في إدارة الشؤون العامة سواء أكان ذلك في شؤون الجزائر العامة أم في شؤون الإدارات المحلية، و في المؤسسات و المشروعات العامة.
5)يتمتع الجزائريون الخاضعون للقانون المدني العام بحق الانتخاب و الترشيح في إطار دائرة انتخابية موحدة بالنسبة لجميع الجزائريين، و لهم نصيب حقيقي وعادل في التمثيل بجميع المجالس السياسية أو الإدارية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.
أ)لا يمكن أن يكون تمثيلهم أقل من صفتهم بين مجموع السكان، و ذلك في المجالس السياسية و الإدارية(مجالس الأقاليم و المجالس العامة و البلدية)ولهذا يخصص في كل دائرة انتخابية عدد من المقاعد للجزائريين الذين يخضعون للقانون المدني العام، حسب نسبتهم في الدائرة، مهما كانت طريقة الاستفتاء.
ب)و يجب أن يكون تمثيل هؤلاء الجزائريين في المجالس الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية، قائما على أساس مراعاة مصالحهم المعنوية و المادية.
أ)سيكون تمثيلهم في المجالس البلدية ،بالنسبة لعددهم في الدائرة الانتخابية.
ب)يعين معاون خاص يدعى للمشاركة في الجلسات على أن يكون رأيه استشاريا في كل قسم ،يوجد أكثر من خمسين جزائريا يخضعون للقانون المدني العام غير ممثلين في المجلس البلدي بالرغم من تطبيق نظم المادة الخامسة التي ذكرها .
يصبح المرشح الجزائري الخاضع للقانون المدني العام ،و الذي يحصل على أكثر عدد من الأصوات في الانتخابات البلدية ،معاونا خاصا.
ج)يدون الإضرار بالمبادئ المذكورة في الفقرة السادسة(أ)،و في خلال الأربع سنوات التالية لاستفتاء تقرير المصير ، ستتولى المجالس البلدية إدارة مدينتي الجزائر ووهران و سيختار رئيس هذه المجالس أو نائبه الجزائيين الذين يخضعون للقانون المدني العام. و في خلال هذه المدة تقسم مدينتا الجزائر ووهران إلى أقسام من المجالس البلدية لا يقل عددها عن عشرة أقسام بالنسبة للجزائر و ستة أقسام بالنسبة لوهران.و في الأقسام التي تزيد فيها نسبة الجزائريين 50 %الذين يخضعون للقانون المدني العام تؤول السلطة إلى هذه الفئة.
7)ستوجد في مختلف فروع الوظائف العامة نسبة عادلة من الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام.
8)للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام الحق في التمسك بقانون الأحوال الشخصية غير الإسلامي، حتى يصدر قانون مدني في الجزائر سيشتركون في وضعه.
9)توضع الضمانات المحددة التالية في القانون ،دون المساس بالضمانات الموجودة و ذلك فيما يختص بتكوين الهيئة القضائية الجزائرية لتنظيم مشاركة الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام في الوظائف العامة:
أ)يشترك القضاء مستقبلا في الجزائر، في جميع الأحوال بالنسبة للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام، على ما يلي: درجتي القضاء و يتضمنان:
المحلفين في القانون الجنائي.- طرق الترافع القانونية سواء للنقض أو لتخفيف الحكم، كل ذلك في الأمور المتعلقة بقضاء التحقيق.
ب) بالإضافة إلى ذلك تسري على جميع أراضي الجزائر القوانين التالية:
أ) في الحالات التي سيطبق فيها قانون العقوبات على جزائري خاضع للقانون المدني العام، يجب أن يوجد قاض جزائري في نفس الفئة.إذا حكم في القضية محلفون يكون ثلثاهم على الأقل من الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام.
ب)إذا حكم قاض في قضية جنائية و كان أحدهم من الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام، يعين مساعد له من نفس الفئة و يكون رأيه استشاريا.
ج)تعرض جميع المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام، على هيئة قضائية أغلبيها من نفس الفئة.
د)في جميع القضايا التي تتطلب وجود قاض أو أكثر من الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام، يجوز أن ينوب عنهم القضاة الفرنسيون المنتدبون بالجزائر طبقا لاتفاقية التعاون الفني.
10)تضمن الجزائر حرية المعتقدات و حرية إقامة الشعائر الكاثوليكية و البروتستنتية و اليهودية و تكفل لهذه الطوائف حرية تنظيمها و ممارستها لعقائدها و حرية تعليمها هذه العقائد، كما تكفل حرمة أماكن العبادة.
أ)تنشر النصوص الرسمية أو تبلغ باللغة الرسمية و باللغة الوطنية أيضا.و تستخدم اللغة الفرنسية في المعاملات بين المرافق العامة الجزائرية و بين الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام. و لهؤلاء الجزائريين الحق في استخدام اللغة الفرنسية، خاصة في الحياة السياسية، و الإدارية و القضائية.
ب)للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام حرية الاختيار بين مختلف منشآت التعليم و أنظمته.
ج)للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام، مثل غيرهم من الجزائريين، الحرية في إنشاء و إدارة المؤسسات التعليمية.
د)يستطيع الجزائريون الخاضعون للقانون المدني العام أن يلتحقوا بالأقسام الفرنسية التي ستنظمها الجزائر في منشآتها التعليمية، طبقا للنظم المنصوص عليها في إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي.
هـ)تخصص الإذاعة و التلفزيون جزءا من إذاعتها باللغة الفرنسية يتناسب مع أهمية هذه اللغة في الجزائر.
12)لا يجوز التمييز في المعاملة إزاء الأموال التي تخص الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام، و خاصة في أحوال الاستيلاء و التأميم و الإصلاح الزراعي و فرض الضرائب يتبع أي انتزاع للملكية بتعويض عادل محدد من قبل.
13)لن يكون في الجزائر أي تمييز بشأن التعيين في الوظائف أو أي مهنة، فيما عدا المهن التي تتطلب كفاءة خاصة.و تكفل الجزائر حرية إنشاء الجمعيات و الحرية النقابية.
14)للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام الحق في إنشاء الجمعيات و النقابات و الانضمام إليها باختيارهم.

الفصل الثالث:المشاركة في تطبيق الضمانات

ينتسب الجزائريون الخاضعون للقانون المدني العام،إلى أن ينفذ القانون ،إلى منظمة للضمانات تعرف بها هيئة عامة ينظمها القانون الجزائري و هدفها:
المرافعة أمام المحاكم بما في ذلك" محكمة الضمانات "للدفاع عن الحقوق الشخصية للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام و خاصة الحقوق المذكورة في هذا التصريح. - الاشتراك في السلطات العامة. - إدارة المنشآت الثقافية و الهيئات الخيرية. و يدير هذه الهيئة ،حتى تنفذ السلطات الجزائرية المسؤولة عن القوانين لجنة مكونة من تسعة أعضاء. تعين كل فئة من الفئات التالية ثلاثة منهم:
ممثلو الحياة الثقافية، و ممثلو القضاء، و المحامون. يساعد اللجنة الإدارية سكرتارية، مسؤولة أمامها ،تستطيع إنشاء فروع محلية في مختلف الأماكن.
هذه الهيئة، ليست حزبا أو هيئة سياسية، و لا تشترك في الاستفتاء و يتم تشكيلها بعد تطبيق هذا الإعلان.

الفصل الرابع:محكمة الضمانات

تحال جميع المنازعات إلى محكمة الضمانات، عند طلب أحد الطرفين المتنازعين تتكون هذه المحكمة من: أربعة قضاة جزائريين، اثنان منهم خاضعون للقانون المدني العام و تعينهما الحكومة الجزائرية. رئيس، تعينه الحكومة الجزائرية باقتراح من القضاة الأربعة، و يجوز للمحكمة أن تقوم بمداولاتها إذا اجتمع على الأقل ثلاثة من خمسة أعضاء. تستطيع أن تأمر بإجراء تحقيق. تستطيع أن تلغي أي لائحة أو قرار شخصي مخالف لإعلان الضمانات.
تستطيع الإدلاء برأيها في أحوال التعويض. تكون أحكامها نهائية.

الجزء الثالث:الفرنسيون المقيمون في الجزائر بصفة أجانب

يستفيد هؤلاء الفرنسيون، باستثناء الذين يتمتعون بالحقوق المدنية الجزائرية، باتفاقية خاصة بالإقامة طبقا للمبادئ التالية:
1)يستطيع الرعايا الفرنسيون الدخول إلى الجزائر و الخروج منها، بإبراز بطاقتهم الشخصية الفرنسية أو جواز سفر ساري المفعول.يمكنهم التجول بحرية في الجزائر و تحديد إقامتهم في المكان الذي يختارونه.
يستطيع الرعايا الفرنسيون المقيمون في الجزائر و يرغبون في مغادرتها للإقامة في بلد آخر ،حمل أموالهم المنقولة و تصفية غير المنقولة منها ،و تحويل رؤوس أموالهم طبقا للشروط التي نص عليها الباب الثالث من إعلان المبادئ الخاصة

بالتعاون الاقتصادي و المالي و في إمكانهم الاحتفاظ بحق الاستفادة بحقوقهم في المعاش المكتسب من الجزائر،طبقا للشروط التي ينص عليها إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الاقتصادي و المالي.

2)يستفيد الرعايا الفرنسيون في القطر الجزائري من المساواة في المعاملة مع الوطنين و ذلك فيما يختص بالأمور التالية: التمتع بالحقوق المدنية العامة. حرية ممارسة جميع المهن في إطار القوانين الخاصة بممارستها بصفة فعلية، و خاصة بالنسبة لإدارة و إقامة المشروعات. الاستفادة من التشريع الخاص بالمعنوية و الضمان الاجتماعي. حق الحصول أو التنازل عن الممتلكات المنقولة و غير المنقولة، و حق التصرف فيها.التمتع بها مع مراعاة النظم الخاصة بالإصلاح الزراعي.

3).أ)أن يتمتع الرعايا الفرنسيون في القطر الجزائري بجميع الحريات المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ب)للفرنسيين الحق في استعمال اللغة الفرنسية في جميع علاقاتهم مع القضاء و الإدارات.

ج)يستطيع الفرنسيون فتح و إدارة منشآت خاصة للتعليم و الأبحاث في الجزائر، طبقا للنظم التي نص عليها إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي.

د)تفتح الجزائر أبواب مؤسساتها التعليمية للفرنسيين.للفرنسيين الحق في المطالبة بالالتحاق بالتعليم المجاني بالأقسام المذكورة في إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي.

4)يوضع الرعايا الفرنسيون و أموالهم و مصالحهم تحت حماية القوانين التي يكفلها مبدأ حرية القضاء، مع الإعفاء من الضمان.

5)لا يمكن اتخاذ أي إجراء تعسفي ينطوي على التمييز ،خاص بأموال و مصالح و حقوق الرعايا الفرنسيين ، و لن يحرم أحد من حقوقه بدون تعويض عادل يحدد من قبل. يخضع قانون الأحوال الشخصية بالنسبة للفرنسيين، بما في ذلك نظام الميراث، للقانون الفرنسي. يحدد القانون الجزائري الحقوق المدنية و السياسية التي اعترف بها للرعايا الفرنسيين في القطر الجزائري، كما يحدد شروط قبولهم في الوظائف العامة. يستطيع الرعايا الفرنسيون المساهمة في إطار القانون الجزائري في نشاط النقابات المهنية و المنظمات التي تمثل المصالح الاقتصادية. تتمتع الجمعيات المدنية و التجارية في القطر الجزائري، الخاضعة للقانون الفرنسي التي يكون مقرها في فرنسا و لها أو سيكون لها نشاط اقتصادي في الجزائر بجميع الحقوق المذكورة في هذا النص و يمكن أن يكون لها شخصيتها المعنوية. يستطيع الرعايا الفرنسيون في القطر الجزائري ،الحصول على امتيازات و تراخيص و الرخص إدارية ،و إقامة أسواق عامة بنفس الشروط التي يعمل بها الرعايا الجزائريون. لا يجوز إخضاع الفرنسيين في القطر الجزائري لالتزامات أو ضرائب أو رسوم مهما كانت تسميتها، تختلف عما يخضع له الرعايا الجزائريين. تتخذ فيما بعد إجراءات أخرى لمنع التهرب من دفع الضريبة و لتجنب الضرائب المزدوجة. يستفيد الرعايا الفرنسيين في القطر الجزائري بنفس الشروط التي يخضع لها الرعايا الجزائريون، الخاصة بجميع الإجراءات التي تلزم الدولة أو الهيئات العامة بتعويض الأفراد عن الخسائر التي تصيبهم سواء في أشخاصهم أو ممتلكاتهم. لا يجوز طرد أحد الرعايا الفرنسيين لخطورته على الأمن، دون إخطار الحكومة الفرنسية مقدما، إلا عند الضرورة القصوى، و ذلك بقرار مسبق، و يترك لمن ينطبق عليه قرار الطرد وقت كاف لتسوية شؤونه الهامة و تصان أموالهو مصالحه تحت مسؤولية الجزائر.

و سيتفق على نظم مكملة ، تكون موضوع اتفاقية تالية.

إعلان مبدأ التعاون الاقتصادي و المالي

مقدمة

يقوم التعاون بين فرنسا و الجزائر في المجال الاقتصادي و المالي على أساس التعاقد مطابقا للمبادئ التالية:

1)تضمن الجزائر مصالح فرنسا و حقوق الأشخاص الطبيعية و المعنوية.

2)تتعهد فرنسا في المقابل ذلك بتقديم معونتها الفنية و الثقافية و المساعدات المالية للتنمية

الاقتصادية و الاجتماعية ، بمقدار يتناسب مع أهمية المصالح الفرنسية في الجزائر.

3)في إطار هذه التعهدات المتبادلة ستقوم بين فرنسا و الجزائر علاقات لها مركزها الممتاز و بخاصة في مجال المبادلات و النقد.

الباب الأول :مساهمة فرنسا في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر

المادة1: ستواصل فرنسا تقديم مساعدتها الفنية، و عونها المالي، للمساهمة بصفة مستديمة في استمرار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالجزائر. ستقدر هذه المعونة خلال فترة من ثلاث سنوات قابلة للتجديد، على أساس البرامج التي يجرى تنفيذها حاليا و بنفس الشروط.

المادة2: متخصص المساعدة المالية و الفنية، خاصة لدراسة أو تنفيذ أو تحويل مشروعات الاستثمارات العامة أو الخاصة التي تقدمها السلطات الجزائرية المختصة،لإعداد الموظفين و الفنيين الجزائريين، و لإرسال الفنيين الفرنسيين.

تطبق هذه المساعدة أيضا على الإجراءات الانتقالية التي تتخذ لتسهيل عودة السكان الذين وضعوا في معسكرات التجميع ، إلى أعمالهم: من الممكن أن تتخذ هذه المساعدة تبعا للحالة ، شكل مساعدات عينية أو قروض أو مساعدات أو مساهمة مالية.

المادة3 : تتعاون السلطات الجزائرية و الفرنسية المختصة في العمل على تحقيق فعالية المساعدات ، و إنجاز الأغراض التي خصصت من أجلها.

المادة4: لكيفية التعاون في المجال الإداري و الفني تنظيم خاص.

الباب الثاني:المبادلات

المادة5:تقع المبادلات مع فرنسا في إطار استقلال الجزائر التجاري و الجمركي، و على أساس تبادل المنافع و المصالح، و يستفاد بنظام خاص، يتفق مع علاقات التعاون بين البلدين.

المادة6: و سيحدد هذا القانون:- نظام الأفضلية الجمركية أو الإعفاء من ضريبة الجمارك. - سهولة تصريف فائض المنتجات الجزائرية في فرنسا، عن طريق تنظيم أسواق لبعض المنتجات و تحديد الأسعار. - القيود التي تفرض على حرية تداول البضائع، و ذلك لمبررات خاصة مثل:نمو الاقتصاد القومي ،حماية الصحة العامة،القضاء على الغش.

شروط الملاحة الجوية و البحرية بين البلدين من أجل تشجيع تطوير و استخدام أسطولي البلدين.

المادة7: يتمتع الرعايا الجزائريون المقيمون في فرنسا و خاصة العمل بنفس الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون فيما عدا الحقوق السياسية.

الباب الثالث:العلاقات النقدية

المادة8:تدخل الجزائر في منطقة الفرنك و تحدد علاقاتها مع هذه المنطقة بالتعاقد على أساس المبادئ المذكورة في المواد9، 10 ،11 التالية.

المادة9 :تتم عمليات تحويل النقد الجزائري إلى نقد فرنسي و بالعكس، و عمليات التحويل بين البلدين طبقا لأسعار التعادل الرسمية التي يعترف بها صندوق النقد الدولي.

المادة10:تستفيد التحويلات الموجهة إلى فرنسا بنظام حرية التحويل ، و يجب أن تكون المبالغ الإجمالية، و تتبع عمليات التحويل متماشية مع متطلبات النمو الاقتصادي و الاجتماعي للجزائر، و كذلك مع مقدار دخل الجزائر في الفرنك، المستخلص في العون المالي الفرنسي. و من أجل تطبيق هذه المبادئ و لحماية الجزائر من نتائج المضاربة، تتباحث فرنسا مع الجزائر بواسطة لجنة مشتركة تجمع السلطات النقدية في البلدين.

المادة 11:تحدد الاتفاقيات الخاصة بالتعاون النقدي بين فرنسا و الجزائر بصفة خاصة مايلي:- إجراءات تحويل امتيازات إصدار النقد، و شروط ممارسة هذه الامتيازات خلال المدة التي ستسبق وضع نظام الإصدار الجزائري، و التسهيلات اللازمة لإقامة مؤسسة لإصدار النقد.

- العلاقات بين المؤسسة و بنك فرنسا فيما يخص شروط اشتراك الجزائر في الخزينة العامة، و حق الأفراد في سحب المبالغ الخاصة بهم بالعملات، و منح المبالغ الإضافية بالعملات، و نظام الأموال الجزائرية بالفرنكات الفرنسية المطابق لحقوق السحب بالعملات،و إمكانية عدم غطاء بالفرنكات الفرنسية.

الباب الرابع : ضمانات الحقوق المكتسبة و التعهدات السابقة

المادة12 :تكفل الجزائر داخل أراضيها بدون أي تمييز التمتع بالحقوق الموروثة كما كانت قبل تقرير المصير و لن يحرم أحد من هذه الحقوق إلا إذا حصل على التعويض الكافي المحدد من قبل.

المادة13:و في إطار الإصلاح الزراعي ستقدم فرنسا مساعدة خاصة للجزائر من أجل تعويض ممتلكات الرعايا الفرنسيين كليا أو جزئيا. و على أساس خطة تعويض ترسمها السلطات الجزائرية المختصة ستحدد كيفية هذه المساعدة بالاتفاق بين البلدين، بطريقة توفق بين تنفيذ السياسة الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر و بين التدرج الطبيعي للمساعدة المالية التي ستقدمها فرنسا.

المادة 14: تكفل الجزائر سلامة الحقوق الخاصة بامتيازات التعدين أو النقل التي منحت بواسطة الجمهورية الفرنسية للبحث و للاستغلال أو النقل للهيدروكاربور سائلا أو غازيا و المواد المعدنية الأخرى و ذلك في الولايات الجزائرية الثالث عشرة الواقعة في الشمال. يبقى نظام هذه الامتيازات على ما كان عليه عند وقف إطلاق النار. و تنطبق هذه المادة على مجموع امتيازات التعدين أو النقل الصادرة عن فرنسا قبل تقرير المصير و بعد وقف إطلاق النار تصدر فرنسا

تراخيص للتنقيب في المناطق التي لم تخصص بعد لذلك إلا إذا كانت هذه المناطق قد أعلن عنها في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية لإجراء التنقيب فيها.

المادة15 :تضمن الحقوق المكتسبة من تاريخ تقرير المصير الخاصة بمعاشات التعاقد أو العجز لدى المؤسسات الجزائرية. تستمر هذه الهيئات في ضمان استمرار دفع معاشات التعاقد أو العجز و تحملها بصفة نهائية، و طرق استبدالها، يتفق على ذلك بين السلطات الفرنسية و الجزائرية، و تضمن حقوق معاشات التقاعد أو العجز المكتسبة لدى هيئات فرنسية.

المادة 16: تسهل الجزائر عملية دفع المعاشات المستحقة على فرنسا للمحاربين القدماء و المتعاقدين .و ستصرح للمرافق الفرنسية المختصة بمتابعة نشاطها في أرض الجزائر بشأن دفع المعاش و العناية بالعجزة و علاجهم.

المادة 17: تضمن الجزائر للشركات الفرنسية القائمة في أراضيها و للشركات التي يكون معظم رأس مالها في أيدي أشخاص فرنسيين معنويين و حقيقيين الممارسة الطبيعية لنشاطها و ذلك بشروط من شأنها إبعاد أي تمييز يضرها.

المادة 18: تتحمل الجزائر الالتزامات و فوائدها التي ارتبطت بها السلطات الفرنسية المختصة سواء باسمها أو باسم المؤسسات العامة الجزائرية.

المادة 19:تنقل عقارات الدولة في الجزائر إلى الدولة الجزائرية، و يستثنى من ذلك العقارات التي يرى فيها ضرورية لعمل المرافق المؤقتة أو الدائمة، و ذلك بالاتفاق مع السلطات الجزائرية.

و تنقل إلى الحكومة الجزائرية ملكية المؤسسات العامة و الشركات التي تملكها الدولة كما تقوم الحكومة الجزائرية بإدارة المرافق العامة بالجزائر. و يطبق نقل الملكية على الأصول الموروثة الخاصة بإدارة المرافق العامة بالجزائر ويطبق أيضا على ما هو خاص بالمرافق و ليس بذات قيمة. ستحدد اتفاقية خاصة شروط إتمام هذه العمليات.

المادة 20: باستثناء ما هو متفق عليه بين فرنسا و الجزائر فإن الاعتمادات و الديون العقيمة بالفرنك بتاريخ تقرير المصير ، بين الأفراد الحقيقيين و المعنويين الخاضعين للقانون العام أو الخاص ، تحتسب مقيمة بعملة مكان التعاقد.

إعلان مبادئ التعاون من أجل استثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء

مقدمة

في إطار السيادة الجزائرية، تتعاهد كل من الجزائر و فرنسا بالتعاون من أجل ضمان مواصلة الجهود الخاصة باستغلال ثروات باطن الأرض بالصحراء.

تخلف الجزائر فرنسا في حقوقها و امتيازاتها و التزاماتها كسلطة عامة لها حق التصريح بتطبيق قانون التعدين و النفط بالصحراء مع وضعها في اعتبار الأوضاع المبينة في الباب الثالث من هذا التصريح.

تتعاهد كل من الجزائر و فرنسا كل فيما يخصها، بالمحافظة عل المبادئ الخاصة بالتعاون التي ورد ذكرها فيما سبق و العمل على احترام تطبيق النظم التالية:

الباب الأول : الهيدروكاربور السائل و الغازي

أ)ضمان الحقوق المكتسبة و امتدادها

البند1:تكفل الجزائر سلامة الحقوق الخاصة بعقود التعدين و النقل، التي منحت بواسطة الجمهورية الفرنسية ، طبقا لقانون نفط الصحراء.تتعلق هذه الفترة بمجموع عقود التعدين و النقل التي منحتها فرنسا قبل تقرير المصير، و مع ذلك فإنه بعد وقف إطلاق النار لم تصدر فرنسا تراخيص جديدة، للتنقيب في المناطق التي لم تخصص بعد لذلك، إلا إذا كانت هذه المناطق قد أعلن عنها قبل التاريخ في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية لإجراء التنقيب فيها.

أ)يقصد بامتيازات التعدين و النقل ما يلي: 1)تراخيص التنقيب.

2)تراخيص التنقيب المسماة بتراخيص (د)

3)التراخيص المؤقتة للاستغلال.

4)امتيازات الاستغلال و الاتفاقيات الخاصة بذلك.

5)الموافقة على المشروعات الخاصة بأعمال نقل الهيدروكاربور و تراخيص النقل الخاص بذلك.

ب) يقصد بقانون نفط الصحراء مجموع النظم المختلفة التي كانت مطبقة حتى تاريخ وقف إطلاق النار الخاصة بالتنقيب و الاستغلال و نقل الهيدروكاربور الناتج في ولايتي الواحات و ساورا ، حتى نهاية خط الأنابيب عند الساحل.

البند 2:يحدد قانون نفط الصحراء و النظم المذكورة في هذا النص ، حقوق و التزامات حاملي تراخيص التعدين و النقل المشار إليها في الفقرة الأولى السابقة و حقوق الأشخاص الحقيقيين و المعنويين التي منحت لهم بمقتضى الاتفاقيات و العقود الموافق عليها في الجمهورية الفرنسية.

البند3: يمارس حملة تراخيص التعدين حقهم بالشروط الاقتصادية العالمية حسب توصيات مؤسسة التعدين الخاصة بتحديد رسم النقل ، و ذلك فيما يتعلق بالنقل العادي أو بواسطة الأنابيب و التوصيات الخاصة بإنتاج الهيدروكاربور السائل و الغازي و تأمين نقله و ضمان تصديره.

البند4 :يمارس صاحب الامتياز و شركائه في إطار مؤسساتهم الاقتصادية الخاصة بهم أو المنظمة التي اختاروها ، حقهم في التصرف بحرية في الإنتاج سواء بالبيع أو المقايضة أو الاستخدام في الجزائر أو تصديره ، مع مراعاة سد حاجات الاستهلاك المحلي للجزائر و معامل التكرير المحلية.

البند5 :يجب أن يكون سعر التبادل و تقييم النقد الخاص بالعمليات التجارية أو المالية مطابقا لتقييم المعترف به من صندوق النقد الدولي.

البند6 :تطبق هذه النظم بدون أي تمييز على جميع حملة تراخيص التعدين و النقل و شركائهم مهما كان وضعهم القانوني و بدون النظر إلى أصل و توزيع رؤوس أموالهم و جنسيتهم و مركزهم الاجتماعي.

البند 7: تمتنع الجزائر على القيام بأي خطوة من شأنها رفع التكاليف أو وضع عقبة أمام ممارسة الحقوق التي سبق ذكرها ، مع مراعاة الظروف الاقتصادية العالمية و لم تمس الحقوق و مصالح المساهمين و حاملي الحصص أو الدائنين لأصحاب تراخيص التعدين و النقل أو شركائهم أو المشروعات التي تعمل لحسابهم.

ب) الضمانات المستقبلية(امتيازات التعدين و النقل الجديدة)

البند8 :تمنح الجزائر في خلال ستة أعوام من تاريخ تنفيذ هذه النظم، الأولوية للشركات

الفرنسية بشأن منح تراخيص التنقيب و الاستغلال في حالة تساوي العروض المقدمة الخاصة بالمناطق التي لم تخصص بعد للاستغلال أو أصبحت محلة.

يحدد القانون الجزائري نظام العمل فيها مع احتفاظ الشركات الفرنسية بنظام قانون نفط الصحراء المشار إليه في الفقرة رقم 1 السابقة ، و ذلك فيما يتعلق بامتيازات التعدين التي تدخل تحت ضمان الحقوق المكتسبة.

يقصد بالشركات الفرنسية في هذه الفقرة الشركات التي تخضع لإشراف أفراد حقيقيين أو معنويين من الفرنسيين.

البند 9:لا تقدم الجزائر على أي إجراء تمييزي يمس بمصالح المؤسسات الفرنسية و شركائها المعنيين بالمد عن المحروقات السائلة أو الغازية و استغلالها

ج) نظم عامة:

البند 10:تتم بعملة الفرنك ، عمليات بيع و شراء الهيدروكاربور الناتج من الصحراء،و المعد مباشرة أو بيع التحليات الفنية ،لتموين فرنسا أو البلاد الأخرى الداخلة في منطقة الفرنك لتصدير هيدروكاربور الصحراء خارج منطقة الفرنك، يطرح للمناقشة الحرة، و تستفيد الجزائر من النقد الأجنبي الناتج عنه. تحدد كيفية تطبيق هذا المبدأ اتفاقيات التعاون النقدي التي أشرنا إليها في المادة 11 من الإعلان الخاص بمبادئ التعاون الاقتصادي و المالي.

الباب الثاني :المواد المعدنية الأخرى

البند 11:تكفل الجزائر سلامة الحقوق الخاصة بامتيازات التعدين التي منحتها الجمهورية الفرنسية و المتعلقة بالمواد المعدنية الأخرى غير الهيدروكاربور.

يبقى نظام هذه الامتيازات مطابقا للنظم المطبق عند وقف إطلاق النار.

و تختص هذه الفقرة بمجموعة امتيازات التعدين التي أصدرتها فرنسا قبل تقرير المصير ولن تصدر فرنسا تراخيص جديدة للتنقيب في المناطق التي لم تخصص بعد لذلك إلا إذا كانت هذه المناطق قد أعلن عنها قبل هذا التاريخ في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية لإجراء التنقيب فيها.

البند 12:تستطيع الشركات الفرنسة أن تطلب منحها تراخيص و امتيازات جديدة بنفس الشروط التي تخضع لها الشركات الأخرى ، و ستتمتع الشركات الفرنسية بمعاملة مماثلة لتلك التي تتمتع بها الشركات الأخرى و ذلك فيما يختص بممارسة الحقوق المترتبة على امتيازات التعدين.

الباب الثالث :الهيئة الفنية لاستثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء

البند13:يعهد باستثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء إلى هيئة فرنسية جزائرية طبقا للشروط المبينة في الفقرة التالية:

البند 14: تؤسس الجزائر و فرنسا هذه الهيئة و ستشكل عند تنفيذ هذا الاتفاق يدير الهيئة مجلس مكون من عدد متساو من ممثلي الدولتين المؤسستين و لكل عضو في المجلس، بما في ذلك الرئيس ، صوت واحد. يناقش المجلس أوجه نشاط الهيئة المختلفة ، و تتخذ القرارات بأغلبية الثلثين و ذلك فيما يتعلق بالأمور التالية: _ تعيين الرئيس و المدير العام.

_ تقرير النفقات التي ستأتي في الفقرة_16_

و تتخذ القرارات الأخرى بالأغلبية المطلقة. يشترط عند اختيار الرئيس و المدير العام أن يكون أحدهما جزائري الجنسية و الأخر فرنسي الجنسية.

يحدد المجلس اختصاصات كل من الرئيس و المدير العام.

البند 15: للهيئة شخصيتها المدنية و استقلالها المالي، و تحت تصرفها جهاز فني و إداري، و للدولتين المؤسستين الأفضلية في تشكيل أفراده.
البند 16: على الهيئة مهمة استثمار ثروات باطن الأرض، و لهذا الغرض تهتم بصفة خاصة بالتنمية و بمجموع الأعمال اللازمة لأوجه نشاط التعدين، و تقرر الهيئة في كل عام مشروع برنامج خاص بالمصاريف و الدراسة و الصيانة و الحصر، يجوز قبول الدولتين المؤسستين.
البند17: يحدد دور الهيئة في مجال التعدين كالأتي:
1)تضع الجزائر بعد أخذ رأي الهيئة، النصوص ذات الصفة القانونية أو الرسمية الخاصة بنظام التعدين أو النفط.
2)تبحث الهيئة طلبات تراخيص التعدين و الحقوق المترتبة عليها و تقر الحكومة الجزائرية الاقتراحات التي تعرضها الهيئة و تمنح تراخيص التعدين.
3)تكفل الهيئة الرقابة الإدارية على الشركات سواء كانت ذات تراخيص أو عقد امتياز.
البند 18:نفقات الهيئة تشمل الأتي:نفقات التشغيل
_نفقات صيانة المنشآت القائمة
_نفقات التجهيز الجديد.
و تتكون موارد الهيئة من مساهمة الدولتين العضوتين ، كل بنسبة عدد أعضائه في مجلس الإدارة.تكمل هذه الموارد بمبلغ إضافي من الحكومة الجزائرية لا يقل عن 12 من إنتاج النفط الخام بالحكومة الجزائرية، و ذلك في خلال ثلاث سنوات قابلة للتجديد من تاريخ تقرير المصير.

الباب الرابع :التحكيم

جميع التنظيمات المخالفة و الدعاوى و المنازعات بين السلطة العامة و أصحاب الحقوق المذكورة في الباب الأول(أ)السابق، يكون مرجعها النهائي هيئة تحكيم دولية يكون تنظيمها و عملها طبقا للمبادئ التالية:
يحدد كل فريق من المتخاصمين حكما، و يختار الحكمان ثالثا يكون هو رئيس المحكمة، و في حالة عدم الاتفاق على هذا التحد يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية أن يقوم بهذا التحديد بناء على طلب الطرف الأسبق إليه.تبت المحكمة في الأمور بأغلبية الأصوات. يرفض رفع الدعوة ثانية. يعتبر الحكم نافذا بدون الحاجة إلى إصدار أوامر بالتنفيذ في أراضي الطرفين .يعتبر الحكم نافذا خارج أراضي الطرفين خلال الثلاثة أيام التي تلي النطق بالحكم.

إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي

الباب الأول :التعاون

المادة1 :تتعهد فرنسا، في حدود إمكانياتها، بوضع الوسائل اللازمة تحت تصرف الجزائر لمساعدتها في تطوير التعليم و في التدريب المهني و البحث العلمي في الجزائر .و في إطار المعونة الثقافية و العلمية و الفنية، تضع فرنسا تحت تصرف الجزائر هيئة التدريس و الفنيين و المتخصصين و الباحثين الذين تحتاج إليهم في التعليم و التفتيش و تنظيم الامتحانات و المسابقات و سير المرافق الإدارية و الأبحاث .تقدم لهذه الهيئة التسهيلات و الضمانات اللازمة لإتمام رسالتها، و تسير طبقا للنظام المنصوص عليه في الاتفاق الخاص بمبادئ التعاون الفني.
المادة 2: لكل من البلدين حق إقامة منشآت تعليمية و معاهد جامعية في البلد الأخر.سيكون التعليم مطابقا لمناهج و جداول و أساليب التربية الخاصة بكل بلد، و يمنح شهاداته الخاصة به ، و يكون لرعايا الدولتين حرية الالتحاق بهذه المدارس، و المعاهد. تحتفظ فرنسا في الجزائر بعدد من المنشآت التعليمية و سيتم باتفاق خاص بين الدولتين وضع قائمة بمباني التعليم و شروط توزيعها بينهما.ستتضمن المناهج التي تسير عليها هذه المنشآت التعليمية تعليم اللغة العربية في الجزائر و اللغة الفرنسية في فرنسا.
يحدد اتفاق خاص كيفية مراقبة هذه المنشآت في البلد الذي توجد فيها.
يعلن مقدما قبل إقامة منشأة تعليمية في إحدى البلدين حتى تعطي الفرصة لسلطات إحدى البلدين بإعداد ملاحظاتها و اقتراحاتها للوصول بقدر الإمكان إلى اتفاق بشأن كيفية إقامة هذه المنشآت التعليمية. تلحق المنشآت المقامة بكل بلد بمكتب ثقافي وجامعي. يسهل كل بلد مهمة المرافق و الأشخاص المكلفين بإدارة و مراقبة منشآت بالذهم في البلد الأخر.
المادة3 :يفتح كل بلد أبواب منشآت التعليم العامة أمام تلاميذ و طلاب البلد الأخر.و إذا كان عدد التلاميذ كافيا في إحدى هذه المنشآت يستطيع كل بلد أن ينظم داخل منشأته التعليمية أقساما خاصة تتبع نفس البرامج و الجداول و النظم المتبعة في التعليم العام في البلد الأخر.
المادة4 :تضع فرنسا تحت تصرف الجزائر الوسائل اللازمة لمساعدتها في تطوير التعليم العالي و البحث العلمي، و ليجعل التعليم في هذه المجالات في مستوى التعليم بالجامعات الفرنسية.تنظم الجزائر في جامعتها، في حدود إمكانياتها دراسة ذات أسس مشتركة مع الجامعات الفرنسية من حيث البرامج و الدراسة و الامتحانات.
المادة5 :للدرجات و الشهادات العلمية الصادرة في الجزائر و فرنسا و التي تخضع لنفس البرامج و الدراسة والامتحانات، قيمتها في البلدين.
تجري معادلة للدرجات و الشهادات العلمية التي تخضع لبرامج دراسية و امتحانات مختلفة و ذلك باتفاقات خاصة.
المادة6 :في استطاعة رعايا كل من البلدين سواء كانوا أشخاصا معنويين أو حقيقيين فتح منشآت تعليمية خاصة في البلد الأخر مع مراعاة القوانين و النظم الخاصة بالنظام العام و آداب السلوك و الصحة، و الشروط الخاصة بالشهادات و أي شرط أخر يمكن الاتفاق عليه.
المادة7 :يسهل كل بلد لرعايا البلد الأخر الالتحاق بمنشآت التعليم و البحث التابعة لها، و ذلك بتنظيم التدريب و جمع الوسائل المناسبة كمنح للدراسات و الأبحاث كالإعارات التي تمنح لمستحقيها بواسطة سلطات بلدهم بعد أخذ رأي المسؤولين في كل من البلدين.
المادة8 :يكفل كل من البلدين في أرضه لأعضاء هيئة التعليم العام و الخاص للبلد الأخر الحريات التي تقتضيها التقاليد الجامعية.

الباب الثاني : التبادل الثقافي

المادة9 :يسهل كل من البلدين في أرضه دخول و نشر جميع وسائل التعبير عن الرأي خاصة بالبلد الأخر.
المادة 10: يشجع كل من البلدين في أرضه دراسة اللغة و التاريخ و الحضارة الخاصة بالبلد الأخر .و يسهل الدراسات التي تجري في هذه الميادين و المهرجانات الثقافية التي ينظمها البلد الأخر.
المادة11: يحدد اتفاق مشترك فيما بعد ،كيفية المساعدة الفنية التي تقدمها فرنسا للجزائر في ميدان الإذاعة و التلفزيون و السينما.
المادة 12: تنطبق المساعدة المذكورة في باب التعاون الاقتصادي و المالي في المجالات المشار إليها في هذا التصريح.

إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الفني

المادة1 :تتعهد فرنسا بما يلي:
أ)تقديم مساعدتها الفنية، و تكفل للجزائر حصولها على المعلومات الخاصة بالدراسات و الأبحاث و التجارب.
ب)وضع هيئات للدراسات و الأبحاث و التجارب تحت تصرف الجزائر في حدود إمكانياتها للقيام بأعمال محددة للحكومة الجزائرية تبعا لإرشاداتها، و للقيام بدراسات و المساهمة في تنفيذ أو إقامة أو إعادة تنظيم أحد المرافق.
ج)فتح أبواب منشآت التعليم و الدراسات العملية أمام المرشحين الذين تقدمهم السلطات الجزائرية و توافق عليهم السلطات الفرنسية، كما تتعهد فرنسا بتنظيم أوقات التدريب و دورات الدراسة و الإعداد، تعقد في المدارس العلمية و في المراكز الخاصة و في الإدارات العامة.
د)وضع أعضاء فرنسيين تحت تصرف الجزائر، في حدود إمكانياتها لتقديم المعونة في المجالين الإداري و الفني.
المادة2 :من أجل استمرار الخدمات و تسهيل تنظيم التعاون الفني تتعهد السلطات الجزائرية بما يلي: تطلع الحكومة الفرنسية على قائمة بأسماء الموظفين الفرنسيين الذين تنوي الاستغناء عنهم و تطلعها أيضا على قائمة بالوظائف التي تريد أن تعهد بها إلى موظفين فرنسيين. ألا يستغنى عن الموظفين الفرنسيين الذين كانوا يمارسون أعمالهم حتى يوم تقرير المصير إلا بعد أن تطلع الحكومة الفرنسية على قائمة بأسمائهم و بعد إخطار الذين يعنيهم الأمر و ذلك بشروط يحددها اتفاق خاص سابق.
المادة3 :يعتبر الموظفون الفرنسيون غير المتمتعين بالحقوق المدنية الجزائرية الذين كانوا يمارسون أعمالهم حتى يوم تقرير المصير و كانوا في مناصب لا تنوي السلطات الجزائرية إلغائها يعتبر هؤلاء الموظفون خاضعين للسلطات الجزائرية في إطار التعاون الفني، إلا إذا رغبوا عكس ذلك.
المادة4:سيعد باتفاق مشترك كشف إجمالي بعد الرجوع إلى الكشوف التي أشرنا إليها في المادة "2" عن الوظائف التي توافق الحكومة الفرنسية تزويد الجزائر بمن يشغلها. و يمكن إعادة النظر في هذا الكشف الإجمالي كل سنتين.
و سيخضع الموظفون المشار إليهم في المادة "3 " و الموظفون الذين ألحقتهما الجزائر بخدمتها طبقا للمادة "1 " للسلطات الجزائرية لمدة محددة مبدئيا بسنتين. للسلطات الجزائرية الحق في إعادة الموظفين في أي وقت إلى حكومتهم بشروط خاصة و المدة تحددها اتفاقيات تكميلية خاصة.

تستطيع السلطات الفرنسية سحب موظفيها من الجزائر بصفة شخصية على ألا يضر ذلك بسير العمل في الجزائر.

المادة5 :يخضع الموظفون الفرنسيون الموضوعين تحت تصرف الجزائر للسلطات الجزائرية عند مباشرتهم أعمالهم .و لا يتلقون أوامر و لا يرجعون إلى سلطات غير السلطات الجزائرية التي يتبعونها نتيجة لإسناد الوظائف إليهم.

و لا يستطيعون القيام بأي نشاط سياسي في القطر الجزائري.و يمتنعون عن القيام بأي عمل يضر بالمصالح المادية أو المعنوية سواء للسلطات الجزائرية أو السلطات الفرنسية.

المادة6:تمنح السلطات الجزائرية لجميع الموظفين الفرنسيين المساعدة و الحماية التي تقدمها لموظفيها الجزائريين ،كما تكفل لهم حق تحويل مرتباتهم بالشروط المنصوص عليها في الإعلان الخاص بمبادئ التعاون الاقتصادي و المالي ،و لا يمكن تعريضهم لأية عقوبة إدارية إلا بإعادتهم إلى حكومتهم و لا ينقلون إلا بعد أخذ موافقة كتابية منهم.

المادة7: ستحدد اتفاقيات تكميلية كيفية تطبيق هذه المبادئ التي أشرنا إليها.تنظم هذه الاتفاقيات، فيما يتعلق بالنظم الخاصة بالموظفين، طريقة تحديد مرتباتهم و توزيع الأعمال المالية بين فرنسا و الجزائر المتعلقة بانتقال الموظف و أسرته و التعويضات المحتملة و مساهمة الدولة في الضمان الاجتماعي و المعاش.

إعلان الاتفاق الخاص بالمسائل العسكرية

المادة1:تمنح الجزائر فرنسا حق استخدام قاعدة المرسى الكبير البحرية و الجوية مدة خمسة عشر عاما ابتداءا من تاريخ تقرير المصير . و في الإمكان تجديد المدة باتفاق بين البلدين

وتعترف فرنسا بالصفة الجزائرية للأرض المقام عليها قاعدة المرسى الكبير.

المادة2: تحدد قاعدة المرسى الكبير طبقا للخريطة المرفقة بهذا الإعلان.

تتعهد الجزائر بمنح فرنسا المعدات و التسهيلات اللازمة لتشغيل القاعدة في المنطقة المحيطة بها و في مراكز معينة على الخريطة المرفقة تقع في الإدارات الآتية :الأنقور، بوتليليس ،ميرسرجان ،جزر حبيبة و بلان.

المادة3:يعتبر مطار "لارتيج "و منشأة أرزال المبينين على الخريطة المذكورة كجزء من قاعدة المرسى الكبير ، وذلك لمدة ثلاث سنوات ،و يتبعان نفس النظام يمكن استخدام مطار لارتيج ، بعد تشغيل مطار بوصفر كمطار احتياطي للهبوط إذا حتمت الظروف الجوية ذلك.و سيتم بناء مطار بوصفر في ثلاث سنوات.

المادة4 :تستخدم فرنسا لمدة خمس سنوات المواقع التي توجد بها منشآت :عين أكر ،رقان و مجموعة المنشآت في كولومب بشار و حمادجير و التي تبين الخريطة المرافقة حدودها.وتستخدم كذلك المحطات الفنية التابعة لها.

تقوم الجهات الفرنسية المختصة باتخاذ الإجراءات المؤقتة بالاتفاق مع السلطات الجزائرية لتشغيل المنشآت الواقعة خارج هذه المحطات و بالأخص من حيث الحركة الأرضية و الجوية.

المادة :5 توضع تحت تصرف فرنسا تسهيلات الاتصالات الجوية على النحو التالي :خلال خمس سنوات في مطارات كولومب في بشار و ريجان ، و ستحول بعد ذلك هذه الأراضي إلى أراضي مدنية تحتفظ فرنسا فيها بحق الاستفادة و التسهيلات الفنية و حق المرور. خلال خمس سنوات في مطارات عنابة و بوفاريك حيث ستحصل فرنسا على تسهيلات فنية و إمكانيات المرور و التموين و الإصلاح. و سيتفق كل من البلدين على التسهيلات الخاصة بهاتين المنطقتين.

المادة6 :لا تستخدم المنشآت العسكرية التي ذكرناها لأغراض هجومية.

المادة7 :سينخفض عدد جنود القوات الفرنسية العاملة تدريجيا ابتداء من يوم وقف إطلاق النار.و نتيجة لذلك سيكون عدد الجنود في مدة اثني عشر شهرا تحسب من يوم تقرير المصير ثمانية آلاف جندي. و يتم ترحيل هؤلاء الجنود إلى أوطانهم بعد إنتهاء المدة الثانية و هي أربعة و عشرون شهرا. و إلى أن تنتهي هذه المدة ستوضع تسهيلات لفرنسا بالنسبة للأراضي اللازمة لتجميع و نقل القوات الفرنسية.

المادة8: تعتبر الملحقات المرفقة جزءا مكملا لهذا الإعلان.

ملحق :فيما يختص بالمرسى الكبير:

المادة1: تشمل الحقوق التي حصلت عليها فرنسا بالنسبة لقاعدة المرسى الكبير، استخدام سطح الأراضي و باطن الأرض و المياه الإقليمية و الفضاء الجوي للقاعدة.

المادة2 :للطيران الحربي الفرنسي وحده حرية الطيران في المجال الجوي لقاعدة المرسى الكبير، الذي تشرف فرنسا على حركة الطيران فيه.

المادة3 :يخضع السكان المدنيون في قاعدة المرسى الكبير لإشراف السلطات الجزائرية و ذلك فيما لا يتعلق باستخدام أو تشغيل القاعدة.

تمارس فرنسا جميع السلطات اللازمة لاستخدام و تشغيل القاعدة خاصة بشأن الدفاع و الأمن و حفظ النظام حيثما يكون ذلك النظام متعلقا مباشرة بشؤون الدفاع و الأمن الخاصين بالقاعدة. كما تكفل الحكومة الفرنسية حفظ النظام و تحركات جميع المعدات الأرضية و الجوية و البحرية و تساعد السلطات العسكرية الشرطة في مهمتها.

المادة4 :ستخضع إقامة السكان الجدد في أرض القاعدة لشروط ضرورية يبينها اتفاق بين السلطات الجزائرية و السلطات الفرنسية. و إذا اقتضى الأمر، تقوم السلطات الجزائرية بإجلاء بعض أو جميع السكان المدنيين بناءا على طلب السلطات الفرنسية.

المادة5 :تسلم السلطات الفرنسية غلى السلطات الجزائرية كل شخص يخالف النظام بحيث يضر بدفاع و أمن القاعدة.

المادة6 :تكفل ، في جميع الأحوال ،حرية المرور في الطرق التي تربط بين المنشآت التي تقع حول القاعدة ،التي تربط هذه المنشآت بقاعدة المرسى الكبير.

المادة7 :تستطيع السلطات الفرنسية تأجير و شراء جميع الأملاك المنقولة و العقارية و التي تراها ضرورية.

المادة8 :تتخذ السلطات الجزائرية بناء على طلب السلطات الفرنسية ، إجراءات مصادرة أو نزع الملكية التي تراها ضرورية لوجود عمل القاعدة. و تتم هذه الإجراءات بعد دفع تعويض عادل تتحمله السلطات الفرنسية ، متفق عليه من قبل.

المادة9:تتخذ السلطات الجزائرية إجراءات ضمان تموين القاعدة بالماء و الكهرباء في جميع الأحوال ، و استخدام المرافق العامة.

المادة 10:تمنع السلطات الجزائرية قيام أي نشاط خارج القاعدة من شأنه إلحاق ضرر باستخدام القاعدة ، كما تتخذ بالاتصال بالسلطات الفرنسية جميع الإجراءات الخاصة بضمان الأمن في القاعدة.

فيما يختص بالمواقع:

المادة 11: تتعهد فرنسا في المواقع التي أشرنا إليها في المادة(4) من هذا الإعلان بإعداد هيئة الموظفين، وإعداد المنشآت ، وتقوم بصيانة المعدات و الأجهزة الفنية اللازمة لها.

المادة 12:تتعهد السلطات الفرنسية بهيئة الموظفين في مطارات ريجان و كولوب بشار و عين أمجيل و أن تقوم بصيانة المخازن و المنشآت و المعدات و الأجهزة الفنية التي تراها ضرورية.

المادة 13: تسلم السلطات الفرنسية إلى السلطات الجزائرية، كل شخص يخالف النظام العام في الأماكن و المطارات التي أشرنا إليها سابقا، أو لوجوده فيها بدون سبب.

فيما يختص بالتسهيلات الجوية

المادة 14:تملك الحكومة الفرنسية محطات رادار «ريجيه و بوزيري»و تستعمل هذه المحطات لتأمين الملاحة الجوية العامة،مدنية كانت أو عسكرية.

المادة 15: تقوم السلطات الجزائرية بحفظ الأمن خارج المطارات المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة الخامسة من هذا الإعلان ،كما تتخذ كلما استدعى الأمر الإجراءات اللازمة لتشغيل المنشآت.

المادة 16: يستخدم الطيران الحربي الفرنسي، مع مراعاة نظم الملاحة الجوية، الفضاء الجوي الذي يربط بين المطارات التي لفرنسا حق استخدامها.

المادة 17: تتعاون الأرصاد الجوية الفرنسية و الجزائرية و تتبادل المساعدة.

فيما يختص بتسهيلات التنقل البري

المادة 18:يتنقل أفراد القوات الفرنسية و جميع المعدات و الأفراد المعزولين عن هذه القوات،بحرية بالطرق البرية بين جميع المراكز التي ترابط فيها هذه القوات. و لها أن تستخدم جميع السكك الحديدية و الطرق البرية الموجودة في الجزائر. يتفق مع السلطات الجزائرية بشأن التنقلات الهامة.

فيما يختص بتسهيلات التنقل البحري

المادة 19: للسفن الفرنسية التي تنقل الأفراد و العتاد الحربية حق الدخول في بعض الموانئ الجزائرية. و ستنظم الحكومتان كيفية التطبيق.

المادة20: و ستنظم الحكومتان كيفية دخول السفن الحربية في اتفاق خاص.

فيما يختص بالمواصلات السلكية و اللاسلكية

المادة 21: لفرنسا حق استخدام المواصلات السلكية و اللاسلكية الخاصة بقاعدة المرسى الكبير، و المنشآت الفرنسية الواقعة في المحطات الجوية و المواقع

المذكورة في المادة(4) من هذا الإعلان.و تتعامل مباشرة مع الإتحاد الدولي للمواصلات اللاسلكية فيما يتعلق بهذا الشأن.

المادة 22: تستطيع القوات الفرنسية أن تستخدم طرق الاتصال البرقي و التليفوني بالجزائر بنفسها و خاصة شبكات" هوتزن "للمواصلات بين المراكز التالية:وهران عنابة مع مراكز اتصال شريبه سطيف كاف العقال بوزيزي. وهران كولومب بشار مع مراكز اتصال سعيدة مشرية عين الصفراء.
و يتحدد اتفاقيات لاحقة شروط استخدام المنشآت الفنية الخاصة بذلك.

فيما يختص بوضع القوات في الجزائر

المادة 23: يقصد بأفراد القوات الفرنسية التي ينطبق عليها هذا النظام:
أ)قوات الأسلحة الثلاثة التي في الخدمة ،أو المسرحة أو التي هي في عطلة بالجزائر.
ب)الموظفون المدنيون الذين يعملون مع القوات الفرنسية سواء أكان عملا ثابتا أم بعقد فيما عدا المواطنين الجزائريين.
ج)الأشخاص الذين يعيشون في كنف الفئات السابقة.

المادة24:يدخل أفراد القوات الفرنسية الجزائر و يخرجون منها بعد تقديم الأوراق التالية فقط : بطاقة تحقيق الشخصية ،مدنية أو عسكرية ،أو جواز سفر.
و بالنسبة للأفراد المدنيين بطاقة تحقيق شخصية و شهادة الانتماء إلى القوات الفرنسية ،و ليؤلاء الأفراد حق التنقل بحرية في الجزائر.

المادة 25: تلزم الوحدات و الكتائب بارتداء الزي العسكري. و سيحدد اتفاق لاحق زي الأشخاص الذين يقيمون في أماكن منعزلة. يسمح لأعضاء القوات المسلحة في حالة بعدهم عن وحداتهم لحمل السلاح بصورة ظاهرة.

فيما يختص بالنظم القضائية

المادة26 :المخالفات التي يرتكبها أفراد من القوات المسلحة من العاملين أو الموجودين داخل المنشآت الفرنسية و حينما لا تكون هذه المخالفات ضارة بمصلحة الجزائر و خاصة الأمن العام تكون من اختصاص المحاكم العسكرية الفرنسية. تستطيع السلطات الفرنسية أن تقبض على الأشخاص الذين يرتكبون هذه المخالفات.

المادة 27:يسلم في الحال إلى السلطات الجزائرية لمحاكمتهم الأشخاص الذين يحملون الجنسية الجزائرية وارتكبوا مخالفات داخل المنشآت.

المادة 28:كل مخالفة لم يرد ذكرها في المادة 26 التي ذكرت تكون من إختصاص المحاكم الجزائرية،و تستطيع الحكومتان مع ذلك التنازل عن ممارسة حقها القضائي.

المادة 29:يسجن أفراد القوات المسلحة الفرنسية الذين يحاكمون أمام القضاء الجزائري. و الذين يرى ضرورة سجنهم، و يسجنون في سجون تابعة للسلطات العسكرية الفرنسية و يحضرون بعد طلب السلطات القضائية الجزائرية.

المادة 30 :و في حالة القبض على أحد أفراد القوات الفرنسية متلبسا بالجريمة، تسلم فورا السلطات الجزائرية إلى السلطات الفرنسية لمحاكمته إذا كان ذلك من إختصاصها.

المادة 31: لأفراد القوات الفرنسية الذين يحاكمون أمام محكمة جزائرية ، الحق في ضمان العدالة التي ينادي بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وعرف الدول الديمقراطية.

المادة32:تقدم الدولة الفرنسية التعويض العادل عن الخسائر التي أحدثتها بدون قصد القوات المسلحة و أفراد هذه القوات خلال الخدمة و التي يمكن إثباتها بوضوح و في حالة الخلاف تلجأ الحكومتان إلى التحكيم. و مع مراعاة أحكام الفقرة السابقة، تختص المحاكم الجزائرية بالنظر في المخالفات المدنية الموجهة ضد أفراد القوات المسلحة. و تقدم السلطات الفرنسية مساعدتها للسلطات الجزائرية حينما تطلب منها ذلك، لضمان تنفيذ أحكام المحاكم الجزائرية في الأمور المدنية.

فيما يختص بالنظم الاقتصادية و المالية

المادة 33: تستطيع القوات الفرنسية المسلحة و أفراد هذه القوات الحصول على الأموال و الخدمات اللازمة لهم محليا بنفس الأوضاع التي تسري على المواطنين الجزائريين.

المادة 34: تستطيع السلطات العسكرية الفرنسية أن تمتلك إدارة للبريد الحربي ذات صفة عسكرية.

المادة 35: تحدد اتفاقيات لاحقة النظم الخاصة بالضرائب.

إعلان المبادئ الخاصة بتسوية المنازعات

تحل فرنسا و الجزائر المنازعات التي قد تحدث بينهما بالطرق السلمية سواء بالصلح أو التحكيم.تستطيع كل من الدولتين الالتجاء فورا إلى محكمة العدل الدولية إذا لم يتم الاتفاق على إجراءات هذه المحكمات

الملحق 5:مقتطفات من نص تصريح وقف القتال للسيد بن يوسف بن خده رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية 18 مارس 1962.[1]

بســـم الله الرحمان الرحيم

"أيها الشعب الجزائري:

بعد عدة شهور من المفاوضات الصعبة والمثمرة تحقق اتفاق عام في ندوة ايفيان بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسي وهذا نصر عظيم للشعب الجزائري الذي أصبح حقه في الاستقلال مضمونا،ونتيجة لذلك باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المفوضة من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية فإني أعلن وقف إطلاق النار في كامل أنحاء الوطن الجزائري ابتداء من يوم الاثنين19 مارس1962على الساعة الثانية عشر بالضبط، وإنني باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أصدر الأمر إلى جميع قوات جيش التحرير الوطني المحاربة بالتوقف عن العمليات العسكرية والنشاط المسلح في مجموع التراب الجزائري.....

إن الثورة الجزائرية قد انتزعت إعجاب الجميع وهي اليوم تتمتع بسمعة عالمية وبتأييد عدد كبير من الأصدقاء في العالم فإلى إخواننا العرب في المغرب والمشرق والى جميع الإفريقيين والى الأقطار الاشتراكية والى شعوب العالم الثالث والديمقراطيين في فرنسا وأوربا،فنحن مدينون بالشكر والاعتراف بالجميل عما وجدنا من طرفهم من مساندة وتأييد.

إن الكفاح البطولي الذي قام به الشعب الجزائري والساندة الدولية قد أجبرت العدو على أن يتخلى عن مواقفه القديمة وعن حلمه"بالجزائر فرنسية"وان يعترف بحتمية استقلال الجزائر.إن الاستعمار بالرغم من الوسائل التي استعملها قد انتهى به الأمر بعد سنوات طويلة من المعارك إلى التخلي حلمه بالانتصار العسكري ووجد نفسه مضطرا للدخول في المفاوضات مع الحكومة المؤقتة،وإننا إذا اعتبرنا للمواقف الفرنسية التي كانت تشترط وقف القتال قبل أي تفاوض فإننا نجد أن الشعب الجزائري قد حقق في هذا الميدان نصرا عظيما،وقد تجسد هذا الانتصار على الصعيد السياسي باستقلال بلادنا بواسطة تقرير المصير الذي ستكون نهايته المنطقية والحتمية الاستفتاء.وكان من نتائج المفاوضات بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية فتح صفحة جديدة في تاريخ بلادنا كما كان قرار وقف العمليات العسكرية في كافة أنحاء التراب الوطني إحدى نتائج الاتفاقيات المبرمة حول ضمان تقرير المصير ومستقبل بلادنا.

وكان مضمون هذه الاتفاقيات مطابقا لمبادئ الثورة التي تأكدت في مناسبات عديدة والتي هي كالآتي:

1_ الوحدة الترابية للجزائر في حدودها الإقليمية الحالية الأمر الذي يبعد أي محاولة سافرة أو متسترة لتقسيم شمل الجزائر، ويبعد كذلك كل محاولة لتجزئة بلادنا وصحرائها.

2_ استقلال الجزائر:تتمتع الدولة الجزائرية بكل مهام السيادة والدفاع الوطني والدبلوماسية واختيار توجيهها الخاص على الصعيد الداخلي والصعيد الخارجي.

3_ الاعتراف بوحدة الشعب الجزائري،وتخلي فرنسا عن مفهومها القاضي بأن الجزائر خليط من الجاليات المختلفة،والاعتراف بالشخصية الوطنية للشعب الجزائري ذا الثقافة العربية الإسلامية التي التحمت في لهيب المعركة من أجل الاستقلال.

4_ الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كمفاوض وحيد وممثلا حقيقي للشعب الجزائري،فرض نفسه على الواقع.

وهكذا تطورت مرحلة المفاوضات التي كانت مرتكزة في البداية على ضمانات تقرير المصير بصفة واقعية إلى مفاوضات شاملة حول مستقبل الجزائر.

---

1 سعد دحلب: المهمة منجزة من أجل الاستقلال ،المصدر السابق ،ص ص 271-276.

أيها الجزائريون ! أيها الجزائريات!

فلنستعد لتحقيق الاستقلال.

إن الاستقلال ليس غاية في حد ذاته،وإنما هو فقط يسمح بتحويل وضعية بلادنا التي تمر من حالة الركود الاستعماري إلى وضعية بلد حر يخوض معركة التشييد الاقتصادي والتحرر الاجتماعي.

إن هناك مهام كبرى تنتظرنا وهي النهوض ببلد عرف الخراب بسبب ما يزيد عن سبع سنوات من الحرب وتضميد الجراح والقضاء على البطالة ومحاربة التخلف،كما انه يقع علينا تشييد مجتمع جديد يعكس وجهه الجديد الفتي الجزائر الحرة التي قدم فيها كل المواطنون مساهمتهم،وكل هذه المهام تفرض علينا من الآن بذل الجهود أكثر من ذي قبل وتعبئة جميع الطاقات والوحدة والتلاحم الكاملين،والانضباط واليقظة لإحباط مناورات الاستفزازيين ودعاة الانقسام والدجماغوجية.

فعلى كل الجزائريين ملازمة حالة التأهب،وسيتم توطيد تنظيم الجماهير في الجزائر،وتدعيم الروابط السياسية والدبلوماسية التي التحمت في غضون سبع سنوات من الكفاح.

أيها الجزائريون ،أيتها الجزائريات ،

إن وقف القتال لا يعني السلم وإن مرحلة الانتقال ما هي إلا إعداد لحالة الاستقلال،غير أنها لا تعني الاستقلال،ومادام الاستقلال لم يعلن بعد والدولة وحكومة الجزائر الحرة ليستا في التراب الوطني ينبغي على الشعب والمجاهدين والمناضلين اعتبار أنفسهم في حالة تجنيد وملازمة اليقظة طيلة المرحلة الانتقالية وينبغي على كل مسؤول مناضل البقاء في منصبه.

وسيواصل شعبنا القوي بوحدته أمام العالم نضاله لبلوغ الأهداف التي سقط من أجلها مئات الآلاف من المواطنين الجزائريين

أيها الجزائريون !أيتها الجزائريات!

فلنضاعف الطاقات ولنستعد لإنشاء دولة جزائرية مستقلة ذات سيادة،تسمح لنا بإرساء أسس متينة لجمهورية جزائرية ديمقراطية اجتماعية.

يحيا الشعب الجزائري ،يحيا استقلال الجزائر.

تونس في يوم 18مارس1962.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا : المصادر:

1-الوثائق:

1-حزب جبهة التحرير الوطني: النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني 1954/1962، وزارة الإعلام والثقافة الجزائر، 1979.

2-النص الكامل لاتفاقيات ايفيان.

2-الكتب:

1-2. باللغة العربية:

1- أجيرون (شارل روبير): تاريخ الجزائر المعاصرة ،تر. عيسى عصفور ، منشورات عويدات ، بيروت، 1982.

2- البجاوي (محمد): الثورة الجزائرية والقانون 1960/1961، ط2، دار الرائد للكتاب، 2005.

3- براهيمي (عبد الحميد): في أصل الأزمة الجزائرية 1958/1999، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

4-بلحسين (مبروك): المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر _ القاهرة) 1954 /1962 ،دار القصبة للنشر، الجزائر ،2004.

5- بورقعة (لخضر): مذكراته شاهد على اغتيال الثورة، تحرير. صادق بخوش ، تق . سعد الدين الشاذلي، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2000.

6- بوضياف (محمد): الجزائر إلى أين؟، تر. محمد بن زغيبة ويحي الزغودي، مجموعة حواركم، الجزائر، 1992.

7- تقية (محمد): الثورة الجزائرية المصدر، الرمز، والمال، تر. عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2010.

8- حربي (محمد): جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر. كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، دار الحكمة، بيروت، 1983.

9- (..): الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر. نجيب عياد، صالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994.

10- (..): حياة تحد وصمود مذكرات سياسية (1945/1962)، تر. عبد العزيز بوباكير وعلى قسايسية، دار القصبة، الجزائر، 2004.

11- حنانة (شريف): رحلة الربيع إلى الجزائر، الدار القومية، مصر، 2001.

12- بن خدة (بن يوسف): نهاية حرب التحرير في الجزائر _ اتفاقيات ايفيان، تر. لحسن زغدار ومحل العين جبائلي، د. م. ج، الجزائر، 1987.

13- (.....): شهادات ومواقف، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2007.

14- الخولي (لطفي): عن الثورة في الثورة وبالثورة حوار مع بومدين سنوات 1966، 1965، 1974، دار الهدى، الجزائر، 2011.

15- دحلب (سعد): المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، 2007.

16- الديب (فتحي): عبد الناصر وثورة الجزائر، ط 2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990.

17-ديغول (شارل): مذكرات الأمل التجديد 1958/1962، تر: سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، 1981.

18- زبيري (الطاهر): نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري، تق. مصطفى دالع، ط1، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011.

19- عباس (محمد): في كواليس التاريخ 1 بن بله_عبان مواجهة من أجل الحقيقة، مؤسسة الشرق للإعلام والنشر، الجزائر، دت.

20- (...): رواد الوطنية ، دار هومة، الجزائر، 2004.

21- (....): في كواليس التاريخ 3 ديغول والجزائر (أحداث، قضايا ، شهادات)، دار هومة، الجزائر، 2007.

22-(...): ثوار عظماء، دار هومة، الجزائر، 2012.

23- بن العقون (عبد الرحمان): مذكراتي، منشورات دحلب ،طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009.

24-غليسبي (جوان): ثورة الجزائر، تر. عبد الرحمان صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف، مصر، 1966.

25- فارال (دومينيك): معركة جبال النمامشة 1954/1962 مثال ملموس من حرب العصابات والحرب المضادة، تر. مسعود حاج مسعود، دار القصبة، الجزائر، .2008

26- فارس (عبد الرحمان): الحقيقة المرة مذكرات سياسية 1945/1965، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

27- فلوسي (مسعود): مذكرات الرائد مصطفى مواردة بن النوي (شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى)، دار الهدى، الجزائر، 2003.

28-كافي (علي): من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946/1962، دار القصبة، الجزائر، 1999.

29- لونغ (أوليفي): الملف السري_ اتفاقيات ايفيان_ مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، تق. ماكس بوتيبتير، د م ج ، الجزائر ،2011.

30- مالك (رضا): الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية (1956/1962)، تر. فارس غصوب، ط1، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، 2003.

31- المديني (احمد توفيق): حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1982.

32- (..): هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 2001.
33-ملاح(عمار): وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس، دار الهدى، الجزائر، 2003.
34-(....): المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية 19 مارس سبتمبر 1962، دار الهدى، الجزائر، 2005.
35- ميرل (روبير): مذكرات احمد بن بله، تر. العفيف الأخضر، ط3، منشورات دار الآداب، بيروت، 1981.
36- نزار (خالد) : الجزائر 1954/1962 يوميات الحرب، طبع م. و. ن، الجزائر،2008.
37- هارون (علي): خيبة الانطلاق أو فتنة صيف الجزائر 1962، تر. الصادق عماري وأمال فلاح، دار القصبة، الجزائر، 2003.
38- الهشماوي (مصطفى): جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2010.

2-2. المصادر باللغة الفرنسية:

1-Abbas Farhat: Autopsie d'une guerre ,Ed. L'aurore, France, 1980.
2-Ageron Châles Robert: Histoire de l'Algérie contemporaine 18301982, Imprimerie des presses universitaire de France, France, 1983.
3- Dahlab Saad: Mission Accomplie pour l'indépendance de l'Algérie, éd. Dahlab , Alger ,1999.
4- Elachraph Mostapha: Des noms et des lieu mémoires d'une Algérie oublie, Ed. Kasbah, Alger ,2003.
5-Harbi Mohamed: Le FLN mirage et réalité des origines a la prise du pouvoir 1945-1962, NAQD/ENAL, Alger, 1993.
6-Malek Réda: L'Algérie à Evian histoire des négociation secretes 1956_1962, Dahlab, Alger ,1995.

3-الشهادات:

1- بولحروف (الطيب): 19 مارس انتصار للثورة وآخر لانتصار الدبلوماسية الجزائرية (فيلم وثائقي)، تق. ليلى بوزيدي، قناة الجزائرية الثالثة، تاريخ البث 19 مارس 2014، 10:30 صباحا.

ثانيا: المراجع:

1-الكتب:

1-1. باللغة العربية:

1- احدادن (زهير): المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954/1962، منشورات دحلب، الجزائر، 2012.
2- أحمد بلاسي (نبيل): الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر،1990.
3- أحمد مسعود سيد علي): التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960/1961، دار الحكمة، الجزائر، . 2010

4- أزغيدي (محمد الحسن): مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956/1962،دار هومة، الجزائر،2009.
5- بركان (دليلة): من أبطال الثورة الجزائرية، دن، الجزائر،2006.
6- بشيري (أحمد): الثورة الجزائرية والجامعة العربية، ط 2، منشورات ثالة، الجزائر،2009.
7- بلاح(بشير)، العربي منور ونبيل داودة: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، دار المعرفة، الجزائر،2010.
8- بلحاج (صالح): تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر،2009.
9- بلعباس (محمد): الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة، الجزائر،2009.
10- بلغيث (محمد الأمين): تاريخ الجزائر المعاصر دراسات ووثائق،ط2، دار ابن كثير، بيروت،2007.
11- بوحوش (عمار): التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997. 12- بورنان (سعيد): شخصيات بارزة في كفاح الجزائر 1830/1962، ج3، ط2، دار الأمل، الجزائر، 2004.
12-بوضربة (عمر): النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (سبتمبر 1958 جانفي 1960)، ط 2، دار الحكمة، الجزائر،2012.
13-(..): تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1954/1960، دار الإرشاد، الجزائر، 2013.
14- بوعزيز (يحي): مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، د. م. ج، الجزائر،1999.
15-(.....): موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى، الجزائر،2000.
16-(..): ثورات الجزائر بين القرنين (19و20م) من وثائق جبهة التحرير الوطني 1954/1962، ج3، دار الغرب، الجزائر،2009.
17- بوغزالة (محمد ناصر): خرق المعاهدات الدولية القانون الداخلي)، ط1،دار الفجر، القاهرة،1999.
18 - بومايدة (عمار): بومدين والآخرون:ما قاله وما أثبتته الأيام،تق. عبد الحميد مهري، دار المعرفة، الجزائر، 2008.
19 - تابليت (علي): فرحات عباس رجل دولة، ط 2، منشورات ثالة، الجزائر،2009.
20-تواني (دحمان): منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر 1961/1962، مؤسسة كوشكار، الجزائر،2008.
21 - الجنيدي (خليفة): حوار حول الثورة، ج3، موفم للنشر، الجزائر،2008.
22- (...): حوار حول الثورة، ج 2، موفم للنشر، الجزائر،2009. 23-حماميد(حسينة): المستوطنون الأوربيون والثورة الجزائرية 1954/1962، ط1، منشورات الحبر، الجزائر،2007.
24- حيدوسي (غازي): الجزائر التحرير الناقص، ط1، تر. خليل أحمد خليل، دار الطليعة، بيروت،1997.
25-خضير (إدريس): البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830/1962، ج2، دار الغرب، الجزائر، 2006.

26- بن خليف (عبد الوهاب): تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط1،دار طليطلة الجزائر، 2009.
27- خليفي (عبد القادر): محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830/1962، د م ج، الجزائر، 2010.
28- الزبيري محمد العربي: الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط 1، دار البعث، الجزائر،1984.
29-(،): تاريخ الجزائر المعاصر 1954 /1962، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق،1999.
30-(...) وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية 1954/1962، دار هومة، الجزائر،2007.
31- زغدود (علي): ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية، م وإن، الجزائر،2004.
32- زكريا(يحي): من قتل محمد بوضياف؟، ط 1، مؤسسة المعارف، بيروت،1993.
33- زوزو (عبد الحميد): المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق)، دار هومة، الجزائر، 2009.
34- سطورا (بنيامين): مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية 1898/1974، تر. الصادق عماري، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002.
35-سعد الله (أبو القاسم): تاريخ الجزائر الثقافي 1954/1962، ج10، ط خ، دار البصائر، الجزائر، 2007.
36- سعيود (أحمد): العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني (نوفمبر/19 سبتمبر 1958)، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008.
37- شريط (عبد الله): الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1956، ط1، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،د ت. 38- (...): الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1955،دار هومة، الجزائر،2010. 39- (..): الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، 1960،دار هومة، الجزائر،2010.
40-(2): الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1961،دار هومة، الجزائر،2010.
41-(،): الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1962،دار هومة، الجزائر،2010.
42- شلبي (أحمد): الثورة الجزائرية والجامعة العربية، منشورات ثالة، الجزائر،2007.
43- الشيخ (سليمان): الجزائر تحمل السلاح دراسة في الحركة الوطنية والثورة المسلحة، تر. محمد حافظ الجمالي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر،2002.
44- الصديق (محمد الصالح): أيام خالدة في حياة الجزائر، موفم للنشر، الجزائر،2009.
45- صغير (مريم): المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954/1962، دار الحكمة، الجزائر،2008.
46-طلاس(مصطفي): الثورة الجزائرية، تق. بسام العسلي، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1984. 47- عاشوراكس (محمد أحمد): صفحات تاريخية خالدة من الكفاح الجزائري المسلح ضد جبروت الاستعمار الفرنسي الاستيطاني 1500/1962، ط1، منشورات المؤسسة العامة للثقافة، ليبيا،2009.
48- عباس (محمد): نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954/1962، دار القصبة، الجزائر،2007.

49-عباس (محمد الشريف): من وحي نوفمبر (مداخلات وخطب)، ط1، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2000.
50- (...): من وحي نوفمبر (مداخلات وخطب)، دار الفجر، الجزائر،2005.
51- عبد القادر (حميد): فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007.
52- العسلي (بسام: الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، دار الرائد النفائس، الجزائر - بيروت، 2010.
53- بن عمر (الحاج موسي): بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، وزارة الثقافة، الجزائر،2008.
54- عمراني (عبد المجيد): جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي، مصر،1996.
55- عمورة (عمار): الجزائر بوابة التاريخ الجزائر خاصة)، ج2، دار المعرفة، الجزائر،2006.
56-(): الجزائر بوابة التاريخ الجزائر عامة ما قبل التاريخ إلى 1962، ج 1، دار المعرفة، الجزائر، 2009.
57- عميراوي (أحميدة)، سليم زاوية ومحمد السعيد قاصري: السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844/1916، دار الهدى، الجزائر،2009.
58- فركوس (صالح): تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، دار العلوم، الجزائر،2005.
59- قليل (عمار): ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، ط 1، دار الشعب الجزائر، 1991.
60- قنان (جمال): قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر،م وإن، الجزائر،1994.
61-كاشة الفرجي (بشير): مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830/1962، م. و...ن، الجزائر، 2007.
62- اللولب (حسن حبيب): التونسيون والثورة الجزائرية، ج2، ط1،دار السبيل، الجزائر،2009. 63- لونيسي (رابح): الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر،1999. 64- المحامي محمد كامل حسن): عباقرة خالدون_شارل ديغول، منشورات المكتب العربي، بيروت، 1988.
65- معوض (أحمد نازلي): العلاقات بين الجزائر وفرنسا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر،1978.
66- مقلاتي (عبد الله): المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954/1962، دم ج، الجزائر، 2012. 67- موريس (أللي): الجزائر واتفاقيات ايفيان، تر. أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة، الجزائر،2008. 68- مياسي (إبراهيم: مقاربات في تاريخ الجزائر
1830/1962
،دار هومة، الجزائر،2007.
69- الميلي (محمد): فرانز فانون والثورة الجزائرية، دار الكتاب العربي، الجزائر،2010.
70-بن نعمان (أحمد): مولود قاسم نايت بلقاسم (حياة وآثار، شهادات ومواقف)،ط2، شركة الأمة، الجزائر، 1997.

71- ودوع (محمد): الدعم الليبي للثورة التحريرية، مؤسسة كوشكار، الجزائر،2008.

72- وزارة الدفاع الوطني: محمد بوضياف رئيس المجلس الأعلى للدولة، مديرية الاتصال والإعلام والتوجيه الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 1992.

73- ولد حسين (محمد الشريف): عناصر للذاكرة حتى لا أحد ينسي، دار القصبة، الجزائر،2009.

74-(،): من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1830/1962، دار القصبة، الجزائر، 2010.

75- يحي (جلال): تاريخ المغرب الكبير – الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال –، ج4، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.

2-1. باللغة الفرنسية:

1. Lacouture (Jean): Algérie La guerre est fini, Ed. Complexe, Bruxelles, 1985.
2. Mahfoud (Bennoun) et Ali El-Kenz: Le Hasard et l'histoire entretiens avec Belaid Abdesselam, tome1, Algérie, 1990.
3. Mouhoubi (Salah):La politique de coopération Algéro-Française, O.P.U, 1991.
4. Stora (Benjamin) et Zakia Daoud: Farhat Abbas une autre Algérie, Ed. casbah, Alger,1995.

3- قرص مضغوط:

مجموعة مؤلفين: تاريخ الجزائر 1830/1962، المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،2002.

ثالثا: المقالات والدوريات:

3-1. المقالات:

1- بجاوي (محمد): النصر الدبلوماسي والسياسي للجزائر في 20 جوان 1960، منشور في كتاب الدبلوماسية الجزائرية 1830-1962، ط2 مزيدة ومنقحة، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007.

2- بزيان (سعدي): منظمة الجيش السوري في الجزائر خلال ثورة التحرير من النشأة إلى السقوط، مجلة الراصد، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ع2، مارس – أفريل 2002.

3- بوضربة (عمر): موقف الحكومة م. ج. ج من المناورات الدبلوماسية الفرنسية "حق تقرير المصير" 16/9/1959 من خلال وثائق الحكومة المؤقتة بالمركز الوطني للأرشيف، حولية المؤرخ، ع2، 2002.

4- بوضرماية (بوعزة): التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية وردود الفعل الدولية، منشور في كتاب فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2009.

5- بوعزيز (يحي): مغزى وأبعاد 19 مارس 1962، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 5، 2001.

6-(....): ملامح ثورة أول نوفمبر الجزائرية ومواقف ديغول تجاهها لغاية مظاهرات ديسمبر 1960، مجلة الأصالة، ع73-74، 1979.

7- (....): اتفاقيات ايفيان 18 مارس 1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،1995. 8- بوعنيفة (طاهر): أحداث 17/10/1961 شهادات عن جرائم الاستعمار الفرنسي ضد الهجرة، مجلة المجاهد، ع1419، 16 أكتوبر 1987. 9- جيلوم (جيلبيرت قران)، وجان بيير بيرلو: الرهانات والصراعات الفرنسية من أجل تاريخ فرنسي جزائري (إنهاء الضغوط الرسمية ولوبيهات الذاكرة) - إشراف فريديريك آبيكاسيس وجيلبار ميني، تر. خوله طالب الإبراهيمي، إيناس للنشر، الجزائر، 2011.

10-حمدي (أحمد): دور الدبلوماسية من خلال منظور صحافة الثورة والدبلوماسية الجزائرية 18301962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 1998

11-خامس (سامية): 19 مارس 1962 مسير نحو التحرر من النير الاستعماري، مجلة الراصد، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ع2، الجزائر، مارس-أفريل 2002.

12-الزبيري (محمد العربي): انعكاسات الثورة الجزائرية على سياسة الجنرال ديغول، مجلة الذاكرة، ع6، نوفمبر 2000.

13- سيدي موسى (محمد الشريف): قضية الصحراء الجزائرية في المفاوضات الجزائرية الفرنسية، منشور في كتاب فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2009.

14- الشيخ (عصام): قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفيري 1971"دراسة للسياق والمضامين والدلالات"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع 6 جانفي 2012.

15- شيخي (عبد المجيد): اتفاقيات ايفيان أو ميثاق الاستعمار الجديد، محاضرة ألقيت في قسنطينة 19 مارس 1993، منشور في كتاب المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من مارس إلى سبتمبر 1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،1995.

16- العايد (عمار): مؤتمر طنجة المحطة الأخيرة لتصفية الاستعمار، مجلة الراصد، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ع2، الجزائر، مارس - أفريل 2002.

17- غربي (الغالي): السياسة الفرنسية لفصل الصحراء وردود الفعل الدولية، منشور في كتاب فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2009.

18 - قنان (جمال): تشكيل الحكومة المؤقتة نقلة نوعية في دبلوماسية ج.ت. و، مجلة الذاكرة، ع4، الجزائر، 1996.

19- قنطاري (محمد): عيد النصر 19 مارس 1962، مجلة الذاكرة، ع4، المتحف الوطني للمجاهد، 1996.

20 – مالك (رضا): مفاوضات ايفيان أو... المسيرة النضالية نحو يوم النصر، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ع5، 2001.
21–(...): ثورتنا ناقصة والجزائر المستقلة لم تبن مجتمعا صحيحا، مجلة جون أفريك، 20 مارس 2012
22 – مجلة أول نوفمبر، ع. خ، نوفمبر 1979.
23–مجلة أول نوفمبر: إحياء ذكرى مظاهرات 11 ديسمبر 1960، ع47،1980.
24– مجلة أول نوفمبر: إحياء الذكرى 22 لمظاهرات 11 ديسمبر 1960، ع110–111 ديسمبر 1989.
25 – مجلة المجاهد: مظاهرات 11 ديسمبر 1960صفحة خالدة في تاريخ كفاح الشعب الجزائري، 1479، 9 ديسمبر 1988.
26–مياسي (إبراهيم): عيد النصر اليوم الذي جاد به الدهر مرة واحدة، مجلة الراصد، ع2، مارس – أفريل 2002. 27– الواعي (محمود): مراحل الاتصالات والمحادثات والمفاوضات السرية والعلنية والرسمية بين قادة الثورة والحكومة الفرنسية في الداخل والخارج وتصريحات الجنرال ديغول، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.

2–3. الدوريات الجرائد:

1–جريدة الأيام: الأحد 11 مارس .2013
2– جريدة الحياة الجديدة: ع 5874، 11 مارس 2012.
3–جريد الخبر: باحث فرنسي يكشف إخضاع الجزائريين التجارب رقان النووية،16 أكتوبر 2006.
4– جريدة المجاهد:ع خ، 19 سبتمبر 1958. – ع 10، 30 أكتوبر 1958 – ع 37، 25فيفيري 1959– ع 55، 6 نوفمبر 1959– ع92، 27 مارس 1961– ج4، ع92، 27 مارس 1961 – ع94، 25 أفريل 1961 – ج4، ع 99، 17جويلية 1961– ج4، ع 9، 16 مارس 1962. –ج4، ع خ، 20 مارس 1962.

رابعا: المعاجم والقواميس:

4–1. باللغة العربية:

1–بوالصفصاف (عبد الكريم) وآخرون: معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج 1، دار الهدى، الجزائر،2002.
2–مرتاض (عبد الملك: المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 1954/1962، دار الكتاب العربي، الجزائر،2010.
3–مقلاتي (عبد الله): قاموس أعلام وشهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ط1، وزارة الثقافة، الجزائر،2009.

4–2. باللغة الفرنسية:

1-Le Petit (Robert): Dictionnaire de culture générale ,France, 1993.
2-Stora (Benjamine) Dictionnaire Biographique de militants nationalistes Algériens1954_1962,Ed. L'harmattan, Paris, 1985.

خامسا: الرسائل الجامعية:

1-بن أزواو (فتح الدين): إيديولوجية الثورة الجزائرية 1954/1962، رسالة ماجستير، إشراف محمد العربي الزبيري، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2001.

2- عبد الحفيظ (بوعبد الله): فرحات عباس بين الإدماج والوطنية 1919/1962، رسالة ماجستير، إشراف يوسف مناصرية، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006.

3-عفيري (عقيلة): مفاوضات ايفيان في منظور القانون الدولي، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية،أشراف أحمد ناصر، كلية الحقوق جامعة الجزائر بن يوسف بن خده، 2010.

4-ليتيم (عيسي): الكتلة الأفرو آسيوية وقضايا التحرر القضية الجزائرية نموذجا، رسالة ماجستير، إشراف أحمد صاري، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2006.

5-معزة (عز الدين): فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة 1899/2000، أطروحة دكتوراه، إشراف عبد الكريم بوالصفصاف، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010.

6- مولود (بوبكر): الإشكالات القانونية الناجمة عن ازدواج الجنسية في ضوء أحكام القانون الدولي من خلال دراسة حالة ازدواج الجنسية بين الجزائر وفرنسا، رسالة ماجستير، إشراف أحمد العرابة، قسم القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق جامعة الجزائر،2009.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

	الصفحة
كلمة شكر	
اهداء	
مقدمة	أ-ب
الفصل التمهيدي: **المحادثات السري والرسمية بين جبهة التحرير الوطني والحكومات الفرنسية 1955-1961**	
تمهيد	6
المبحث الأول: المحادثات السرية (1956-1959)	7
1- مرحلة جس النبض بين الحكومات الفرنسية وجبهة التحرير الوطني	7
2- الظروف العامة قبل التفاوض (1958 إلى غاية 1960)	10
المبحث الثاني: المفاوضات الرسمية (جوان 1960-ديسمبر 1961)	17
1- المفاوضات الرسمية غير الجدية	17
2- المفاوضات الرسمية الجدية	21
الفصل الأول: **تحليل اتفاقيات ايفيان**	
المبحث الأول: دراسة مسودة اتفاقيات ايفيان	27
1-مفاوضات لي روس (Les Rousses) 19_ 11 فيفري 1962	27
2- اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) 22-27 فيفري 1962	29
المبحث الثاني: محادثات إيفيان الثانية (Evian) 7_8 مارس 1962	31
1_أسباب اختيار المكان سويسرا	31
2_تشكيلة الوفدين المفاوضين	33
المبحث الثالث: محتوي اتفاقيات ايفيان	36
1_قراءة في مضمون اتفاقيات ايفيان	36

2_قراءة نقدية لاتفاقيات ايفيان	**37**
الفصل الثاني: **الآراء المختلفة من اتفاقيات ايفيان والأزمة الصائفة (فيفري–سبتمبر 1962)**	
المبحث الأول: ردود الفعل على اتفاقيات ايفيان	**49**
1_ ردود فعل أطراف الاتفاقية	**49**
2_ردود فعل بعض رؤساء الدول	**57**
المبحث الثاني: استفتاء تقرير المصير 1 جويلية 1962	**58**
1- التحضير لاستفتاء تقرير المصير	**58**
2_تنظيم استفتاء 1 جويلية 1962	**59**
المبحث الثالث: أزمة صائفة 1962	**60**
1_ بوادر الصراع على السلطة	**60**
2_الصراع على السلطة غداة الاستقلال	**62**
خاتمة	**70**
قائمة الملاحق	**74**
قائمة المصادر والمراجع	
فهرس المحتويات	